شرح مقاصد

[illegible] و حاشیه قاضی

[illegible]

جلد ۱۰۹

م ۱۱۰

الحمد

حاشیه شاه عبد العزیز قدس سره بر شرح مقاصد

از ابتدا [illegible] به خط حضرت شاه صاحب

[illegible]

[illegible]

وبه نستعين بالله الصمد الاعلى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله المقصد الى من الالهيات الخ واعلم ان علوم الحكمية اربعة الالهيات الطبيعيات والرياضيات والمنطقيات والالهيات اما الرياضيات فهي نظر الى الب والهندسة وليس فيه متعلقات الى باب الحق والدين مما يمكن ان يقابله بانكار وجحد واما الالهيات فاكثر عقايدهم فيها على خلاف الحق والصواب واما المنطقيات فاكثرها على نهج الصواب والخطاء نادر فيها وانما يخالفون اهل الحق فيها بالاصطلاحات والايرادات دون المعاني والمقاصد اذ غرضها تهذيب طريق الاستدلال وذلك مما يشترك فيه النظار واما الطبيعية فالحق فيها مشوب بالباطل والصواب مشتبه بالخطاء قال بعض الفضلاء ... اثبت ... التي ليسها الجاهلون ... فهذا ومن المشغولين بالكلام من دخل فيها فلا ... فيها ان يخرج عنها ... يسلم من ... عند الذي يدور الكتاب والسنة ... عن ... النجاسات ان يخلص منها الا من ... طهره الله تعالى وعصمه عن ... بالمكاشفة ...

... بالتجلي ... من التقليل وشفني من الجهل والكسل من العليل ... الكلام

قوله تنزيهاته اه اراد بالتنزيهات الصفات السلبية كسلب الجسمية والجهة والعرضية وامثالها وانما عبر عنها بالصفات مع ان الصفات شامل لها وللوجودية اما بطريق الغلبة اي غلبة العام على الخاص اذ المشهور في الاستعمال ارادة بالصفات الصفات الوجودية فانها المراد من الصفات اذا وقع مطلقا واراد ... بالذكر لكونه مرتبا وممنوا بالبحث ام للدوبالتنزيهات والصفات لكونه كل اسم للدالة بالنسبة الى ذاته تعالى فلا يكون احدهما داخلا في الآخر فلا استدراك فلا يتوهم ان قوله ما يجوز عليه وما لا يجوز عليه ... شيء على فلا حاجة اليه فتامل ١٢ ميان عبد العزيز قوله تنزيهاته وصفاته اراد بالتنزيهات الصفات السلبية وبالصفات الصفات الثبوتية وانما قدم السلبية على الثبوتية مع ان الظاهر الوجود اشرف لان اعتقاد ما يجب التنزيه عنه يوجب الكفر ولا كذلك عدم اعتقاد ما يجب اعتقاده بل هو جهل فتامل فان قلت عدم اعتقاد ... اعتقاد عدمه والكفر هو الثاني لا الاول بل هو مشترك بينهما قلت الاول ليس ... والثاني الموجب ... الاول ادخل في الوجوه والاقرب منه ومقتضى الثاني ليس كذلك ... انواع الناس وعادته بثبوت الجوهرية والعرضية والجسمية ... وكذا ثبوت الصفات الثبوتية كالعلم والارادة والقدرة ... في الاعتقاد ... اثبت واقرب ... ضالة ... الى اثبات الاول اقرب ونفي الكل ... فتامل فاقتضى الاول الدفع احق فاقتضى المقدم فتامل ١٢ حضرت ميان عبد العزيز

قوله وما لا يجوز اه اي بالنظر الينا لكونه مرئيا ... لكنه ... علاه

قوله ما يجوز وما لا يجوز فاراد بما يجوز كونه تعالى مرئيا للبشر وكونه معلوما له فالاول يجوز
والثاني لا يجوز قوله قلت هذا ابحث على الصفات السلبية المجردة بالجزئيات فانها
مما لا يجوز عليه سبحانه وكذا الصفات الثبوتية مما لا يجوز ... كما قلت المراد بما يجوز
وما لا يجوز كونه كذلك بالنسبة الينا الجزئيات والصفات كونه كذلك بالنسبة الى ذاته
تعالى فلا يكون داخلين فيها فلا اشتراك ... عبد العزيز قوله فان كان موجود واجبا اه
بانه ان كان واجبا فهو المرام وان كان ممكنا فلا بد له من علة ممكنا فاما الصدور

قوله ان كان ممكنا اه وان كان ممكنا احتاج الى موثر فيه ولا علة بها المرجح وجوبه عدلا

قوله وكل حادث فبالضرورة له محدث اه ... اي ان هذه المقدمة بديهية لا احتياج
الى بيانها ولا يتوهم راي بناء جزم بان له بانيا خلق بناء السموات والارض وما فيهما ...

قوله اي لا بد ابتداء اه وهكذا ان يكون قوله ولا يرد على قوله كان باثبات القديم اثباتا
للواجب ويكون جوابا لقوله لم لا يجوز الخ وتقرير الايراد على هذا اللازم من الغرض البيت
الاول هو الانتهاء الى القديم مطلق لا الى قديم لا يفتقر الى ... فيجوز ان يكون استناد
الحوادث ... الحوادث من غير بداية ... فيكون قديما لكون
جميع ... حادثا ويكون نوعا قديما ويكل عند القديم لا يكون واجبا اذ المراد بالواجب
... لذاته لا مطلق ... ان كان واجبا لكن واجبا بالغير فلا يثبت المطلوب فاجعل
... هذا لا يرد ... بما ذكر من الوجهين فتامل ... عبد العزيز قوله وكلا
الطريقين اه اي طريق الحكماء وطريق المتكلمين قوله والمتكلمون ... قوله ...

... وهو ... انما اثبتوا قدما ولا يلزم من ذلك اثبات القديم ... منهم
الواجب فاجاب بان المتكلمين لما لم يجوزوا القدم لشيء من الممكنات كان اثبات القديم
عندهم اثباتا للواجب البتة ولا يلزم ذلك على تقدير الحكماء انهم يجوزوا قدم الممكنات
ايضا كالعقول والنفوس فلا يدل اثبات القديم على اثبات الواجب على اصولهم عبد العزيز

قوله فلما مر اه من برهان التطبيق وبرهان ...
بالنسبة ... عبد العزيز قوله ويتوجه عليهم اه يعني انا نظر بعضهم في دليل المتكلمين والحكماء
ورد انه لموقوف على امتناع الترجيح بلا مرجح والامتناع في دليل الحكماء ظاهر واما
في دليل المتكلمين فهو انه لو لم يكن للحادث محدث لزم الترجح بلا مرجح لان الوجود والعدم
سواء ارادوا ان يستدلوا على وجود الواجب بحيث لا يتوقف على امتناع الترجح بلا مرجح

قوله انه يمكن الاستدلال اه اي استدلال الحكماء والمتكلمين قوله وفيه نظر لان مجرد هذا النوع
كعلة كبرى القياس اذ حاصله انه لا بد في الموجودات من موجود غني عن الغير وكل ما هو كذلك
فهو واجب اذ لا معنى للواجب سوى هذا فحال لا نسلم انه لا معنى للواجب سوى المستغني بل الواجب
هو المستغني عن الغير الممتنع ترجح طرفي وجوده وعدمه على الاخر والذي ذكره قابل ... عبد العزيز
حاصل النظر ان مجرد الاستغناء لا يثبت الوجوب ولا امتناع العدم بدون بطلان الترجح بلا مرجح
فانه على تقدير عدم بطلانه يمكن ان يوجد تارة ويعدم اخرى اتفاقا لاستواء الطرفين

قوله والا لجاز اه وان لم يبطل الترجح بلا مرجح لجاز ان يكون المستغني عن الغير يوجد تارة
يترجح طرف وجوده ويعدم اخرى يترجح عدمه فان ترجح احد طرفي الممكن ليس ... عندهم ... لكن
من غير ان يكون الوجود الذي ترجح من غير مرجح والعدم الذي هو ايضا كذلك ...
اما المستغني عن الغير فان الممكن لذاته لا يقتضي شيئا من طرفي الوجود والعدم ... لا ينبغي

عن الغير من ترجح الوجود والعدم بمجرد الا [illegible] من ذاته
قوله فيهم اه اشار بهذا الكلام الى ان [illegible] بين بذاته يتوقف على
ابطال الدور والتسلسل واعترض عليه مولانا حنفي في حاشية على رسالة اثبات
الواجب للعلامة الدواني بان هذا ناشي من عدم الفرق بين الرفع من الدليل و
بين اثبات المدلول [illegible] ابينه ليس الا في ابطال التسلسل ولو بينه في
ابطال الدور ايضا لكان [illegible] وجهي الجملة انتهى اقول في الاعتراض
الاضر نظر لا يخفى على المتأمل فتأمل عبد العزيز قوله وذلك وجوه اه اي وجوه اربعة
ثلثة على طريق الحكماء والرابع على طريق المتكلمين قوله لو لم يكن في الموجودات واجب
وهذا الدليل قياس استثنائي والمقدمة الاستثنائية فيه مطوية وما ذكره بالواو
دليلها والتقرير انه لو لم يكن في الموجودات واجب لكانت الموجودات بأسرها ممكنة
لكن التالي باطل لاستلزامه وجود الممكنات بذواتها وهو محال فالمقدم مثله فثبت الموجود
من الواجب لكن فيه نظر فتأمل والجواب منع استلزام التالي للمحال بدون ابطال التسلسل
فصحة الاستدلال يتوقف على ابطال التسلسل فصحة الاستدلال يتوقف على ابطال
التسلسل قطعا وانما اكتفى بذكر التسلسل لما تقرر ان الدور نوع من التسلسل فليس
محذور مغاير بل هو اقل فيه صرح به السيد الشريف في حاشية المطالع وتقريره ان آ
مثلا موقوف على ب وب موقوف على آ فالالف في المرتبة الاولى والثالثة
في الثالثة [illegible] فهو مغاير بالاعتبار لانه اخذ في الاولى من حيث انه يتوقف و
في الثالثة من حيث انه يتوقف وفي الثالثة من حيث انه موقوف عليه وكلا
الجهتين متغايرتان قطعا وهو محال وتقرير النظر انه ان اريد بوجوب [illegible] بلا [illegible] وجود

[illegible]

وجود الممكنات لذواتها [illegible] وكل ممكن من ذاته فلا نسلم لزوم ذلك وانما
يلزم لو لم يكن كل ممكن مستندا الى ممكن لا الى نهاية وهو معنى التسلسل فاذا
لم يبطل التسلسل لم يثبت المطلوب وان اريد مجموع الممكنات من حيث هو فلا نسلم
فبهذا ظهر عطف نعت الترديد على الاول [illegible] عبد العزيز قوله لان الوجه الثاني اه
لان الوجه الثاني اثبت ان علة الممكن [illegible] ان يكون خارجا عنها وذلك
اي يرجع للاحالة يكون موجب [illegible] ينقطع اليه سلسلة المعلولات لكونه الموجود
الخارج عن جميع الممكنات [illegible] ولا يكون ذلك البعض معلولا لشي
من اجزاء الجملة لامتناع اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد لان الكلام
في المؤثر المستقل بالايجاد فيلزم الخلف من وجهين لان المفروض ان السلسلة
غير منقطعة وان كل جزء منها معلول لجزء آخر هذا ما ذكره رحمه الله في الاول وجوه
ابطال التسلسل فتأمل عبد العزيز قوله ان الوجه الثاني اه من وجوه الغير بل المغيرة
اي ابطال التسلسل وهو ما اشار اليه بقوله وان اريد مجموع الممكنات
قوله مشتمل على ابطال التسلسل اه يعني ما ذكرنا من الترديد بالوجه الاول [illegible] ان الوجه الثاني [illegible] ذكره
الذي ذكره في الوجوه الغير المعنونة اي ابطال التسلسل فيشتمل على ابطاله فلا حاجة
الى الاستدلال قوله وتقريره ان مجموع الممكنات [illegible] ان مجموع الممكنات ممكن بالطريق
الاولى لاحتياجه الى اجزائه ولا بد لكل ممكن من فاعل مستقل يجب وجوده ويمتنع عدمه
[illegible] اما ان يكون نفسها فاعلا للمجموع فيلزم تقدم الشيء على نفسه لانه من حيث انه فاعل يجب تقدمه

في المجموع وهو نفسه ولجاء التقدم والتأخر [illegible] ولهذا انا [illegible]

فاعلا للمجموع فيلزم ان تتوارد العلل المستقل [illegible] على معلول

واحد وهو المجموع مهما من حيث هو مجموع والضا يلزم كون الشيء علة لنفسه ولعلله وذلك

لان المفروض ان كل جزء منه موجد للمجموع مثلا فرضنا في المجموع من حروف ابجد ان كلا من

الالف [illegible] والجيم فاعل [illegible] المجموع فيكون فاعلا لنفسه لانه من المجموع والعلة فان

كلا من الباء والجيم مثلا الضا [illegible] للمجموع والالف داخل فيه فيكون الباء علة

للالف والجيم الضا فيكون الالف علة [illegible] لعلله الضا واما ان يكون بعض الاجزاء منه

فاعلا للمجموع فيلزم كون الشيء علة لنفسه المفروض لان ذلك البعض داخل في المجموع ولعلله

لان علته من فاعله مستقلا لان المفروض ان علة المجموع معلول الجزء جزء اذ المفروض انه

ممكن منته الى ممكن اخر والضا يلزم ان يكون علة ذلك الجزء المفروض باستقلال العالية

اولى بذلك الجزء لانه اقدم على ذلك الجزء واكثر تاثيرا من ذلك الجزء في الكل لانه موثر في

ذلك الجزء وهو اثره واقل احتياجا فان احتياج ثم ذلك الجزء الى علته والى علة علته

واحتياج تلك العلة انما هو الى علته وهلم جرا فلا يتعين شيء من هذه الشقوق ان يكون

فاعلا مستقلا فتعين ان يكون خارجا وهو الواجب قوله وهو ظاهر اه اذ العلة

متقدمة على المعلول [illegible] تقدم الشيء في نفسه ان عبد العزيز قوله على معلول واحد اه سبحانه الممكنات عبد العزيز

قوله كون الشيء [illegible] والمفروض [illegible] مستقل بالعلية على الاجزاء فيكون جزء علة لنفسه ولعلله الى آخره

[illegible] فقال عبد العزيز قوله يلزم كون علة اه ان الجزء المفروض علة المجموع لا الاجزاء معلول الخ

عبد العزيز قوله فلان كل جزء [illegible] الا انه اثر لذلك وليس اثر النفس من تلك السلسلة او المفروض

ان لا يكون [illegible] عبد العزيز قوله لكونه اقدم اه لانه علة والعلة متقدمة

المعلول عبد العزيز قوله واكثر اه اكثرية التاثير واقلية الاحتياج باعتبار ذلك الجزء

فان علته اوجد بانه افراد السلسلة اوجد هذا الجزء الضا فيكون المعلول الضا وهذا

لا يوجد بنفسه وكذا علته انما احتاج الى [illegible] العلة

انما يحتاج الى علة لا الى نفسه ولا الى [illegible] فيكون لنفسه ومعلوله خارجين مما يحتاج

اليه وهذا الجزء يحتاج الى [illegible] هذه العلة داخلة فيما قبله فاحتاج اليها الضا

فلم يخرج مما يحتاج هو اليه الى نفسه فلم يخرج واحد هو نفسه وليس له معلول فخرج فرد ان

فظهر انه اقل احتياجا واكثر تاثيرا فقال عبد العزيز قوله فيه تسامح الكلام فيه تقرير او اثر افاده

اما تقريره فقد تعلقه عنه تحت قوله وبهذا الظهر واما الاعتراض عليه والجواب عنه فوجوه

الاول ان لفظ المجموع يشعر بالتناهي لان ما لا يتناهى ليس له كل ولا مجموع ولا جملة وتناهي

الممكنات يتوقف على ثبوت الواجب فاثبات الواجب بما يدل عليه مصادرة على المطلوب

والجواب ان المراد بالمجموع وما يرادفه في هذا المقام هو الممكنات باسرها بحيث لا يخرج

عنها شيء وذلك يتصور في غير المتناهي الضا كما يتصور في المتناهي بعد تلكيفه ملاحظة واحدة

اجمالية شاملة للجميع احاده اما الممتنع ان يتصور كلها [illegible] ولا يطلق عليه المجموع

بهذا المعنى والداع زمنها بتور اعني الماخوذ بحيث لا يخرج عنها واحد الثاني ان اردت

بالمجموع الكل المجموعي فلا نسلم انه موجود اذ ليس هيئة اجتماعية الا بحسب [illegible]

لا يكون موجودا خارجيا وان اردت به كل واحد من احاد السلسلة فعلته ممكن اخر

متسلسلا الى غير النهاية بان يكون كل واحد منها [illegible] ومعلولا لاخر [illegible]
الى حد كيف عنده والجواب ان المراد بالمجموع الكل من حيث هو كل والاحاجة
اعتبار الهيئة الاجتماعية اذ الكل بهذا عين الآحاد في مجموع عشرة ولذلك
ان الكل بهذا المعنى موجود بها والى ذلك اشارة في تلك الحاشية عبد الحكيم قوله
هو كل ممكن [illegible] وجود شيء من اجزائه الاخر اليها او الى ما هو خارج عنها
قوله من الممكنات الصرفة اه اي [illegible] الواجب فيها جزء اه عبد الحكيم قوله علته نفسه اه
لان ذلك السبق الذي ممكن في نفسه [illegible] السلسلة لا يثبت المدعى قوله
ولا شيء من اجزاء المجموع اه اي الممكن المجموع اي يمتنع عدمه والا لكان واجبا او المراد
من اجزاء المجموع فاعل مستقل لكونه محتاجا قوله ولا خارج عنه فرجع اه وقد ظهر وجوه الوجه
الثالث الى الوجه الاول من وجوه ابطال التسلسل فانه ذكر هناك هذا التحرير
فمن اراد الاطلاع راجع هناك عبد الحكيم قوله بعض ادلة اه واعلم ان الشيخ قد ذكر
توضيح الوجه الثالث في اول دلايل ابطال التسلسل وذكر هناك هذا المنع ايضا
قال اذ من اجزائها ما يجوز ان يكون علة السلسلة يعني ان يكون علة للكل جزء منها
اما بنفسه او بجزء منها بحيث يكون كل جزء معلولا لها او لجزء منها من غير افتقار الى امر
خارج عنها من غير ان يلزم عليه الشيخ منعه او لعلة [illegible] مجموع الاجزاء التي كل منها
موصوف بالعلية والمعلولية بحيث لا يخرج عنها الا المعلول المحض المتأخر عن الكل بحسب
الذي [illegible] المتقدم عليها بحسب الرتبة حيث يعبر من الجانب المتناهي ولذا يعبر عن ذلك المجموع تارة
بما قبل المعلول الاخير وتارة بما بعد المعلول الاول فمع الجملة هي جزء من السلسلة
يحتوي [illegible] تحقق كل جزء منها ولا يلزم من علتها للسلسلة تقدم

[illegible] وجد المعلول المحض الذي هو علة مستقلة بالايجاد للسلسلة
لانه ممكن [illegible] بل مجموع تفرض لا يوجد السلسلة الا بعد وجود من
تلك العلل ولانه ليس بكاف في تحقق السلسلة بل لا بد من المعلول المحض ايضا
فعلى هذا لا يتوجه في الاستقلال لان معناه عدم الافتقار في الايجاد الى
ما هو خارج وقد فرضنا ان علة كل مجموع [illegible] عن [illegible]
لا ما قبل المعلول الاخير في ايجاده وهذا [illegible] الصحائف ايضا ورده السيد السند
الشريف قدس سره في حواشي [illegible] التسلسل بانه لو كان قبل المعلول الاخير علة
موجدة للسلسلة بان يكون مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا هذا كلامه
فتأمل عبد الحكيم قوله ما قبل المعلول اه اي علة المعلول المحض لا الى نهاية لان السلسلة اخذت
من جانب المعلول وعلة المعلول بهذا الاعتبار بعده وان كانت من حيث العلية قبله [illegible]
قوله المعلول المحض اه والمعلول المحض له اعتباران احدهما التأخر عن الكل بحسب العلية
وبهذا الاعتبار يقال ما قبل المعلول المحض والثاني التقدم عليه بحسب الرتبة حيث
يعتبر من جانب المتناهي فلذا يعبر عن ذلك المجموع تارة بما قبل المعلول الاخير وتارة
بما بعد المعلول الاول والكل صحيح فاضل عصب قوله الوجه الرابع ان العلة التامة
انه لا بد للممكن من العلة التامة المتقارنة له انما اشترط لانها لو لم يكن مقارنة له لكانت
اما متقدمة عليه او متأخرة عنه فعلى الاول يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة لعدم وجوده
وعلى الثاني يكون المعلول بدون العلة لتأخرها عنه وكلاهما ممتنع [illegible] تلك العلة
واجبة ولا مشتملة عليها او مركبة منه اذ التركيب ينافي كونها تامة فلو لم يكن واجبة ولا مشتملة
عليه لكانت ممكنة بتمامها فلا بد لها من علة [illegible] عليها لكان من خارج او لا

فان كان منه من خارج لكانت هذه العلة [illegible] من خارج الوجود
ومن ثم تكن من خارج فبعد تسليم الاستناد [illegible] وقطع النظر عنه نقول
ان وجود هذه العلة قبل وجود هذا المعلول وصدوره ممتنعا بالذات او ممكن
فان كان ممكنا فاختصاصه بالزمان المعين دون غيره ترجح بلا مرجح فلا بد ان يكون
[illegible] تقريره انا لا نسلم انه لا يجوز ان يكون بعض من جملتها
علة للكل فان ما بعد المعلول [illegible] هو الذي لا يكون علته او علة لا الى نهاية
يصدق عليها انه يجب وجود الجميع الممكنات اعني بحيث لا يشذ عنها واحد
وتجتمع عدمها قوله قبل ذلك الحادث اه [illegible] الحادث الذي هو معلول [illegible] فلكان الفرق
ان قبل ذلك الحادث قوله فلان الظرف اه يعني ان قوله قبل ذلك الحادث ان تعلق بوجود
العلة يكون معنى الكلام ان وجود العلة الذي كان قبل ذلك الحادث ممتنع اقترن
بالحادث فلا يلزم الانقلاب لان الممتنع هو الوجود المتصف بمقارنته مع الحادث
والواقع هو الوجود المتصف بالمعية فلا يتوارد الامتناع والامكان على شيء واحد
وان تعلق قوله قبل ذلك الحادث بالامتناع والامكان يكون الحاصل الكلام
وجوده قبل ذلك الحادث مع وقوعه معه فالامكان انما هو قبل الحادث والواقع
هو المتصف بالمعية بان يكون الامكان مقيدا بالقبلية لا بالمعية فلا يبقى
الامكان حين ايجاد الحادث فيجوز ان يختص بخصوصيته في ذلك الوقت فلا
يلزم الترجيح بلا مرجح وحاصله ان قوله قبل ذلك الحادث ان تعلق بوجود ذلك
الحادث نختار الشق الاول وهو انه ممتنع ولا يلزم الانقلاب لان الممتنع
هو وجود تلك العلة المقيد بقبلية ذلك الحادث والممكن هو وجودها حال
ايجاد الحادث فلا يتوارد الامتناع والامكان على محل واحد فلا انقلاب وان

تعلق [illegible] بالامتناع والامكان نختار الشق الثاني وهو ان وجود تلك العلة قبل
الحادث ممكن [illegible] يكون مقيدا بالقبلية فيجوز ان يختص وقت الايجاد
بخصوصيته فلا يلزم الترجح بلا مرجح ولا يخفى ان هذه المباحث التحقيقات [illegible] الخ
بل هي آثارات فان الباحث [illegible] فلا مواخذة عليه بانه كيف اختص بخصوصية
وما المعترض فقال عبد العزيز قوله [illegible] اه يعني [illegible] السعد في دفع
هذا التوهم وتقريره ان الاحتياج [illegible] وجوده في الازل والامكان [illegible]
بالوجود انما هو غير ذلك [illegible] ماذكره اه [illegible] عليه [illegible]
في علة التامة بان يقال ان ذلك المجموع ممكن لاحتياج المجموع الى اجزائه [illegible]
اما ان يمتنع وجوده قبل ذلك الحادث فلزم الانقلاب واما ان يمكن فيكون
اختصاصه بالزمان المعين وهو زمان ايجاد المعلول ترجح بلا مرجح لانه يمكن قبله وجوده
حصوله في هذا الوقت دون قبله ترجح بلا مرجح عبد العزيز قوله اشتماله على [illegible]
يعني ان الواجب من حيث هو واجب لا يحتاج الى علة اصلا واما بالنظر الى
وجود المعلول ومن حيث انه يصدر عنه فيحتاج الى علة لان علته ممكنة فاما
ان يكون له علة من خارج فلا يكون له علة تامة او لا يكون له علة من خارج
[illegible] اما ان يمتنع بالنظر الى وجود المعلول قبل وجود الحادث او يمكن [illegible]
الاول يلزم الانقلاب وعلى الثاني يلزم الترجيح بلا مرجح وكذا الى [illegible]
الواجب من جملة العلة هذا تقرير كلامه [illegible] يرد عليه ان علة وجود الحادث
من الحيثية المذكورة ممكنة فلا اشتغال بالواجب [illegible] نوع علته

علة للممكنات بحدوث العالم قوله قد سبق [illegible] المراد [illegible]
الاول من الدليلين للحكماء والمتكلمين المبنيين على بطلان الدور و
التسلسل والترجيح بلا مرجح قوله الى وجوه له او وجوه تحصل بها القناعة
لمن تمسك بها قوله ممن يعتد به او ناقل ممن يعتد به لانه لم يخالفهم
فيه الا الوسائط والملاحدة ولا اعتداد بهم فتامل قوله بما يوجب الاطمئنان
المراد بالمطالب العالية ما يحصل [illegible] عن العقاب والفوز الى الكمالات
الاصلية والعاجلة بالمحفوظ ذات [illegible] لذي البصر الاحوز قوله قد صح اه
ان ثبت بخبر الثبت ونقل الينا الاستدلال بان ذواتها محدثة او ممكنة فلا بد له من
صانع كما استدل ابراهيم الخليل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وقال لا احب الآفلين
وتقريره ان الشمس آفل وكل آفل فهو حادث فلا بد له من محدث وايضا صح الاستدلال
بصفاتها او بالاعراض كما استدل موسى عليه السلام وقال ربنا الذي اعطى كل شيء
خلقه ثم هدى حين قال لفرعون فمن ربكما يا موسى يعني ربنا هو الذي اعطى كل شيء
صورته الخاصة به وشكله المعين المطابق للحكمة فاستدل بانه لا بد لها من اعطاء
من القادر قوله بذواتها وصفاتها لا مكانها وحدوثها اه الاول الاستدلال بحدوث الجواهر
والثاني الاستدلال بامكانها والثالث بحدوث الاعراض والرابع الاستدلال بامكانها
كما فصل في شرح [illegible] في اربعة طرق اه اما الاول فبان يقال ان العالم الجوهري اي المتحيز
بالذات حادث لكونه لم يخل قبل من الحوادث فله محدث كما يشهد به بديهة العقل فان الله تعالى
بناه [illegible] لانها واما الثاني فهو الاستدلال بامكانها فبان يقال ان

ان العالم الجوهري ممكن لان كل ما هو من الجواهر الموجودة اما ان يكون مجردا او مركبا من تركيب
اي متعدد الافراد ان كان مجردا او جوهرا فردا والواجب لا تركيب فيه ولا كثرة
بل هو واحد حقيقي وكل ممكن فله علة مؤثرة واما الثالث وهو الاستدلال بحدوث
الاعراض فهو الاستدلال بما نشاهد من انقلاب النطفة علقة ثم مضغة
ثم لحما ودما اذ لا بد لهذه الاحوال [illegible] النطفة من مؤثر حكيم عليم
لان صدورها لا من فاعل محال [illegible] صدورها عن مؤثر لا شعور له لانها افعال
عجز العقلاء عن ادراك الحكم المودعة فيها وفي الافاق بما نشاهد من احوال
الافلاك والعناصر والحيوان والنبات والمعادن والاستقصاء مذكور في
القرآن المجيد وشروح في التفاسير وقد اورد بهذا انها في المبحث الثاني واما الرابع
وهو الاستدلال بامكان الاعراض مفتقرة الى محالها كما استدل به موسى عليه السلام
حيث قال ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى اي اعطاه صورته الخاصة وشكله المعين
المطابق للحكمة والمنفعة المنوطة به فان يقال ان الاجسام متماثلة متفقة
الحقيقة لتركبها من الجواهر المتجانسة على ما تقرر فاختصاص كل من الاجسام بما له
من الصفات جائز فلا بد في التخصيص من مخصص ويمكن ان يجعل استدلال كليم الله
على نبينا وعليه الصلوة والسلام على حدوث الاعراض ايضا كما ان استدلال خليل الرحمن
على نبينا وعليه الصلوة والسلام بقوله لا احب الآفلين على امكان الجواهر وحدوثها
حاصل الاستدلال ان الشمس آفل وكل آفل [illegible] فلا يكون ربا

9

قوله ان في خلق السموات والارض اه وتقريره ان هذه الامور التي هي
حادثة لابد لها من محدث وصانع ومن حيث انها متقنة محكمة تدل على كونه
قادرا من حيث ان كلا منها مصنوعة على الانتظام والالتيام تدل على
وحدته وعلمه وحكمته وقدرته وارادته فانه لو لم يكن واحدا لنفذ بالجميع
كما قال الله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وايضا لو لم يكن عالما
لما كان هذا يفضي الى الفساد وكذا غيره قوله فانه يحل لكمال اه تقريره انه ثبت
من ادلتهم وجود الصانع الواجب الا انه لم يثبت كونه واجبا فيجوز ان يكون القادر
الحكيم جوهرا روحانيا من جملة الممكنات لا واجبا قوله لان الصانع لمثل اه تقريره
انا نعلم من وضوح ان صانع مثل هذا الابداع يكون غنيا عن الجميع ويكون حاجة الكل اليه
هو من الممكنات لم يكن غنيا بل مفتقرا الى موجد والمفتقر لا يكون صانعا وايجاد النفع
عن الجميع انما هو الواجب فان الممكن للامكان مفتقر الى موجد قوله من الدلايل مطويه اه
اي للعقلاء وغيرهم ولا يختص بالعقلاء كما في الوجه الثاني على الاصح قوله ولعل الاصح اه
ان التخصيص بالذكر ايضا يفيد الحصر في بعض المواضع سيما اذا كثر مثل نعم واحد وان لم يكن فيه
ادات الحصر وايضا ذكر المتحمل لطريق الحصر يفيد قصره كما في قوله تعالى وما يجحد باياتنا
الا الكافرون ولو سلم فجميع ذلك مخصوص في الآن البتة وما يذكر الا اولو الالباب
وكذا في آل عمران وفي موضع وما يعقلها الا العالمون وفي موضع وما يتذكر
الا من ينيب وفي موضع ان هو الا ذكر للعالمين وفي موضع انما يتذكر اولو الالباب اه
قوله بان تلك الايات اه وانما هي الايات لهم الذين يتفكرون في خلق
الاستدلال عليه ولهذا قال عليه الصلوة والسلام قوله ان في خلق السموات والارض ويل
لمن قراء هذه الاية فمج بها اي لم يتفكر فيها ولم ... قوله ... كالدبر ...

ويدل على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام بعض ربوبية المخلوقات بين الكواكب
الى قوله اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من
المشركين قال الامام الرازي وذلك لان تعليق نفي الربوبية على الافول
يعني الغيبة بعد الظهور والانتقال من حال اعلى الى حال ادنى لم يكن فيه
الحركة صريح في الاستدلال من جهة الحدوث فيكون محلها دائما اعني الافول
وما هو حادث فله محدث غيره فلا يكون قديما ربا للعالم ومبداء للحوادث
وصانعا للمصنوعات معبودا للخلائق وهذا طريق المتكلمين وان صح ان يكون
استدلالا بالامكان للجواهر كما اختاره الامام الغزالي موافقا لابن سينا فانه
فسر الافول بالامكان وزعم الغزالي ان المراد بافولها امكانها في انفسها وزعم
ان المراد من الآفلين ان هذه الاشياء باسرها ممكنة الوجود لذواتها فكل ممكن
فلا بد من مؤثر ولا بد من الانتهاء الى واجب الوجود هذا الكلام في التفسير الكبير قال
العبد الفقير الى المولى النصير ونص عبارة القران ياتي على حمل الافول على الانتقال
قال الله تعالى فلما افل قال لا احب الآفلين فلما راى القمر بازغا قال هذا ربي
فلما افل قال لئن لم يهدني ربي لاكونن من القوم الضالين فلما راى الشمس بازغة
قال هذا ربي هذا اكبر فلما افلت قال يا قوم اني بريء مما تشركون اني وجهت
وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين اذ لا يرجع ...
قوله فلما ... قال ... عبد العزيز قوله واشير اليها اه اي الى الوجوه الاقناعية قوله

١٠

يحصل به وان كان مشركا او منكرا للنبوة [illegible] علم الاله [illegible]
صانع غير اذا اعترف به وتامل في عجائب ملكه وملكوته ونظم العالم
علم انه واحد لا شريك له قوله وكونه مجادا للكل اه بيان لما بين من كون ثبوت
الواجب من المشهورات التي لم يخالف فيها احد ممن يعتد به عبد العزيز قوله من المعترفين اه
غير المعترفين بالنبوة وليس المراد به غير الجمهور بان يكون المعنى يعترف به الجمهور وغيرهم
لانه غير سديد كما لا يخفى على من له [illegible] نظم العبارة قوله [illegible] وخالفت الملاحدة اه
قال الفاضل محمد الشهرستاني في الملل والنحل في ذكر الفرقة الاسماعيلية انهم يسمون
بالعراق الباطنية والقرامطة والمزدكية وبخراسان التعليمية والملاحدة
وهم يقولون نحن لا [illegible] قوله [illegible] اه اي لانه [illegible] والله
حيث وقع ومنعوا بالوحدة [illegible] عبد العزيز قوله يخالف للممكنات في الذوات اه هو مذهب قدماء المعتزلة
انهم قالوا المخالفة بين ذات الواجب والممكنات لذاته المخصوصة لا لامر زائد وهو
مذهب الشيخ الاشعري وابي الحسين البصري قالا المخالفة بين كل شخصين موجودين انما هو بالذات
وليس بين الحقائق اشتراك الا في الاسماء والاحكام دون الاجزاء المقومة فليس بين
افراد الانسان عندهما حقيقة مشتركة قوله في الذات اه ذات الواجب يخالف ذوات
الممكنات والا لكان امتيازه بخصوصيته وهي [illegible] فالوجوب اما للذات فيلزم وجوب الممكنات
او مع الخصوصية فيلزم امكان الواجب لتركبه وقيل [illegible] و[illegible] امتياز بالوجوب والحيوة
وكمال العلم والقدرة او بالماهية الموجبة للادراك [illegible] اشتراك الوجوب
ورد بانها انما تفيد ان مفهوم الذات [illegible] الصادق على الذوات لا تماثل الذوات
لان وقوعه عليها وقوع اللازم [illegible] في الوجود قوله او الذات اه عطف على الذات
والتقييد بقيد [illegible] الوجوب والامكان [illegible] من لوازم الذات فقط فيلزم اشتراك الكل فيه او

او من لوازم الذات مع الخصوصية المميزة للكل عن الآخر فيلزم تركيب الواجب
الذات وتلك الخصوصية المنافي للوجوب الذاتي وذلك لان الوجوب الذاتي
يقتضي الموجودية بحيث الذات فقط والتركيب يقتضي الوجود لا من حيث الذات
بل مع تلك الخصوصية وبينهما تناف فان قيل [illegible] عبد العزيز قوله [illegible] ذاته وذات الممكنات
يعني ان ذاته يخالف سائر ذوات الممكنات في الحقيقة من جميع الوجوه لكن [illegible]
زعمهم في المفهوم بحيث ما يقوم [illegible] ويتوهم [illegible] وهو الوجود فان الواجب والممكنات
[illegible] ان كان مشتركا في مطلق الموجود [illegible] الحقيقة والاشتراك انما هو في العارض
قوله غير معقول اه [illegible] في الماهية [illegible] الادلة المذكورة في اشتراك
الوجود يجري في اشتراك الذوات ايضا [illegible] قوله فالادلة المذكورة اي الادلة التي
ذكروها في اشتراك الواجب والممكنات في الوجود [illegible] في اشتراك ذات الواجب
والممكنات لكن لا يفيد الا الاشتراك في المفهوم فلا دلالة فيها على التماثل [illegible]
قوله مفهوم الذوات اه [illegible] الاول انه ان الذوات ينقسم الى الواجب والممكن اشتراك
ومورد القسمة مشترك في [illegible] والثاني انا نجزم بالذوات مع التردد في الخصوصيات من الواجب
والجوهر والاعراض والثالث ان المعلوم اما ذات [illegible] فلولا ان المفهوم
من الذات شيء واحد لبطل الحصر العقلي وتقرير الجواب ظاهر [illegible] عبد العزيز قوله [illegible] اه
هو مذهب قدمائهم فانهم قالوا ان ذات الواجب وتماثل سائر الذوات في الذاتية
والحقيقة ثم اختلفوا فقال الجبائي في الامتياز [illegible] بينهما بهذه [illegible]
ابو هاشم الامتياز انما هو بالة [illegible] الموجبة لتلك [illegible]
وهم [illegible] الاحوال والاول [illegible] قالوا والمخالفة بينه عبد العزيز قوله
في الوجود اه يعني قد استدل على اشتراك الوجود [illegible] الاول انا نقسم الوجود الى الواجب

والممكن وسورد التقسيم مشترك والثاني انا نجزم بوجود شيء ونتردد في كونه واجبا او ممكنا
جوهرا او عرضا فلو لم يكن الوجود مشتركا لزم ان يطرد التردد في الخصوصيات ايضا
والثالث ان مقابل الوجود وهو العدم واحد فيجب ان يكون الوجود ايضا واحدا
والا لبطل الحصر العقلي وهو ان الشيء اما موجود او معدوم واجري هذه الوجوه
في اشتراك الذوات فرد الشارح بان هذه الوجوه لا تدل على ما هو مفهوم الذوات
لا على تماثل الذوات فتامل [illegible] قوله لنا الوجوب اي اراد بالوجوب الوجوب
المعبر بالوجوب والحيوة والعلم والقدرة الواجبية والحيثية والعالمية والقادرية
الثابتين [illegible] به السيد السند وذلك لان الكلام في الاحوال والحال هو صفة
لموجود وليس بموجود ولا معدوم وهو الواجبية الى لا ما ذكره وقد تقدم في الامور
العامة مفصلا قوله والحيوة والعلم اراد الواجبية والحيثية والعالمية والقادرية
[illegible] الاحوال الا ما ذكره في المواقف تام ملا احمد قوله بابا شبيه العارض اي المفهوم
المشترك قوله بالعروض اه اي الذاتية والحقيقية قوله في تقسيم اه اي بناء على ما استدل
على بطلان تماثل الذوات وتنزيهه كيف لم يلزم القائلين بتماثل وجود الواجب
والممكن تركب الواجب حتى قالوا باشتراك الوجود والممكن مع ان هذا الدليل يجري ايضا
بان يقال لو تماثل وجود الواجب والممكن فاما ان يكون مع الوجوب والاقتضاء لزم
[illegible] ذات الوجود فيلزم الاشتراك او مع الخصوصية فيلزم التركيب ملا احمد قوله
[illegible] فكيف لا بد لهذا من بيان وتوضيح فنقول ان القائل بالمخالفة بين ذات الواجب
وذوات الممكنات قال ان الوجود بمعنى الهستي في الواجب زائد وفي الممكن ايضا والقائل
بالمماثلة قال الوجود زائد على الماهية فالقائل بترك كون الوجود زائدا او [illegible] السوال
عليه والمجيب [illegible] ان ذاته عليها [illegible] فكما اه ولا يجري هذا الجواب في تماثل الذوات لانه
ليس هناك امر [illegible] الامور كذلك في الوجود فانه ليس الوجوب والاقتضاء [illegible]

بمعنى الذات [illegible] قوله المتصف بالوجوب والمقتضي للوجود لذاته قال [illegible] قدس سره
المقصد الرابع في الوحدة والمعلول ذهب الاشاعرة الى ان الله تعالى صفات
حقيقية زائدة على ذاته وهي صادرة عنه وقائمة به وقال الشريف قدس سره
الاولى ان لا يجترأ على القول بكون الصفات واجب الوجود لذاته بل يقال
هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها اعني ذات الله تعالى ويكون
هذا مراد من قال ان الواجب الوجود لذاته تعالى هو الله تعالى وصفاته يعني انها واجبة
لذات الواجب تعالى و[illegible] واما في نفسها فهي ممكنة ولا استحالة في قدم الممكن
اذا كان قديما بذات القديم واجبا له غير منفصل عنه فليس كل قديم الها
لكن يتنجز ان يقال الله تعالى قديم لصفاته ولا يطلق القول بالقدماء لئلا يذهب
الوهم الى ان كلا منها قائم بذاته موصوف بصفات الالوهية انتهى [illegible]
قوله الجليل من مطالب هذا الباب الى مقصوده ان من صفاته تعالى الازلية والابدية
ولا بد من ذكرهما وبعض المتكلمين لم يذكروا فيها المراد به ذكروا كونه تعالى صانعا لهذا الوجود
العالم واجب الوجود [illegible] الى ذكرها لاستلزامها الواجب [illegible]
لم يذكروا واجب الوجود وبعضهم ذكروا كلاهما تصريحا بالالتزام اما قوله واجب اه
كونه تعالى ونقدس عبد العزيز قوله فيه الاول اه اي ازليته عبد العزيز قوله الا لكان حادثا
فلو لم يكن ازليا لكان مسبوقا بالعدم فيكون له موثر فيلزم ان لا يكون موثرا بواسطة [illegible] قوله وجب [illegible]
اي ابديته عبد العزيز قوله في وجود العالم لما ثبت اوله انه ازلي مع القدم والاولى واحد
على ما صرح به القوم فكانه اثبت القدم عبد العزيز قوله لكن مع الذي اه كصفات الله تعالى
فانها قديمة وصادرة عنه لكن الذي بالذات [illegible] الدفع لا يستلزم الحدوث عبد العزيز

قوله يكون مسبوقا اه لما بين اولا ابد الابدين صانع ازلا ولا بد ذكر صفاته وانما قدم
لان اعتقاد ما يجب سد ابواب الكثرة ثم قدم منها نفي الكثرة لانه التوحيد فناسب
ذكره وهو عقيب الذات قوله يكون مسبوقا بالعدم اه فيكون حادثا وصفات الله تعالى
قديمة عبد العزيز قوله مباحث اه المبحث الاول في ان الواجب لا كثرة فيه اجزاء لان
المركب ممكن ولا افراد الوجوب اه لو وجد واجبان والوجوب نفس الماهية
والا لكان ممكنا فيعلل اما بها فتقدم على نفسه ضرورة تقدم العلة بالوجود او بالوجوب
بغيرها فلا يكون واجبا لكان غيرها او يشتمل فيتركب الواجب […] لو تعدد الواجب
فالتعين الذي به الامتياز اما نفس الماهية الواجبة او لها او بلازمها فلا تعدد او
لمنفصل فلا وجوب ح لو تعدد الوجوب في التعين لان جاز انفكاكهما لزم الوجوب
بدون تعين وهو محال او التعين بلا وجوب وهو محال وان لم يجز فان الوجوب
بالتعين فلا تعدد او بالعكس او كلاهما بالذات فلا تعدد او بمنفصل فلا وجوب
قوله لان اه دليل الصغرى ودليل الكبرى بطلان الواجب لا يكون محتاجا لان الاحتياج
ينافي الوجوب ملا احمد قوله لان خلقته اه هذا الدليل […] وجود اشارة الى دفع ما اورده
انما لا نسلم ان الاحتياج الى الغير مطلقا يستلزم الامكان بل الممكن هو المحتاج الى العلة وان لم
[…] المحتاج الى الغير على الاطلاق ممكن لكن يحتاج اجزائه هي ذاته لا غيره فلا يخرج بالاحتياج الى الا[…]
عن كونه واجبا لذاته فتامل عبد العزيز قوله فيكون اولى بالامكان اه واعترض عليه بان
الامكان هو استواء طرفي الوجود والعدم في جميع الممكنات في ذلك سواء […] اولويته
اذ لو كان واجبا بان المفتقر الى الواجب لاتحد فيه جهة الافتقار لانه محتاج الى الممكن
المحتاج الى الواجب فيكون […] المستغير والفقير الى الغير افتقر […] عبد

عبد العزيز قوله فيكون محتاجا اه لان الاحتياج من خواص الممكنات قوله لو كان الوجوب مشتركا اه
تقريره انه لو وجد واجبان والوجوب مشترك بينهما ان نفس الماهية لكان بينهما
تمايز لامتناع الاثنينية مع الاشتراك في تمام الماهية بدون الامتياز فيلزم تركيب
الواجب فلا يكون ~~الواجب~~ الواحد واجبا قوله لا لعال اه هذه الثنية […]
اي لكونه مرة مشهورة دائرة بين العلماء […] اه لانه اصل […]
لانه مجهول في الخارج فتامل قوله […] البطلان جزئية الوجوب لكونه معلوما […]
ملا احمد قوله لو كان عارضا فيه اه لان العارض محتاج في وجوده الى معروض الاحتياج […]
الامكان عبد العزيز قوله معللا بماهيته اه ان يكون الماهية علة له قوله لم يكن ذاتيا اه
مقتضى الذات فتامل عبد العزيز قوله اذ لو علل اه في الحلاوة نظر فان جمهور المتكلمين غير
الاشاعرة ذهبوا الى ان الوجود في الواجب زائد ولا يلزم الامكان فتامل عبد العزيز
قوله يلزم تقدمه اه اي الوجوب قوله بدون العلة اه وهو الواجب قوله […]
لا يجوز ان يكون الخصوصية من العوارض لانها لو كانت فيها لا بد ان يكون معللا […]
وذلك الشيء اما نفس الماهية او ما يقوم بها من الصفات فح يرتفع التعدد المفروض لان
كلا من الواجبين لا بد ان يكون مع تلك الخصوصية فلا بد من امر آخر يحصل الامتياز
او امر منفصل عنها فح يكون الواجب محتاجا الى ذلك الامر والاحتياج ينافي الوجوب قوله لها اه
اي الماهية قوله او بامر منفصل اه لان الاحتياج الى التعين يقتضي الاحتياج في الوجود اذ الشيء ما لم يتعين لم يوجد
قوله وهذا اه اي الجواب عن الاشكال الثاني قوله هذا ايضا اه اي الجواب عن الاشكال الثاني ايضا
ان يجعل دليلا مستقلا على نفي التعدد بان يقال لو تعدد الواجب فلا بد لهما من تعين
الموجب للامتياز وذلك التعين اما نفس الماهية الواجبة او غيرها وذلك الغير اما معلل […]
بها او بلازمها […] وكل منهما ممتنع اذ على الاول لا يتحقق التعدد وعلى الثاني اما اذا كان نفس الماهية فقط واما اذا كا[ن]
معللا بها فلان كلا منهما شريك في تلك العلة واما اذا كان لازما لها فلان اللازم

لا بوجيه بدون اللازم فيكون كل منهما شريكا في ذلك المقتضي فلا تميز او معلل بامر منفصل

فيلزم الاحتياج الى الوجوب فلم يبق الواجب واجبا قوله لكن الماهية الواجبة او معللا بها اه

اقول هذا من قبيل اشتباه المفهوم بالمصداق فان الماهية الواجبة ان اريد بها ما هو اول شقي

الترديد مفهومها وفي الاخر ما صدقت عليه ليستقيم الكلام فان قوله ان كان نفس

الماهية الواجبة فلا تعدد ان اريد بها الواجب ما صدقت عليه ورد المنع على اللزوم فانه يجوز

ان يوجد واجبان تعين كل واحد منهما التعين ذاته فلا محذور وكذا قوله وان كان معللا

بامر منفصل عن الواجب فلا وجوب بالذات ان اريد به المفهوم ورد المنع على اللازم

فانه يجوز ان يكون تعين كل واجب معللا بامر منفصل عن مفهوم الواجب اعني ذات الواجب

فلا محذور ولا تقابل لا انفصال بين ذات الواجب ومفهومه لانا نقول يجوز ان يكون شيئا خارجا

عن الواجب كله تجريد جديد قوله فلا اصل اه اي لا اصل صلاحية للدليل المستقل حيل في الحق

دليلا ثانيا مستقلا بانضمام تقدمه واحده اليه قوله والتعين لزوم اوله ان اراد بالتعين

الواحد المعين من التعين مختار ان لا لزوم بينه وبين الوجوب قوله بل جاز انفكاكهما اه

جواز الوجوب بدون التعين قلنا ممنوع وانما يلزم ذلك لو لم يكن هناك تعين آخر وان اراد

بالتعين احد التعينين لا على التعيين نختار انه وان كان التعين بالوجوب او كلاهما بالذات

يلزم خلاف المفروض وهو تعدد الواجب ممنوع قوله لان التعين المعلول لازم غير

منفك قلنا مسلم لكن احد التعينين لا على التعيين لا ينافي التعدد شرح تجريد جديد قوله فان قلت لا اه

لا ينفك احدهما عن الاخر قوله لان كل اه يعني لا يجوز انفكاك التعين قوله وهو ينافي اه

لان الذاتي لا ينفك عن الغير قوله انما اه يعني الوجوب اه بهما ثلث احتمالات كون الوجوب

معلولا للتعين او بالعكس وكون كل منهما معلولا لذات آخر قوله فان كان الوجوب غير

ان كان الوجوب الذاتي معلولا والتعين علة له شيء زائد عليه لزم تقدم الشيء على نفسه اذ الوجوب

الذاتي يقتضي التقدم لان الشيء التعين لكونه علة له يقتضي ضرورة وجوب تقدم العلة على

على المعلول بالوجود ان كان العلة اعني التعين زائدة عليه لزم محال آخر وهو ان يكون

الوجوب الذاتي معلولا بالغير ومحتاجا اليه فلا يكون ذاتيا ففي هذا الصواب ان يقول

وهي لزوم آخر دون ما مر حال آخر والدور وعليه ان ظاهر العبارة يقتضي ان يرد

المنع لان اذا كان التعين زائدا وليس كذلك اذ الموقوف هو الوجوب الذاتي الذي

هو معلول والموقوف عليه هو التعين الذي هو علة زائدة عليه فتغاير الوقوف والموقوف

فحلف عليه فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه بل ان علم تقدم العلة على المعلول بالوجود

في الوجوب انما هو اذا كان المعلول موجودا خارجيا والمعلول ههنا ليس كذلك

لان الوجوب من الاعتبارية وان كان التعين معلولا والوجوب علة له او كان

كلاهما معلولين وذات الواجب علة لهما يرتفع التعدد المتعدد هو الخلاف المفروض

لان التعين التعين المعلول بالوجوب او بذات الواجب لازم لعلة غير منفك عنها اعلا فانما

وجد الواجب وجد ذلك التعين لا ينفك عنه البتة فيرتفع التعدد وان كانا معلولين

والعلة امر منفصل لزم احتياج الواجب الى امر منفصل وهو محال فثبت ان الواجب

بالذات لا يكون الا واحدا قوله فيها انه لو وجدا الهان اه هذا الدليل مبني

على تعلق الارادة المتعلقة على مقدور والثاني على اختلافهما تقريره انه لو فرض الهان

متصف بصفات الالوهية فاذا قصد الى ايجاد مقدور معين متلبسا بحركة جسم معين

في زمان معين كان هناك اربع احتمالات لان كل منها باطل وذلك ان وقع المقدور بكل

منهما لانهما قادران مستقلان لزم ان يتعدد العلة التامة على معلول واحد وان يكون

مقدور بين قادرين مستقلين في الايجاده او يقع باحدهما فيلزم الترجيح بلا مرجح

المقدور حكمه ونسبته الى القادرين على السواء من غير رجحان فكيف يقع باحدهما وان يقع

احدهما ... الاخر قادر النقصان ... رجحان لا يلزم عجز الاخر او يقع بمجموعهما

فيرتفع الاستقلال هو خلاف المفروض او لا يقع [illegible] لزوم المحالات المذكورة

فيلزم العجز قوله انه لو وجدا الهان [illegible] هذا الدليل موقوف على اثبات القدرة

والارادة للوجوب او لا اذ لو كانا موجبين لا يتم هذا البرهان ملا احمد قوله ان يكون ا
ان يكمل منهما لا المجموع منهما بدليل ما عليه قوله فيلزم مقدور بين قادرين مستقلين بمعنى استقلال
كل منهما بالايجاد وكذا قوله في السؤال الآتي او يقع بهما جميعا لا بكل منهما ملا احمد
قوله على السوية اه فوقوعه باحدهما ترجيح بلا مرجح وهو محال عبد الغفور قوله يجوز ان لا يوصل (?) اه
هذا الاحتمال وقع في المتن قوله او يقع بهما جميعا اه وهذا الاحتمال معترض في المتن
بقوله واما ان يكون بهما [illegible] اه الحصر في محل المنع لانه ليس بينا ولا مبينا
ملا احمد قوله والمقدمات كلها اه اي مقدمات هذا الدليل كلها بديهية لا تحتاج الى
اثباتها سوى هذه اي الترديد الثاني فانه يمكن ان يمنع ملا احمد قوله ربما تمنع اه و
تقرير المنع انا لا نسلم عجز الآخر لانه انما يكون اذا لم يكن ذلك الامر المراد ممتنعا بوجه ما
كذلك ما فرض فيما نحن فيه فانه وان كان ممكنا في نفسه لكنه ممتنع بحسب الشروط وعدم
المقدور على ما شكله ليس بعجز كما في كون الجسم في هذا الحيز حال كونه في حيز آخر في ذلك الآن
وتقرير الجواب ان الممكن في نفسه لا يصير ممتنعا اصلا لان الامكان وصف ذاتي له
والا يلزم الانقلاب والكون في الحيزين ممكن والممتنع انما هو الاجتماع فكذا فيما
تعلق ارادة الآخر بذلك الضد امر ممكن وانما الممتنع هو الاجتماع واجتماع اجتماع
الارادتين لا ينافي امكان الارادتين والى هذا اشار (?) انه لا تضاد بين الارادتين
بل بين المرادين بل بين اجتماع المرادين يعني لا نسلم ان الارادة تابعة للمصلحة
والا لم تكن صفة ازلية لا تحتاج الى المصلحة قوله فيتعين ان لزوم المحال انما هو
[illegible] لو وجد الالهان المتصفان بالالوهية تلزم المحالات واللازم [illegible]
لزوم المحالات باطل فكذا الملزوم اي وجود الالهين قوله فان قيل اذا كان هذا السؤال [illegible]
بالتطبيق والجواب في باب التوارد بين الارادتين تحرير قوله قلنا عدم [illegible] القدرة اه
قلنا عدم القدرة تقرير الجواب ان عدم القدرة اما لانه نقصان القدرة او لان العجز
فيه [illegible] الثاني باطل للزوم العجز وعليه الغير [illegible] والاول جائز واقع لانه

في شيء على الصفة الازلية (?)
لانه محال القدرة وسقط على الغير قوله واليه الاشارة اه والظاهر ان الاشارة
على التقدير الثاني قوله فان اريد بالفساد عدم [illegible] تقريره انه ان اريد بالفساد
عدم الوجود فتقريره انه لو تعدد لم تتكون السماء والارض لعدم [illegible] جواز الوجود
لان تكونهما اما بالمجموع القادرين وهو باطل لان من شأن الاله كمال القدرة
بحيث لا يحتاج الى مجامعة الآخر اذ الاحتياج ومشاركة الغير ينافي الكمال
واما بكل منهما وهو باطل لامتناع كون [illegible] بين المؤثرين واما باحدهما
وهو ايضا باطل لانه يلزم الترجيح بلا مرجح وعجز الآخر الذي لم يقع ضرورة
قيل يمنع الملازمة على تقدير التمانع بالغرض يعني لا نسلم انه لو تعدد الالهة
لم تتكون (?) لان التمانع بالغرض لا يستلزم [illegible] لجواز ان لا يتمانعا وتتكون
السماء والارض قلت نعم لكن اتفاقهما يمتنع لتوارد العلتين المستقلتين
على معلول واحد على ان المفروض اختلافهما في الارادة ومختار السيد الاول
الاول على تقدير اطلاق التمانع فرضا كان او بالفعل اذ كمال القدرة
حتى معها لا ينافي تعلقهما بحسب الارادة على وجه يكون القدرة الآخر بل
فيه كما ذهب الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائني ان افعال العباد بمجموع القدرتين
قدرة الصانع وقدرة العبد قلت قدرة العبد ناقصة في نفسها محتاجة
الى القدرة الكاملة فلا يجوز مشاركته انا قصد وقدرة كل من الالهين مستقلة
غير محتاجة احدهما الى الآخر ومن شأن الاله ان لا يكون قدرته متغيرة
والاستغناء عنها نقصان او اختيار الثالث بان يريد احدهما الوجود
والآخر ويفوض ارادته اليه في تكوين الامور والاستحالة قلت [illegible] الاله
ان يكون بارادته لقدرة الآخر عنه وان يفوض ارادته اليه قوله [illegible] ان الاله كمال القدرة
فلا يكون [illegible] حاجة الآخر والاحتياج الى مجامعة الآخر ينافيه قوله فلا [illegible] اه
[illegible] توارد العلتين المستقلتين على الثاني [illegible] لزوم الترجيح بلا مرجح على الثالث [illegible]

الوجه الأول أي أنه لو كان هذا الوجه من الوجهين المذكورين قوله أعني أنهما
أنه لم يوجد حقيقة من أصلها لتمانع حدوثه أحدهما الأفراد وعجز أحدهما
إلا وجد المعية لزم الترجيح بلا مرجح قوله الوجه الرابع أي تقريره
إنه لو فرض تعدد الإله فلا بد أن يتميز كل منهما عن الآخر بأمر وهو إما من لوازم الماهية
أو من عوارضها لا يجوز الأول لارتفاع التعدد والاثنينية إذ
لا يزول معها لوازم الماهية مشترك في الأفراد منها وإن كان من العوارض لزم
الاتحاد وارتفاع الاثنينية لأن العوارض مفارقتها فلو زالت عن الماهية فإذا
فارقتها ارتفع الامتياز فاتحدا وهو باطل قوله ضرورة اشتراكهما أي
أي اشتراكهما في لوازم الماهية لأنهما مشتركان في الماهية والاشتراك في الماهية يستلزم
الاشتراك في لوازمها لأن لوازم الماهية لا ينفك عن الماهية فإذا كانت الماهية
مشتركة فيلزم أن يكون لوازمها كذلك فتأمل عبد العزيز قوله فيرتفع الاثنينية أي عند مفارقة العوارض
أي فيجوز ارتفاع الاثنينية لارتفاع ما يميز كل منهما عن الآخر قوله وإلا أي وإن أريد أنه لم يجب
نفيه فيجوز ثبوت ما لا دليل عليه وهو مستلزم للجهالات للاحتمال حضرت شاه نور حيدر
يعني أنه إذا جوز ثبوت ما لا دليل عليه يجوز أن يكون كل موجود بحضرته اليوم غير الذي
كان بالأمس لأنهما من قبيل ما لا دليل على ثبوته عبد العزيز قوله غير المذاهب لأنه من قبيل
ما لا دليل على ثبوته شاه حيدر قوله نحو ذلك أي كون الجبال الشامخة ذهبا والزاهرة
بحر من رقيق وغلط لا يتعلم وتجويز إثبات ما لا تناهي فإن هذه الأمور إثباتها
لعدم الدليل عليها فلو جوز إثبات ما لا دليل عليه يلزم ثبوت هذه الأمور أيضا
وكل ذلك ممتنع بلا خفي فتأمل عبد العزيز قوله فإن قيل كان الله تعالى في الأزل
تقرير السؤال أنكم لما قررتم أن ما لا دليل عليه يجب نفيه يرد عليه أن الله تعالى موجود
في الأزل ولم يكن ثمة دليل على وجوده لأن الدليل عليه هو العالم وهو حادث وتقرير

١٥

تقرير الجواب لا نسلم أن الدليل منحصر في العالم بل لنا دليل آخر على وجوده وهو أنه
لو لم يكن موجودا في الأزل لما كان حادثا قوله وكذا إذا أريد بالدليل هو العالم
وهو لم يكن في الأزل لأنه حادث شاه حيدر قوله لا دليل أي إذا أريد بالدليل هو
دليل الصانع ولم يكن العالم في الأزل عبد العزيز قوله وقد يجاب بهذا تسليم المنع النقلي
تقريره ولو سلم أن الدليل منحصر في العالم فلا نسلم بأن المراد من قولنا ما لا دليل
عليه يجب نفيه ما لا يمكن أن يقوم عليه دليل في زمان من الأزمنة يجب نفيه والعالم
وإن لم يكن دليلا في الأزل لكنه قائم دليلا على وجوده فيما لا يزال قوله بخلاف
الشريك الباري فإنه لا يمكن أن يقوم عليه دليل لأنه لو كان عليه دليل فقد
وجدنا الدليل منقرضا إما أزلي أو حادث وكلاهما باطلان وأن الأزلي
لا يلزم بل لا يجوز عند المتكلمين افتقاره إلى المؤثر وهو خلاف ما وجدنا ولأن
الحادث وإن كان يستدعي مؤثرا لكن لا يستدعي مؤثرا ثانيا قوله بخلاف الشريك أي
الحدوث لإثبات الشريك قوله ولا يخفى ضعفه أي لا استقامة لصفات الحدوث فإنهما
أزليتهم مع افتقارهم إلى ذاته تعالى هذا ما خطر بالبال ما رأيتها في كتاب ولا تخفى على المتأمل عبد العزيز
قوله بل ضعفه أي لأن عدم الدليل في نفس الأمر ممنوع وعندهم لا يفيد والإلزام
يكون الاستدلال بالدلائل الكثيرة على كثير من العلماء فتأمل عبد العزيز قوله إذا أخذ أي
وهو أن ما لا دليل على وجوده يجب نفيه قوله الوجه الثالث أي هذا هو الأخذ بالدليل
السمعي تقريره أن الأنبياء الذين ثبت بعثتهم وصدقهم بالمعجزات أخبروا أن الله
واحد كما نطق به القرآن المجيد والفرقان الحميد والأحاديث الصحاح ومن النصوص
الصراح [illegible] لا يكون إلا صادقا سيما إذا اجتمعوا وإثبات النبوة لا يتوقف
على الوحدانية ليلزم الدور قوله على ذلك أي نفي التعدد قوله فاقبل [illegible]

ينفع الوجه العاشر تقريره ان اثبات التوحيد باثبات بعثة الانبياء دور لانكم
اثبتم التوحيد باخبار الانبياء الذي علم صدقهم بالمعجزات ولا يثبت صدقهم وبعثتهم الا
اذا ثبت واجب الوجود ووجوب الوجود يستلزم الوحدة اذ التعدد يستلزم الامكان
فاجاب بانه ليس بشيء لانا لا نسلم ان بعثة الانبياء وصدقهم لا يثبت الا اذا
ثبت واجب الوجود بل البعثة والصدق يثبت بالمعجزات اذ بظهورها يعلم صدقهم
ضرورة ولو سلم فالوجوب يستلزم الوحدة لان معرفة الوجوب مستلزمة لمعرفة
الوحدة ولا التوقف بينهما اصلا قوله ان التعدد لم يبق لو تعدد الاله لكان
كل منهما ممكنا لا واجبا الى اخر ما ادلة التوحيد ونفي التعدد واذا لم يوقف كونه
واجبا خارجا من جميع الممكنات لا يمكن اثبات البعثة فلا يكون اثبات البعثة
دليلا على التوحيد لانها موقوفة على وجوب الوجود والموقوف على الوحدة
فاثبات الوحدة بها دور فتامل فاجاب بان هذا التوهم ليس بشيء عبد العزيز
قوله منه كلها اه اي ذات الواجب قوله ونعني بالقدم اه والقدم هو كون الشيء غير محتاج
الى غيره والقديم الزماني هو كونه غير مسبوق بالعدم وكذا الحدوث فالحدوث الذاتي
كون الشيء مسبوقا بالغير لكن يحتاج في وجوده الى غيره والحدوث الزماني كون الشيء مسبوقا
بالعدم ويحتاج في وجوده الى الغير قوله بالعدم عدم المسبوقية اه هذا ابطال جمهور المتكلمين
القائلين بغيرية الصفات عبد العزيز قوله فهو نفس الالوهية اه اي لا من خواصها قوله بل الصفات اه
هذا ابطال مذهب الاشاعرة والماتريدية القائلين بان الصفات ليست عين الذات ولا غيرها
فتامل عبد العزيز قوله بتكثر الحوادث اه اي نقص وانما جعل الشر نقصا لان الحوادث لا تخلو
اما ان يكون خيرا او شرا الكل لو حفظ جانب الافراد لزاد الشر على النقص قوله فحظ الموت
الشيء صعب قوله قال الفلاسفة اه اعلم ان المتكلمين والفلاسفة اتفقوا على توحيد الواجب وقدمه واختلفوا

واختلفوا في تعدد القدماء ذاتا وصفة فالفلاسفة جوزوا التعدد القدماء ذاتا
حتى جعلوا العقول والنفوس والافلاك قديما وهو المعتزلة منعوا تعدد القدماء مطلقا حتى نفوا
الصفات زعما منهم انها عين الذات واهل السنة منعوا تعدد قدم الذوات دون
الصفات ثم اعلم انهم اتفقوا على ان الواجب صفة للخلق والتاثير ثم اختلفوا فقال بعض
الفلاسفة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ففوضوا الخلق والتدبير الى العقل الفعال
الافلاك والمعتزلة قالوا الحكيم لا يصدر عنه الا ما هو مقتضى الحكمة وصلاح الخلق
فنسبوا خلق الشر الى العبد والشيطان واهل السنة لما لم يقولوا بها قالوا فوضوا
الامور كلها من الخلق والتدبير الخير والشر اليه قوله بعض الاحبار اه وهو الافلاك
قوله لا غيره اه بانهم لم جعلوا الصفات عين الذات وجوزوا التعدد الى عبد العزيز قوله
في نفي اه وجواز تعدد القدماء عبد العزيز قوله والكل متفقون اه ان المعتزلة واهل الاسلام
قوله فمنهم الثنوية اه وهم طائفتان المانوية والديصانية الثنوية دون الوثنية فانهم
لا يقولون بوجود الهين واجب الوجود ولا يصفون الاوثان بصفات الالهية وان
اطلقوا عليها اسم الالهة بل اتخذوها على انها تماثيل انبياء او زهاد او الملائكة
او الكواكب واشتغلوا بتعظيمها على وجه العبادة توصلا بها الى ما هو الحقيقة كذا
في شرح المواقف والثنوية نسبة الى الثني وهو ضم واحد الى واحد فحذفت النون وابدلت
الياء واوا عند النسبة على غير القياس واذا القياس ثنيي وهم طائفتان المانوية
منسوب الى ماني اسم رجل كان نقاشا والديصانية قوله النور هو مبدأ الخيرات والظلمة اه
ونقاده ظاهر لانهما عرضان والعرض يحتاج في بقائه الى جوهر فيلزم احتياج الاله
ولكنهم ارادوا معنى اخر سوى المتعارف لانهم قالوا النور حي عالم قادر سميع
بصير فان اثبات هذه الصفات يقتضي ان يكون موصوفها ليس بعرض فتامل عبد العزيز
قوله اهرمن [illegible] ويعنون بالشيطان قوله والجواب منع اللزوم اه [illegible]
[illegible] من غلب فيه ذلك فمنع الملازمة بل المراد انه موجد الخير والشر ولكن [illegible]

اريد انه خالق الخير والشر فممنوع استحالة اللازم اذ لا استحالة في ان يكون الله تعالى هو الواحد
لهما وانما يصح اطلاق الشر عليه تعالى لان حقيقته تنبئ ان معناه خالق الشر وهو
سوء الادب قوله انه يريد بالجزاء توضيحه ان اردتم بالخير ما غلب خيره على شره و
بالشر ما غلب شره على خيره نحاشي عند ظاهر اللغة فلا نسلم لزوم ذلك من كون
الاله تعالى مبدأ لهما بل اللازم انه يوجد خيرا كثيرا وشرا كثيرا في نفس الامر وان اردتم
انه خالق لهما في الجملة اي لم يكن احدهما اكثر من الاخر فلا نسلم ان الواحد لا يكون
كذلك وانما يصح اطلاق الشر عليه تعالى اما لا سامحه ان يكون الشر غالبا في
خلقه تعالى الله عن ذلك او لان اسماء الله تعالى توقيفية فلا يطلق عليه
اسم من غير ورود الاذن من الشارع واذا لا يطلق لفظ خالق القردة
والخنازير مع انه خالق لهما فتامل عبد العزيز قوله غاية الامر اه فلا يكون الهها لا لان
العاجز لا يصلح للالوهية قوله وعوضها اه قال في المواقف وعارضنا
خطابهم لخطابيه اصح من ذلك بالاكثر بناء على ما هي الحال فلانه
يجر الى التوحيد وخطابهم الى الشرك واما الاقتناع فقط فتامل عبد العزيز
قوله ولم ينعل اه فلا يوجد الهان كما ذكرتم قوله فشرار اه بتجويز وقوع الشرع القدرة
على دفعه عبد العزيز قوله قال الامام اه فخر الدين الرازي قوله بادلة باطلة اي مع بطلانه
بالادلة الشرعية وانما حكم عليهم بالاشراك لتعظيمهم الملائكة والكواكب والاصنام
فجعل العابد مع المعبود مع نهي الشارع عنه ولهذا لو سجد مسلم مع اسلامه للاصنام لنسب
الى الكفر قوله للطلسمات اه الطلسم عبارة عن العلم بتمزيج القوى العالية
بالقوى المنفعلة الارضية ليظهر من ذلك اثار غريبة وافعال عجيبة وهو موقوف
عند الحكماء بالكيميا لا الاحد قوله ان الله تعالى جسم على احسن اه ثم الذين جاءوا
بعدهم لم يعرفوا حقيقة الحال ولم يسمعوا الى الدلائل بالاعتقاد وعلموا الى تلك الصور
معبودا لهم فاعتقدوه صنما وجعلوا عبادة طلعة العابد مع المعبود عبد العزيز قوله
في مستحق العبادة فزعا فعبدة الملائكة والكواكب والاصنام بالاستحقاق والمذكور

كافرة لانهم يعبدونها ويعتقدون انها مستحقة للعبادة قوله والعبادة شكر على ذلك
ان العقلية تجوز في غير الله تعالى ايضا بان يكون الغير منعما لهم الى الله تعالى فعبادته
لا يكون منكرا في نظر العقل لكن الشرع منع ذلك صيانا لمادة الشبهة فتامل عبد العزيز
قوله بامر منفصل اه لان الاحتياج في التعين يقتضي الاحتياج في الوجود اه لانه ما لم يتعين لم يوجد
قوله وهذا اه اي الجواب عن الاشكال الثاني فيه ان يجعل دليلا مستقلا على نفي التعدد بان
يقال لو تعدد الواجب فلا بد بينهما من التعين الذي به الامتياز بينهما وذلك التعين اما نفس الماهية
الواجبية او غيرها وذلك الغير اما معلل بها او بلازمها وكل منها ممتنع لا ذرتوقع التعدد اما
اذا كان نفس الماهية فقط واما اذا كان معللا بها فلان كلا منهما شريك في تلك العلة واما
اذا كان بلازمها فلان الملزوم لا يوجد بدون اللازم فيكون كل منهما شريكا في ذلك واما
التعين فلانه تمييز او معلل بامر منفصل فيلزم الاحتياج المنافي للوجوب فلم يبق الواجب واحدا
قوله نفس الماهية الواجبية اه اقول هذا من قبيل اشتباه المفهوم بما صدق فان الماهية الواجبية اريد بها
في اول سقي الترديد قوله لان كل جسم اه وهذا قياس مركب وصورة الشكل الاول كل
جسم مركب محتاج فكل جسم محتاج ونجعل هذا صغرى ونضم معه كبرى فنقول الجسم محتاج وكل محتاج
لا يكون واجبا فالجسم لا يكون واجبا وينعكس الى ان الواجب لا يكون جسما فتامل عبد العزيز
قوله لان كل جسم اي هذا الاستدلال يسمى قياسا مركبا في اصطلاح الميزان وهو قياس مؤلف
من مقدمات ينتج مقدمتان منها نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل
المطلوب وصورة الشكل هكذا كل جسم مركب وكل مركب محتاج ينتج كل جسم محتاج
وهي مع المقدمة الاخرى نجعلها كبرى لهذه النتيجة هكذا الجسم محتاج وكل محتاج لم يكن

وربما يتبع الجسم الكمي واجيب بمنع ... اي مطلوبنا وهو ان الواجب لا يكون جسما
في الكل قوله من الابعاد اه اي الطول والعرض والعمق قوله اذ لا معنى له اه اي لا حقيقة له قوله
قوله في اجزاء علته اه لعل المراد ما لا يدرك بالحواس فان الانسان لا يدرك منها بالحواس
ان هذا صورتان وهذا ناطق في اجزاء الماهية والمراد بالوجودية ان يكون لها دخل
في الوجود ولا يكون الوجود بدونها قوله يستغني عن المحل اه اذ لا يتوقف في وجوده
على ماهيته ولا الاحتياج قوله لكن في موضع اه الموضوع هو المحل المقوم للحال فيكون
المحل اعم منه قوله والواجب ليس كذلك اما باعتبار الاول فلانه ليس بممكن واما باعتبار
الثاني فلان وجوده ليس زايدا على الماهية كما هو راي الاشعري قوله يكون بان اه
اي المكان والجهة على التميز قوله ليس كذلك اه اي ليس وجوده زايدا على غيره قوله لكن اه عند الاشعري
قوله ان الجوهر اسم اه يعني ان الجوهرية في اصطلاح المتكلمين اسم لما تركب منه الشيء
والعرض اسم لما يستحيل بقاؤه وما يرى الشيء من السواد والبياض لا الممكن الباقي فهي
فليس الابتناء على الاشتمال بحيث لا يدركه الحس فنفي العرضية عنه تعالى ظاهر واما نفي
الجوهرية فلانه يلزم ان يكون الواجب تعالى قابلا للتركيب وهو باطل فان قيل قد شاع
اطلاق الجوهر على القايم بالذات يعني انه مستغن عن غيره بل غير محتاج الى شيء و
العرض على القايم بالغير يعني انه ليس بمستغن عن غيره بل محتاج اليه فلم لا يطلق الجوهر
على الله تعالى والعرض على صفاته بهذا المعنى فالجواب عنه ان ما ذكرته ليس معناهما
الحقيقي بل لازمهما ولذا يقال كل جوهر قايم بنفسه وكل قايم بنفسه جوهر وكل عرض
قايم بالغير وكل قايم بالغير عرض وانما منعناهما ما ذكرنا ومنع اطلاق الجوهر عليه
فالعرض قايم بالغير

عليه تعالى من هذه الجهة فقط بل من جهة المعنى الذي ذكرنا بدلالة اللغة عليه وذلك
ان معناها في اللغة الاصل والزوال وما تركب منه شيء هو الاصل وكذا
ما يستحيل بقاؤه وهو الزايل على ان اسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق عليه الا
باذن الشرع ولم يأذن به وايضا لما كان اطلاقه عليه تعالى بهذا المعنى و
ان كان مجازا موهما لذلك المعنى اللغوي المتعارف ومتبادرا للنظار منه الاطلاق
عليه مما يمنعه لتوهم طريق النفاذ وهو المتبادر الى الارشاد قوله من بيانه اي الاصل
ان المراد بالاعراض ما يستحيل بقاؤه لا يجعلون صفات الله تعالى اعراضا لبقائها
ولا يجوزون عليها اطلاق الاعراض وان كان يصح باعتبار انها قايمة بالغير
لا قايمة بالذات عند البعض قياسا ولا يجوزان يقال لبقائها انما هو تجدد الامثال
كما في الاعراض لانه يلزم قيام الحوادث بذاته تعالى وكونه تعالى محلا للحوادث قوله ان
كل جسم اه واعلم ان المجسمة اختلفوا في بيان كيفيته فقيل مركب من لحم ودم والذهب
مقاتل بن سليمان وجماعة وقيل هو نور يتلألأ كالسبيكة البيضاء وطوله
سبعة اشبار من شبر نفسه ومنهم من بالغ وقال انه على صورة انسان فقيل شاب امرد
جعد قطط او شديد الجعودة وقيل هو شيخ اشمط الراس واللحية تعالى الله عن قول المبطلين
علوا كبيرا ومنهم من قال في جهة الفوق ومماس للصفحة العليا من العرش ويجوز عليه
الحركة والانتقال وتبدل الجهات ويئط العرش تحته اطيط الرحل الجديد تحت الراكب قوله
قوله اما ان يتصف اه بحيث لا ينفك عنها واحد قوله واما ان لا يتصف اه اذ من لوازمه
صحة الاتصاف بصفات الاجسام فاذا لم يتصف بشيء لزم انتفاء هذا اللازم بالضرورة
قوله ببعض لوازمه اه وهو صحة الاتصاف بصفات الاجسام فانه من لوازم الجسم

[illegible]

فاذا انتفى انتفى الجسم فتامل عزيز قوله بحيث اه فلا يلزم عدم الاتصاف بشيء
على طريق السلب الكلي قوله الا لمخصص اه الاتصاف بالبعض عزيز قوله الا لكان اذا
واراد اه اي ما ذكرته من المحذور في الاتصاف ببعض صفات الجسم دون البعض وفي
كونه على بعض الاشكال دون البعض وهو الاحتياج ان كان ذلك المخصص
والترجيح بلا مرجح ان كان ذلك المخصص وارد في اتصاف الواجب تعالى بالصفات
التي اعتقدها اهل السنة والجماعة دون اضداد تلك الصفات مثلا اتصف
الواجب تعالى بالحيوة دون المماة وبالعلم دون الجهل وبالقدرة دون
العجز ونحوها فان في ذلك ايضا يلزم ما يلزم ثمه بانه ان كان ذلك المخصص
يلزم احتياج الواجب الى ذلك المخصص وان لم يكن للمخصص يلزم ترجح هذه الصفات
على اضدادها والجواب انا نختار الشق الثاني ولا محذور للفارق بينهما.
كما بينه فتامل عبد العزيز قوله لما يقال هذا وارد اه تقرير السؤال ان هذا الدليل
منقوض وان الواجب متصف بصفاته دون اضدادها فان كان الاتصاف
بتلك الصفات والاختصاص بها لاجل مخصص فيلزم الاحتياج وان لم يكن
فالترجح بلا مرجح وتقرير الجواب ان اتصاف الواجب بصفاته لابد ان يكون على
وجه الكمال واضدادها نقص يجب التنزه عنها بخلاف اتصاف الاجسام بالصفات
فان الاضداد فيها قد يكون متساوية الاقدام فيلزم فيها ما يلزم
قوله اضداده اه الصواب اضدادها لرجوعه الى الصفات فتامل عبد العزيز.
قوله واللازم باطل اه وقد ذكر الشيخ في شرح العقائد لعدمها الوجه وجها آخر.
وهو انه اذا لو كان متحيزا فلا يخلو اما ان يساوي الجزء او ينقص عنه فيكون متناهيا او

او يزيد عليه فيكون متجزيا عبد العزيز قوله على ان الجزء اه قال الشيخ في شرح المقاصد
بعد نفي التحيز والمكان انه اذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفل ولا غيرهما لانها
اما حدود واطراف للامكنة او نفس الامكنة باعتبار عروض الاضافة انتهى عزيز
قوله تداخل المتحيزات اه لان الموجودات متحيزة لبعض الاحياز فلو كان الواجب
متحيزا لجميع الاحياز لكان متحيزا للاحياز التي تحيز بها الموجودات فيكون الموجودات
والواجب متحيزا في حيز واحد في زمان واحد وهو محال قوله في البعض اي الى بعض
الاحياز مشغول الاجسام وحده اي تداخل المتحيزات مطلقا محال عزيز قوله الى الغول (الى آخره اي اجزاء الجسم)
فمنهم من اطلق الجسم بمعنى الموجود والجوهر بمعنى القائم والحق المنع شرعا واجب [illegible]
منهم المجسمة القائلون بانه جسم على صورة شاب امرد او شيخ اشمط او سبيكة بيضاء تتلألأ
والمشبهة القائلون بانه في جهة العلو وفوق العرش مماس له او محاذ بابعد متناه
او غير متناه متمسكين بان كل موجود جسم او جسماني ومتحيز وحال فيه ومتصل
بالعالم او منفصل وداخل في العالم او خارجه وبظواهر النصوص المشعرة بالجسمية
والجهة والجواب ظاهر قوله حتى ينتهي اه الاصل ان اطلاق الجوهر بالمعنى المذكور
في اصطلاح الحكماء والمتكلمين قوله ابن كرام اه بفتح الكاف وتشديد الراء وقيل
على وزن قدام ونظام كذا في المواهب عبد العزيز قوله احدي الذات اه لانه
بمعنى الفرد في اللغة والاصطلاح الصفات قوله مع هذا اه اي مع ان
اطلاق الجوهر على الله تعالى بالمعنى المذكور وان كان شائعا في اصطلاح الحكماء
لكن لا يسوغ ان يجترئ اطلاقه عليه تعالى قوله على اطلاق الجسم اه اقول لا ينبغي ان
يراد قوله ولا على اطلاق الجسم بحثه قوله ومع هذا الاسم الذي يشعر بان [illegible] الاطلاق

مع ان له وجه صحة لا ينبغي ان يجزم عليه وهذا انما يصح في اطلاق الجوهر فان له وجه
صحة لا في اطلاق الجسم فان اجزاءه تجزى الموجود خالق للموف واللغة كما ذكر فان اوهم ان لا يليس
له وجه صحة اصلا فلا يدخل تحت قوله ومع هذا فتامل عبد العزيز قوله غير الموجود اه واعترض
عليه في شرح العقايد بانه يلزم على هذا ان لا يصح اطلاق الموجود والواجب والقديم ونحو
ذلك مما لم يرد به الشرع واجاب بان ذلك بالاجماع وهو من الادلة الشرعية وما قيل
ان الله والواجب والقديم الفاظ مترادفة والموجود لازم للواجب واذا ورد الشرع باطلاق
اسم بلغة فهو اذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة اخرى وبما يلازم معناه
ففيه نظر لانه لا يخفى تغاير المفهومات وما ذكر ان الاذن بالشيء اذن بما يرادفه ولازمه
ممنوع وكيف لا وقد يكون ان موهما للنقص ولا شك في صحة اطلاق
خالق لكل شيء ويلزم خالق القردة والخنازير مع عدم جواز الاطلاق اللازم و
قد قيل الطبيب لا يطلق على الله تعالى مع انه يرادف الشافي ولم يشر لان الطبيب هو
العالم بالطب وذلك مما يفيد الشفاء كذا في حاشية الفاضل الخيالي اقول قد ورد في
الحديث اطلاق الطبيب على الله تعالى بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و
الصديق الاكبر رضي الله تعالى عنه عبد العزيز قوله واما عقلا فلانه مراه يعني انهم
وان اصطلحوا على معنى يجوز به الاطلاق على الله تعالى لكن ذلك اللفظ يوهم بالمعنى اللغوي
والاصطلاحي فاحترز عنه تادبا قوله بالمعنى المشهور اه وهو الخبث قوله كل موجود اه
الصغرى ان الواجب موجود عبد العزيز قوله كل موجود اه واما الكبرى ففي حيز المنع لان الجماعة
موجودة ليست بجسم ولا جوهر قوله لكونه جيا اه وفيه نظر فان الجسم انما يحتاج
في تركبه الى اجزائه فالاحتياج اللازم على كل التقديرين يتغير احدهما بالوجود والثاني بالتركيب و
هذا على تقدير تسليم مقدماتهم والا فاصل هذه المقدمات في حيز المنع كما يجيء فتامل عبد العزيز

قد ورد في الحديث اطلاق الطبيب على الله تعالى

عبد العزيز قوله او حال وفيه ايضا تام في اللعل عزيز قوله انما هي اه ارجاع به قول والجواب
اي كيف يكون مثل هذه المنفصلات صحيحة الحمل انها ليست المركبة من الشيء ونقيضه عبد العزيز
قوله او ليس بجسم او نحو غير منحصرة في القسمين بل القسم الثالث ايضا متصور عبد العزيز
قوله فحكم بالبداهة اه دليل ايضا مو منه فالدوال وعدم انكاره يشعر ان بالجهة والمكان
قوله انها ظنيات اه اعلم ان اليقينيات كلها ظنيات لا يجب العمل بها ما لم يوافق العقليات
القطعية لان النقليات تحتمل المجاز والاشتراك والحذف والتخصيص والنسخ وخطاء الرواة
في نقل معاني المفردات والتصريف والاعراب والتقديم والتاخير بخلاف العقليات فانها
لا تحتمل شيئا منها فاذا تعارضتا فالتوقف اولى وان لا يتوقف يجب التاويل على اقرب الوجوه
قوله الا يسلم اه اما كون الاول اسلم من الثاني فلان الاحتمال والتحقيق مع الاعتراف بالعجز نوع
من العلم قال الصديق رضي العجز عن درك الادراك ادراك ولان الاطلاع على مراد الله تعالى
غير ممكن على ما هو المذهب عند ترك التكلم فيها سلامة عن حمل على ما لم يرد الله سبحانه اما كون
الثاني احكم من الاول فانه مجسم مادة الشبهة للقاصرين ولم يبق حجة للمخالفين فانه لما ظهر
اهل البدع والاهواء وتمسكوا بالمتشابهات واراءهم الباطلة اضطر العلماء الى التكلم
فيها والبحث عنها ابطالا لاقوالهم الفاسدة وحملوها على الوجوه الصحيحة المطابقة
للحجج العقلية الموافقة للغة واستعمال اهل اللسان وارباب البيان مع عدم القطع
بان ذلك مراد الله تعالى البتة كذا في العقيدة الحافظية وشرح فتامل عبد العزيز
قوله وبالعين تاويله اه اما الايات فيحتمل المراد بمجيء الرب تعالى مجيء امره وباتيانه في ظلل
اتيان عذابه وبيد الله فوق ايديهم يد رسول الله وانما نسب الى الله تنبيها على ان
البيعة مع رسول الله بيعة مع الله تعالى في قوله من يطع الرسول فقد اطاع الله وبالعين البصر
لا الى رؤية الحفظ وباليد القدرة وثبتت الارادة الكمال وباليمين ايضا القدرة الكاملة

فان ظهور القدرة باليد اكثر وباليمين اكثر ويجب لله الطاعة وامره او حاجته واما الاحاديث
فالمراد في الاول منها بالسؤال باين استكشاف [illegible] او انها معتقدة الالهية في الالهة فلما
اشارت الى السماء علم انها ليست وثنية وحمل اشارتها على انها ارادت كونه تعالى
خالق السموات والارض واما الحديث الثاني فخاصه ان الله تعالى ينزل الى السماء
الدنيا في كل ليلة وفي رواية في كل جمعة فيقول هل من تائب فاتوب عليه هل من مستغفر
فاغفر له فتاويله ان النزول محمول على اللطف والرحمة وخصه بالليل لانه مظنة
الخلوة واجتماع الشواغل ووقت الخضوع والعباد واما الحديث الثالث فاعلم لان
الصورة لما يطلق على ما يحصل بواسطة الكميات الطارية على الشيء وبكيفيات الكيفية
او الصورة المعنوية كما يقال صورة المسألة كذا والمراد بها الثاني فيعني ان لله صفات
من الحياة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام النفسي والبقاء الى غير ذلك
كذلك لا تلزم هذه الصفات الا [illegible] على مذهب من يقول ان المراد الانسان ليس بجسم
ولا جسماني ليس بداخل في البدن ولا خارج عنه ولا منفصل عنه كما هو الامر في الصانع
تعالى وتقدس كذلك واما الحديث الرابع فاخره فيقول قط قط الله [illegible] حسبي وفي
رواية اخرى حتى يضع رب العزة فيها قدمه فيزوي بعضها الى بعض وتقول قط قط بعزتك
وكرمك [illegible] واما النار فلا تمتلئ حتى يضع الله تعالى رجله فيها وتاويله
ان وضع القدم كناية عن تسكينه الله تعالى اياها بقدرته واما الحديث الخامس فتاويله
ان المراد بالضحك اظهار [illegible] والنواجذ عبارة عن كثرته والانتهاء
الى درجة القبول والوصول واما الحديث السادس فتاويله ان المراد به وقوع القدرة
في كونه فاعلا بها فان من قدرته [illegible] فهو ملازمه وقوله غير ذلك اشارة الى
الاحاديث والآيات الواقعة فيها امثال هذه الالفاظ ومن كان قد مهر ورسخ
في علم البيان [illegible] وقع فيها امثال هذه الالفاظ على التمثيل والتصوير وبعضها
على الكناية وبعضها على المجاز [illegible]

حتى ينبئ عما يوجب الانكار عليك فعليك بالتأمل فيها وحملها على ما يليق به والله المستعان وعليه التكلان
قوله فان قيل اذا كان الدين الحق هو التنزيه انه لما كان من الدين الحق نفي الجسم
والجهة والحيز كان الاليق باصول العبادات ان يبين لهم نفي هذه الامور في كتاب
الله تعالى واحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكرر بعبارات ويدل لهم الدلالة
على وجود الصانع ووحدته الى غير ذلك مما ذكره في مواضع لا تحصى من كتاب الله
وسنن رسول الله [illegible] في بيان ما هو [illegible] وايضا قد تواتر في الاديان
والآراء ما يوهم الجهة من التوجه الى العلو عند الدعاء ورفع الايدي الى السماء
وتقرير الجواب ان كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم مواقع الخطابات
العامة فلو ذكر نفي هذه الامور لتعسر عقولهم عن الفهم ولو قعوا في الضلالة فالاليق
بحالهم وعقولهم ان يخاطبوا بما هو ظاهر في التشبيه واما الخواص فلوفور عقولهم وعلو شأنهم
يفهمون التنزه عن التشبيهات الدقيقة الدالة على التنزيه المطلق عن سمات الحدوث
وبالجملة فكتاب الله تعالى مما هو لم يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها فللخواص تنبيهات
دقيقة يفهمون منها تنزيه الله سبحانه عن سمات الحدوث وللعوام تشبيهات قريبة
لافهامهم لئلا تنزل قدمهم عن سبيل الرشاد والله الهادي الى الطريق السداد قوله وقيل
بالرفع عطف على [illegible] والضمير راجع الى النفي قوله تنبيهات دقيقة على التنزيه [illegible] قوله تعالى
سبحانه وتعالى عما يشركون قوله تعالى سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقوله عز من قائل
ليس كمثله شيء وهو السميع البصير قوله نزول الامطار فان للعلويات تأثيرا في
السفليات كما في [illegible] باجزاء العادية الالهية كما ان الكعبة المعظمة هي
قبلة الصلوة فان لبعض الجهات اختصاص ببعض الاشياء كالدعاء ونحوه الى السماء
والصلوة الى القبلة والاستجارة ببعض الامكنة والاوقات وغير ذلك وهذا الخفي
حكمه الله تعالى لا يعلم غيره ولا يدل ذلك على كون الله تعالى في تلك الجهة فتأمل فيه قوله
قوله سموات الارض [illegible] يحتمل ان يراد به الارض [illegible] الدنيا [illegible]

الكل، في اثبات اللذة العقلية لله تعالى قوله فغير معلوم اه واثبات غير المعلوم غير معقول قوله
وليس كذلك لما عرفته اه وذلك لانهم ان ارادوا بالمماثلة الاتحاد في تمام الماهية فالبطلان
وان ارادوا بها كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد الآخر ويصلح كل منهما لما يصلح
له الآخر فكذلك لانه لا شيء من الموجودات لا يسد مسده شيء من الاوصاف
فان علم الموجودات حادث وعلمه تعالى قديم وكذا مشيئتهم حادثة ومشيئته قديمة
وكذا جميع صفاته وصفاتهم قوله لا يمتنع في الملاحدة اه وجه امتناعهم ما سبق انه
مبدع لجميع المتقابلات من الوجود والعدم والوحدة والكثرة فهو متعال عن
ان يتصف بشيء منها قوله من اي جنس له والله تعالى منزه عن الجنس لان كل ذي جنس
مماثل لجنسه ولما تحته من الانواع والافراد فالقول به تشبيه قوله ابو منصور اه
الماتريدي من اكابر الحنفية قوله وان اردت به اه سواء كان مماثلة النوعية
او الجنسية فهو اي الواجب تعالى متعال اي منزه عن المثال اي عن المشاركات النوعية
والجنسية اي المشاركات الجنسية فلم يكن النوع مهملا في البيان فتأمل عبد العزيز
قوله لا يتحد بغيره اه لانه تعالى لو اتحد بغيره فاما ان يكون الاتحاد باتحاد ماهيتهما دون
الوجود وباتحاد وجودهما دون الماهية او باتحادهما جميعا والدليل الى شيء من
الاقسام الثلاثة اما الاول فلان البسيط المجرد عن المادة الواجب لذاته يمتنع ان يصير
بعينه المركب الجسماني امرا ممكنا او لم يكن [illegible] وهذا ضروري واما الثاني وهو
ان يتحد الوجود دون الماهية فلا يمتنع قيام الوصف الواحد في حالة واحدة بمحلين
واما الثالث فلانه يوجب اتحاد اللاتين وقد عرف ان البسيط المجرد الواجب
يمتنع ان يصير بعينه امرا ممكنا وهذا بديع شرح صحائف قوله اما الاتحاد فلما سبق له في انه
لا يتحد بغيره لانه خلاف لما سبق ولا يمتنع كون الواحد واجبا ممكنا ولا دليل فيه لان
الحال في شيء محتاج اليه وان احتاج الى المحل لزم امكانه والا امتنع حلوله وقد يستدل
بان الحلول اما صفة كمال فيلزم الاستكمال بالغير او لا فيجب نفيه وبان ما اتفق العقلاء على

نفي الحلول هو التبعية في التحيز وبانه لو جاز حلوله في الاجسام لما وقع القطع بعدم حلوله
في اضدادها قوله لامتناع اي اتحاد الاثنين اه قالوا الاتحاد يبطل بالضرورة ومع ذلك نبه عليه
بان المتحدين اما ان يعدم الموجودان بعد الاتحاد ويوجد غيرهما فلا اتحاد بينهما
هناك بل هما قد عدما وحدث ثالث غيرهما او عدم احدهما فقط فلا اتحاد ايضا
اذ لا يتحد الموجود بالمعدوم بديهة والا كان موجودا احدهما وان بقيا موجودين
بعد الاتحاد بينهما اثنان متغايران كما كانا قبله كذلك فلا اتحاد وهذا
التنبيه ذكره الشيخ في الامور العامة بطريق البسط وحكم بعد تمام تقسيمه وذا تاما البسيط
محمول ما بالايجاد ومحمل معنى اراد الاطلاع فليطالع هناك عبد العزيز قوله كما في الورد اه
عند من ذكره ايضا استيفاء الاقسام استيفاء للتشبيه بالتمام قوله تفوق اي التفرق اه
فلا حاجة الى ذكره علاحدة قوله في المكان اه اي امكان الواجب لان الافتقار
من لوازم الامكان عبد العزيز قوله الثاني انه لو حل اه تقريره انه لو حل في محل فاما
ان يكون ذلك الحلول واجبا او جائزا فان كان واجبا يلزم الافتقار الى المحل
فيصير الواجب ممكنا لان الافتقار ينافي الوجوب وايضا يلزم قدم المحل بل وجوبه
لان الواجب مفتقر اليه فيكون اولى بالوجوب وان كان جائزا لجواز ان يكون غنيا
عن المحل اذ الجائزات من الطرفين والحال يجب افتقاره الى المحل ولا يجوز خلوه
عنه فيلزم ان يكون الغني عن الشيء اي الواجب محتاجا اليه اي الى المحل و
الاول يستلزم ينافي الوجوب في الترديد الثاني نظر وهو انه انما يلزم الانقلاب
لو كان الغناء مقتضى ذاته وهو في حيز المنع واذا لم يكن مقتضى ذاته لا يلزم الانقلاب
فتأمل قوله والحال يجب اه الظاهر ان العبارة هكذا والحال يجب [illegible]
يكون مقدمة ثانية وينتج لزوم الافتقار مع الغنى كما في المثل فتأمل عبد العزيز
قوله فيلزم الانقلاب اه لفظ الانقلاب في بعض النسخ ساقط وانما كتب حكاية لنفسه

ان يكون بالطبع قوله اما لانه ان الحال في الشيء يكون محتاجا اليه ان اراد ان الحال
محتاج الى الشيء المعين فلا نسلم ان يكون مرادي الافتقار الى محل ما لا الى
محل معين وان اراد انه محتاج الى محل ما فممنوع بل هو باطل قوله قد يقرر اه اي يقرر
وجه الثاني بان الشكل الخ قوله واعترض بان له هذا الاعتراض اضعف بالشق الثاني
ودفعه لازم عليه قوله الشكل محتاج بالذات اه الى المحل قوله ويرد عليه هذا اذ النظر
باختيار الشق الثاني قوله والشكل يلزم اه لان الشكل الحلول في الجزء منه
محال قوله حصول الوضع في الجزء اه بخط ميان عبد العزيز اي جوهر الجزء او الحصول
قوله على امتناع الحلول اه يعني ان امتناع الحلول والاتحاد على الذات وذكرنا
بالادلة فاعلم ان امتناعهما على جميع صفاته تعالى ايضا كذلك بل لان استحالة
امتناعهما الى نفسه اولى ش واستحالتهما محال قوله والاتحاد اه والاتحاد
عن النصارى ... ٤ وعن بعض الغلاة في ائمتهم وعن بعض المتصوفة
في حق كملهم واما ما يدعي بعضهم من ارتفاع الكثرة عند الفناء في التوحيد او الاتحاد
للكثرة في الوجود اصلا فبحث آخر قوله في هذا الاصل اه اي الحلول والاتحاد قوله
ثمانية حصول اه اربعة للحلول واربعة للاتحاد قوله حلول ذات الرب ... الاول
فهذه اربعة حلول قوله ومنهم المنتمون اه منتسبون الى الاسلام اربعة قوله ثلاثة اقانيم
وهي عبارة عن الاصول واحدها اقنوم قال الجوهري ... المراد به هنا الصفة
وقيل يونانية ومعناها الخاصة الجوهرية ... بالصفة عبد العزيز قوله اقانيم
قال ... في شرح العقايد ان النصارى زعموا ان اقنوم العلم قد انتقل الى بدن عيسى ٤
فجوزوا الانفكاك والانتقال فكانت ذواتا متغايرة انتهى يعني انهم كفروا بهذا الخ
والاصطلاح بتعدد القدماء وبان يكون الواحد ثلثة والباقي صفاته ليس موجبا للكفر
فتامل وعلى ما نقلنا من شرح العقايد انهم جوزوا الانتقال للاقانيم قوله او ميل الى

الى ان الصفات عين الذات فانهما نفيا قطعا فتامل عبد العزيز قوله وبالاقنوم
الصفة فان لم يريدوا بها الخاصة الجوهرية لزمهم جعل الواحد ثلثة فالتثليث باعتبار الجوهر ان
الجوهر بمعنى القايم بنفسه وهذه الثلثة اشياء متغايرة وان لم يريدوها بل قولهم بالتثليث
ميل الى ان الصفات نفس الذات فتثليث الصفات تثليث الذوات قوله الوجود اه
بمعنى انهم عبروا عن الوجود بالاب وعن الحيوة بروح القدس وعن العلم بالكلمة وكذا
في شرح المواقف في المرصد الثاني من الامور العامة وقال بعض المحققين انه كانت
الاوايل من النصارى يقولون بالهة ثلثة والاواخر منهم مالوا الى تلك المقالة الشنيعة
فاسدة جدا ... الى القول بتنفيذه الالمع بثبوت الخواص الجوهرية وهي اقنوم
الاب وهو الوجود واقنوم الابن وهو الحيوة واقنوم العلم وهو الكلمة او الكلام و
والاقنوم بالسريانية الاصل الجوهرية وهذه الاقانيم لو لم يكن جوهرا لم يجز ...
... لانه تعالى عندهم جوهر بمعنى القايم بنفسه عن المحل وهذه الصفات في الجوهرية واحدة
بالذات بمعنى ما صدقت هي عليه شيء واحد ومن هنا صح لهم القول بالتثليث والاتحاد
اما التربيع واما التوحيد فتامل عبد العزيز قوله ان الله هو المسيح اه وهو المشار اليه بقوله تعالى
لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم قوله ظهر اللاهوت بالناسوت اه يعني تركب ...
يعني ظهر ذاته تعالى بصورة عيسى عليه السلام كما يظهر الملك في صورة الانسان كجبرئيل في صورة دحية الكلبي
على نبينا وعليه السلام قوله اما المنتمون اه اي المنتسبون قوله منهم بعض اه وهو النصيرية
... قوله غلاة الشيعة اه واما غلاة الشيعة فيقولون بحلول ذات الله
في علي ع واولاده رضي الله تعالى عنهم واما بعض المتصوفة فكلامهم ايضا متخبط
بين الحلول والاتحاد وصرح به في المواقف حيث قال والضبط ما ذكرنا في حلول.
النصارى فتامل عبد العزيز قوله ومنهم بعض المتصوفة اه اي المنتمين الى الاسلام

ليس هذا مذهب الصوفيين المحققين فلعل الشارح اطلع على كلام من لم ينسب نفسه الى الصوفية صح فيه
بهذا القول الشنيع المخالف للشريعة والطريقة والحقيقة وفي لفظ المتصوفة اشارة الى ذلك
اي الذين ينطقون المتصوف ويعدون انفسهم صوفية للتكليف من غير حصول معناه فيهم
فتامل عبد العزيز قوله ف والرابع اه اي راى بعض الغلاة الشيعة و اي راى بعض المتصوفة
عبد العزيز قوله بابطال الحلول اه اي ليس المذهبان من الحلول والاتحاد في شيء عبد العزيز قوله والاتحاد اه
اعلم ان ما ذكره يفيد ان المذهب ثمانية واحد من اتحاد الذات بالبدن و واحد من اتحاد
الصفة بالبدن و واحد من اتحاد الذات بالروح و واحد من اتحاد الصفة بالروح وكذا
الحلول بالطرق الاربعة المذكورة لكن لم يظهر من كلامه تميز اتحاد الذات من اتحاد الصفة
اما بالروح او بالبدن وكذا في الحلول فان قوله صار الاله هو المسيح يشعر ان مذهب اليعقوبية
اتحاد الذات وقوله ما ان الكلمة وهي اقنوم العلم الخ يشعر عبد المسيح صريح في انه
من اتحاد الصفة وكذا في غيره من الاقسام فلم يبق من الاقسام الاربعة وانظار ان
كلامهم في ذلك مختلط يشعر بعض العبارات باتحاد الذات وبعضها بالصفة وكذا
في الحلول قال السيد السند في شرح المواقف ولما كان كلام النصارى مختلطا ولذلك اختلف
في نقله ثم اشار الى ما يعني بالمقصود فقال وضبط مذاهبهم انهم اما ان يقولوا باتحاد ذات الله
تعالى بالمسيح او حلول ذاته فيه او حلول صفته وكل ذلك ببدن عيسى عم او بنفسه فهذه ستة
انتهى وهذه ايضا ضبط مع لا امتياز افراده في الوجود الخارجي وصح انهم قائلون
حيث قالوا اقنوم العلم اتحدت بجسد المسيح فالضبط فيه ما ذكرنا ان المتبادر من هذه الكلمات
هي الاربعة فتامل عبد العزيز قوله وتقدر الكثير [illegible] اه اي ان الكثير قوله كثرت راه لعل المراد به
في الامور العامة قوله في مبحث الوجود بطلانه اه وما ذكره من وجوه البطلان مما اجيب
عنها هناك وجه زيادة كلامهم على وجه لا يرد عليه شيء من الشكوك والشبه ولا [illegible] الشرع يقبل الحقيقة

الحقيقة باطن الشريعة والشريعة ظاهرها فهما متلازمان ولو تاملت فتامل عبد العزيز قوله المبحث الرابع الارادة
المبحث الرابع في امتناع اتصافه بالحادث بعد الموجود بعد العدم خلافا للكرامية واما الاتصاف
بما له تعلقات حادثة او بالمتجدد من السلوب والاضافات والاحوال فليس من المتنازع فلا يصح
تمسكهم والاستدلال بان المصحح للاتصاف هو مطلق الصفة ولا عبرة بالتقدم لكونه عدميا
فاسد لجواز ان يكون المصحح حقيقة الصفة القديمة او يكون العدم شرطا والحدوث مانعا
ثم له وجوه الاول الاجماع على ان ما يصح عليه ان كان صفة كمال لم يخل عنه والا لم يتصف الباري
له والاتصاف بالحادث تغير وهو عليه محال الثالث انه لو جاز في الازل للاتصاف الا تعلق
وهو مستلزم جواز وجود الحادث في الازل لامتناع الاتصاف بالشيء بدونه الرابع انه لو جاز
لزم عدم خلوه عن الحادث لا اتصافه قبل ذلك الحادث بضده لو زال وبقابلية
الحادث لما مر واستضعف الكل بانه يجوز ان يكون الحوادث كمالات متلاحقة بشرط ما
ابتداء كل بانقضاء الاخر وفيه نظر والثاني بان التغير يعني تبدل في الصفات من غير جائز
من الغير نفس المتنازع والثالث بان اللازم ازلية الجواز الخ جواز الازلية والرابع بمنع
مقدمات الملازمة قوله على ان الواجب يمتنع ان يتصف بالحادث اعلم اولا ان
الصفات على ثلثة اقسام حقيقية محضة كالوجود والحيوة وحقيقية ذات اضافة كالعلم
والقدرة واضافة محضة كالمعية والقبلية والبعدية ومنها الصفات السلبية ولا يجوز
لا تغير في القسم الاول الثاني الا يجوز التغير في نفسه ويجوز في تعلقه والامام لما لم يفرق بين هذه الاقسام
الثلثة ولم يفصل بين الجائز والممتنع قال ان كون الواجب محلا للحوادث لازم على جميع الفرق
قوله خلافا للكرامية اه فانهم قالوا يجوز ان يقوم بذاته حادث يحتاج هو اليه في ايجاد المخلوق
ثم اختلفوا فقال بعضهم هو الارادة وقال بعضهم هو قوله كن فحكى ان هذا القول او الارادة
في ذاته تعالى مستندا الى القدرة القديمة وخلق باقي المخلوق مستندا الى الارادة او القول

على اختلاف المذهبين ثم اعلم ان هذه الفرقة اتفقت على ان الحادث القائم بذاته تعالى
حادث وما لا يقوم بذاته من الحوادث يسمى متجددا للفرق بينهما كذا في شرح المواقف قوله
وبهذا اندفع ما ذكره اه اي بما ذكرناه من ان الممنوع هو اتصاف الواجب بالحادث بمعنى الموجود
بعد العدم لا بالسلوب والاضافات والصفات الحقيقية يندفع ما ذكره الامام الرازي
لان على محل النزاع وتوضيح ما ذكره صاحب المواقف حيث قال ولا بد اولا قبل الشروع
في الحجاج من تحرير محل النزاع ليكون التوارد بالنفي والاثبات من الجانبين على شيء واحد
فنقول الحادث هو الموجود بعد العدم واما ما لا وجود له وتجدد فيقال له متجدد ولا يقال له
حادث فثلثة اقسام الاول الاحوال وهم لم يجوزوا تجددها الا ابو الحسين البصري من المعتزلة فانه
قال بتجدد العالمية بتجدد المعلومات الثاني الاضافات والنسب ويجوز تجددها
اتفاقا من العقلاء حتى يقال انه تعالى موجود مع العالم بعد ان لم يكن معه الثالث السلوب
فان نسبة اليه يستحيل اتصاف الباري تعالى به اتفق تجدده كما في قولنا انه تعالى ليس بجسم ولا جوهر
ولا عرض فان هذه سلوب يمتنع تجددها والا جاز فانه تعالى موجود مع كل حادث ويزول عنه
هذه المعية اذا عدم الحادث فقد تجدد له صفة سلب بعد ان لم يكن واذا عرفت هذا الذي
ذكرناه فقد اختلف في كونه تعالى محلا للحوادث اي الامور الموجودة بعد عدمها فمنعه الجمهور
من العقلاء من ارباب الملل وغيرهم وجوزه المجوس والكرامية انتهى ويعلم مما ذكر حال اندفاع
ما ذكره الامام الرازي على جميع الطوائف اندفاعا ظاهرا فتأمل عبد العزيز قوله اذ قد عرف ضرورة اه
اذ خلق الخلق محال قوله وقائلة اه لا لازم على جميع الفرق قوله وهم اه وهذا اشارة الى دفع
ما ذكره الامام على الفلاسفة تأييدا قوله وهم لا يقولون اه اعترض على الامام بان
الاستدلال يتحول الكلي وان اضافة القبلية والمعية والبعدية حادثة لله تعالى بالنسبة الى الحادث
الثاني لا يصح الاستدلال على كون الواجب محلا للحوادث لان الحادث هو الموجود بعد العدم وهم

وهم لا يقولون بوجود كل الاضافات فلا يلزم من القول بحدوث بعض الاضافات له
تعالى كونه تعالى محلا للحوادث لجواز ان يكون هذه الاضافات مما لا وجود لها وانما يلزم
ذلك لو قالوا بوجود كل الاضافات وليس فليس فتأمل عبد العزيز قوله وقد تمسك اه
تقرير التمسك ان المصحح لقيام الصفة بالواجب تعالى لا يخلو اما ان يكون كونه صفة مطلقا
من غير تقييد بالقدم والحدوث فيشمل القديم والحادث واما ان يكون كونه صفة مع قيد القدم
بمعنى كونه غير مسبوق بالعدم وهو وان لم يشمل الحادث لكنه لا يصح بها لانه عدمي لا يصح
ان يكون جزء للمؤثر في الصحة فاذا انتفى الثاني تعين الاول فيصح اتصافه بالحوادث
فيجوز كونه تعالى محلا للحوادث فتأمل قوله ماهية الصفة اه فلا يكون الواجب تعالى محلا للحوادث
لا يتصف بها قوله على ان يكون اه اي الصفة القديمة والصفة الحادثة قوله ولم لا يجوز اه يعني لم لا
يجوز ان يكون التقدم شرطا في صحة قيام الصفات بذاته تعالى وشرطية العدميات
لتأثير المؤثر جائز والحدوث مانعا من القيام بذاته تعالى واجاب التسليم على انتفاء الثاني الاول
فتأمل عبد العزيز قوله اصح المانعون اه وهم الجمهور قوله بوجوه اه اربعة قوله الاول اه
الظاهر ان الاول باختيار الثاني والثاني باختيار الاول تقريره ولو سلم المختار
الشق الثاني ولا يلزم كون العدم اجزاء للمؤثر لان القدم شرط لا جزء وشرط العدميات
لتأثير المؤثر جائز او نختار الاول فنقول ان كونه صفة وان كان يشمل الحدوث لكن
الحدوث مانع من ان تقوم بذاته تعالى او يكون كلاهما على اختيار الشق الاول تقريره
ان كان صفة وان كان يشملها لكن التقدم شرطا والحدوث مانع قوله حجة الاولى اه
تقريره ان صفات الواجب لا بد لها من الكمال والحادث لا كمال له لانه مسبوق
بالعدم فلو اتصف الواجب به لزم ان يكون قبله النقصان او يتصف بالم
يتصف [illegible] قوله واعترض بانا لا نسلم اه يعني الاعتراض على الشق الاول ومنع المقدمة التي

الزم عليه فتأمل عبد العزيز قوله بأن هذه المقدمة اه فيه منع مكابرة غير مسموعة قوله
كان الشيء حادثا اه وهو كون الخلو عن صفة الكمال نقصا عبد العزيز قوله لا يخلو اه في هذه العبارة
نوع خفاء فتأمل عبد العزيز قوله الواجب اه بان صار متصفا بالحادث بعد ما لم يكن
متصفا به قوله فيكون حادثا اه لما تقرر عندهم لان كل ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث عبد العزيز
قوله بالحادث اه اذ الحادث في ذاته متصف بالتغير قوله بالحادث تغير اه لما تقرر عندهم لا لا
وانه قال ان الازل ليس محلا للحوادث عبد العزيز قوله ان اريد بالتغير اه بانه لم يكن متصفا به ثم صار
متصفا قوله الاستحالة اي محال المحال اه فالخصم وهو الكرامية يجوزه عبد العزيز قوله او تأثر اه
ان اريد بالتأثر عن الغير حصول الصفة له بعد ان لم يكن فهو اول المسئلة اذ لا معنى لقيام
الحادث بذاته تعالى سوى هذا فيكون قولك هذا عين المدعى فيكون مصادرة على المطلوب كما هو
قوله فالصغرى ممنوعة اه فانتفاء الملزوم واللازم هنا في قوله لطريق الاختيار فلما وجب ان
المحدث [illegible] اوقات مخصوصة يوجد الحادث في ذاته تعالى فهو فتأمل قوله اتصف بالحادث اه
او لو جاز الاتصاف بالحادث قوله وجه [illegible] اللزوم اه وذلك لان [illegible] الاتصاف بالشيء
بصفة نسبة بينه وبين تلك الصفة فتحققها انما هو بتحقق المنتسبين فيلزم جواز وجود الحادث
في الازل وهو محال عبد العزيز قوله يقتضي جواز وجوده كذلك الشيء في الازل اه اذ الاتصاف نسبة بين
الصفة والذات والنسبة لا تتحقق بدون المنتسبين في حد قوله وجوابه اه منع الملازمة
وذلك حاصل الجواب ان المستدل لم يفرق بين جواز ازلية الحادث وازلية جواز الحادث
والمحال هو الاول دون الثاني والمحتج فيه هو الثاني دون الاول قوله لا جواز الاتصاف اه
عطف على قوله جواز الاتصاف في الازل بل قوله الازلية الحادث قوله ان يكون في الازل اه
والابد لا في الازل قوله احدها ان المتصف بالحادث اه وهذا الاستدلال مبني على اربع
مقدمات الاولى ان لكل صفة حادثة ضدا الثانية ضد الحادث حادث الثالثة الذات لا يخلو
عن الشيء وهذه الرابعة ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث فاورد في الشرح الاول المنع على
المقدمة الاولى والثالثة وفي الثاني على الثاني فتأمل عبد العزيز قوله يستحيل الى الحادث اه ان الذي
لا يجب له الا عبد العزيز قوله كذلك اه ان يستحيل الى الحادث عبد العزيز ازلية اه فلا يلزم جواز

جواز ازلية الحادث اه لان المتنازع فيه هو الحادث عبد العزيز قوله بما هو المتعارف اه وهو كون كليهما ضدين
موجودين قوله فلا نسلم ان ضد الحادث حادث اه لانه ليس موجودا عبد العزيز قوله فان العدم والحدوث اه
سند للمنع المذكور في الشرح وتوضيحه انه ان اريد بالضدين ما هو المتعارف وهو كون
كليهما موجودين فلا نسلم ان الشيء لا يخلو عن الضدين والسند العدم الازلي فان القدم والحدوث
على تقدير حملهما على صفات الموجود خاصة ينتفي عن فرعهما صفة للمعدوم ولا يكون صفة
للعدم الحادث قبل وجوده فهو شيء خال عن القدم والحدوث اللذين هما الضدان
فلم يثبت قولك ان الشيء لا يخلو عن الضدين وان اريد بالضدين مجرد التنافي بينهما
سواء كانا وجوديين او احدهما وجوديا والآخر عدميا فلا نسلم ان ضد الحادث
حادث والسند هو العدم الازلي فان القدم والحدوث على تقدير اطلاقهما على المعدوم
اما القدم فباعتبار كونه غير مسبوق بالوجود فيكون قديما واما الحدوث فباعتبار كونه
غير مسبوق بالوجود يمكن ان يمتنع زوال العدم الازلي الذي هو ضد الوجود الحادث قديما
جزاء لزواله فان القديم فلم يثبت قولك ان ضد الحادث حادث وذلك لانه ينقطع
لا الحادث ولا شيء من القديم كذلك على ما تقرر ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه فالجواب
ان امتناع زوال القديم ليس مطلقا بل انما هو في الموجود خاصة لظهور زوال العدم
الازلي بكل حادث فتأمل عبد العزيز قوله باعتبار كونه غير مسبوق اه فيكون ذلك المعدوم قديما
عبد العزيز قوله وامتناع زوال القديم اه ان العدم الحادث قوله بامتناع زوال القديم اه تقريره
انكم ذكرتم ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه فكيف يطلق القدم على المعدوم لا انقطاع
له الوجود وتقرير الجواب ان ما ذكرنا انما هو في الموجود لا العدم فان العدم الازلي ينقطع
بالحادث قوله الفصل الثالث في الصفات اه وهذا الفصل مشتمل على مباحث سبعة قوله اه
لانه [illegible] اه لا ضد من الحكماء والمتكلمين قوله لا ضد اه لانه متوحد بجميع الصفات
الثبوتية ووحدة [illegible] قوله واحد احد اه نحو واحد ليس بكثير مجرد [illegible] فيهما ايضا
[illegible] عبد العزيز قوله نعوت له اه اي الصفات التي لا بد في ملاحظتها

الى اثره اذ النسبة للامور الاضافية لا بد من المضاف والمضاف اليه قوله وكذا الا ضافات
ان الصفات الملاحظة فيها الغير والفرق بين الاضافات والافعال ان
الاوصافات ان تعلقت بالذات والافعال بالافعال قوله حتى كونه اه
فان الاربع الاول من الاضافات وهي الوجود العظيم والاول والاخر والاربع
الاخيرة من الافعال وهي القابض والباسط والخافض والرافع قوله وانما الخلاف
في الصفات الثبوتية واعلم ايضا انه لا نزاع في العلم والقدرة التي هي من الكيفيات
والملكات لما مر من ان الله تعالى حي وله حيوة ازلية ليس بعرض ولا مستحيل
البقاء والله تعالى عالم وله علم ازلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء ولا ضروري
ولا مكتسب وكذا في ساير الصفات بل النزاع في انه كما ان للعالم منا علما هو عرض
قايم به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم هو صفة ازلية قائمة به زائدة
عليه وكذا جميع الصفات فانكره الفلاسفة والمعتزلة واثبته اهل السنة والجماعة
قوله وهي له حيوة اه يعني كذا يلاحظ هذا المعنى في السمع واخواتها بان يقال
انه سميع له سمع عبد العزيز قوله مع اختلاف اه كالتكوين فانها ثابتة عند الماتريدية
ونفاه في القدرة والارادة عند الاشعرية قوله لعدم الاتفاق اه اي اتفاق اهل
الحق من الماتريدية والاشعرية وليس المراد به اتفاق الفرق مطلقا فانه غير صحيح هذا
كما يظهر بالتامل فتامل قوله عين الذات اه ميز كذا التمييز في الصفات بعضها
مع بعض على ان بعضها ليست عين البعض عبد العزيز قوله وهذا اه اي نفي الغيرية
قوله وهذا الوجه اه اي نفي الغيرية بعد ثبوت انها ليست عينها شاه حيدر قوله حتى
بعضهم ان يقال اه مجيبا لقوم الظالمين تلقبوا بالعدلية فانهم معرفة قد خالفوهم من
حيث لا يدرون تعطيل ذات الله عن الصفة قوله معا شتقيقه اه واعلم
ان هنا فايدة جليلة ونكتة لطيفة وهي ان المحقق العلامة والمدقق الفهامة
جلال الملة والدين الدواني في شرح العقائد العضدية ان مسألة زيادة الصفات

بعد ذكره

الصفات وعدم زيادتها ليست من الاصول التي يتعلق بها تكفير احد الطرفين وقد
سمعت من بعض الاصفياء انه قال عندي ان زيادة الصفات وعدم
زيادتها وامثالها مما لا يدرك الا بالكشف ومن اسنده الى الكشف فانما يرى له
ما كان غالبا على اعتقاده بحسب النظر الفكري ولا ارى باسا في اعتقاد الطرفين
للنفي والاثبات في هذه المسألة انتهى كلامه فتامل عبد العزيز قوله اذ معناه لا ابهام اه
بخلاف قائمة بذاته او موجودة بذاته فان القائم بذات الشيء جزء والموجود
بذات الشيء لا يجب ان يكون القائم به والموجود به جزءه بل قد يكون عينه كما في الواجب تعالى
فانه قائم بذاته وموجود بذاته حلوي قوله وكذا لا يطلقوا اه اي المتكلمون والفلاسفة
قوله لا توصف بكونها اعراضا اه لان العرض هو الممكن القائم بالغير والصفات
الواجبة ليست من الممكنات فلا يكون اعراضا عند الجميع عبد العزيز قوله وسموا الباقية اه
اي الفلاسفة والمعتزلة ومن يحذو حذوهم القائلين بالصفات الثبوتية.
وهم اهل الحق بالصفات لانه وكلهم ان الله تعالى صفات قوله الذات اه وهو
العالم قوله والصفة اه هو العلم قوله والتعلق اه بالمعلوم قوله فمنهم من يعم اه
واعلم ان جماعة من الاشاعرة زعموا ان العلم صفة حقيقية ذات تعلق
فثم ثلثة امور ذات العالم وصفة التي هي العلم والتعلق بالمعلوم واثبت القاضي
الباقلاني مع العلم العالمية التعلق ولم يبين ان ذلك التعلق للعلم فقط او للعالمية
او لكليهما فعلى الاول يكون هناك اربعة امور وعلى الثاني خمسة امور فتامل عبد العزيز
قوله وقد عرفت اه من كلام الشارح سابقا ان كلام الامام يميل الى الاعتراض قوله وقد ذكر اه
واعلم ان هذا الامام ما ذهب اولا بعدم اثباته غير امرين الذات العالمة والنسبة
المسماة بالعالمية وثانيا بعدم جواز كون العلم نفس الاضافة التي هي النسبة المذكورة
لانه من يزيد التقرير يلزم نفي العلم من البين وهو مذهب المعتزلة فظهر وجه قوله كلام الامام

ربما يميل الى الاعتزال في جحود نفي العلم وان كان في الظاهر فصل العالمية امرا زائدا
على الذات موجودا فيها فان المعتزلة لا يجعلون العالمية موجودة في الذات بل يجعلونها
حالا وهي عندهم صفة لا موجودة ولا معدومة فتأمل عبد العزيز
قوله لو كان كونه عالما الخ اي لو كان العلم مجرد امر اضافي لتوقف الخ فتأمل قوله
وقد دار مجرد امر اضافي اه يعني لو كان هذه الاكوان مجرد امر اضافي لزم ان لا يتعلق
بالمحال والممكن لان وجود الامور الاضافية مشروط بوجود المضافين والمعلوم
قد يكون معدوما وقد لا يكون فيمكننا الا وجب الا باري والله تعالى يمكن
ان يقال ان تعلق العلم بالمعلوم المحال باعتبار انه محال عند وجوده فالوجود
في قوله مشروط بوجود المضاف اعم من ان يكون موجودا محققا او فرضيا
تأمل قوله هنا وجوه والمتن لا اخره هكذا قال الثاني وجوه احدها ان صدق العالم
من قام به العلم وعلة العالمية اعني كونه عالما هو العلم هذا لا يختلف شاهدا وغائبا
لا يختلف باختلاف الوجوه ان يوجب كون العالم عالما كالوصفية والحدوث ونحو ذلك
الثاني انه لا يعقل من العالم الا من له العلم ومن المعلوم الا من يتعلق به العلم فلو فرض
اذا كان عالما وكان له معلوم كان له علم فان قيل علمه ذاته قلنا فلا يغنيه حمله على الذات
ولا يتميز الصفات ولا يفتقر الى الاثبات ويكون العلم مثلا واجبا معبودا صانعا
للعالم موصوفا بالكمالات فان قيل يكفي تغاير المفهوم كما في سائر المحمولات قلنا ليس
الكلام في مثل العالم والقادر والحي بل العلم والقدرة والحيوة فان قيل ذاته من حيث
التعلق بالمعلومات عالم بل علم وبالمقدورات قادر بل قدرة كالواحد نصف الاثنين
وثلث الثلاثة وبهذا مع ان الموجود واحد لا غير قلنا معلوم قطعا ان الذات لا يكون
علما وقدرة بل عالما وقادرا ويبقى الكلام في المعنى الذي هو ماخذ الاشتقاق والثالث
تسميته بالمشتق للقطع بانه من الصفات الحقيقية لا الاعتبارية الثالث قوله تعالى انزله
بعلمه فاعلموا انما انزل بعلم الله ولن ان القوة لله جميعا قوله الى آخره الى ما ذاه من

من الاشاعرة قوله اخبار ان الغايب الخ هذا من نحو ما ابينا ان هذا الصفات فسبيله الغائب عليه
قوله امام الحرمين اه محيي السنة البغوي قوله يعني الغائب اه او في اخبار ان الغايب بان علمه
٢. قوله بناء على انه يتعلق بالعلم بكونه صفا قوله والجوامع اربعة فيه اشارة الى ان الكلام
في الادلة جامع مشهور قوله والعلة والشرط اه شيء ان يتامل في ان العلة في صحة
وكذا الشرط التي بينهما ما ذاتية ثبت به زيادة العلم والحيوة في الغائب قياسا على
الشاهد قوله وان الحكم بكون العالم عالما اه علي كون العالم عالما مشروطا بشرط الحيوة وان
وجود الاصفات دليل على المحدث فكذا علمها دليل على علمه قوله هذا احتجاج على المعتزلة
ان هذا الوجه الذي ذكره القدماء انما يكون حجة على الخصم اذا كان قائلا بالحكم قياسا
الغائب على الشاهد ويكون هذه الاحكام في الشاهد معللة بالصفات والا لم يكن
حجة عليه والمراد بالخصم المعتزلة فانهم قائلون بجلاء الامرين قوله بعد وجود الالهة
اي بعد وجودها وحصولها وثبوتها قوله فلا يتوجه اه هذا التعريض على صاحب المواقف
حيث قال وضعف هذا الوجه والخصم قائل ومعترف باختلاف حقيقة الصفات
شاهدا وغائبا فان القدرة في الشاهد لا يتصور فيها الايجاد بخلافها في الغائب
وكذا باقي الصفات فاذا وجد فارق بينهما لم يوجد في الآخر فلا يصح القياس اصلا كيف
وقد يمنع ثبوتها اي ثبوت العلم والقدرة والارادة ونظايرها في الشاهد بل الثابت
فيه يعني هو العالمية والقادرية والمريدية ولا ما هو مشتق منها فيبطل القياس بالكلية
قوله شاهدا وغائبا اه فان القدرة في الشاهد لا يتصور فيها الايجاد بخلافها في الغائب
والارادة فيه للتخصيص بخلاف الارادة الغائب وكذا الحال في باقي الصفات فاما اذا
وجد فارق بينهما لم يوجد في الآخر فلا يصح القياس اصلا كيف وقد منع ثبوتها اي العلم والقدرة
والارادة ونظايرها في الشاهد بل الثابت فيه يعني هو العالمية والقادرية والمريدية

للاماهي مشتقة منها فيضمحل القياس بالكلية كذا في المواقف وشرحه وقد اجاب الشارح عن الدول
بانه لا اختلاف لهذا الاحكام فيما يتعلق بالمقصود واما الثاني فمنعها مكابرة والعجب
عن صاحب المواقف كيف اورد هذا المنع من جانبهم والعجب من السيد السند انه راى
الجواب في كلام الشارح ومع ذلك تبع مصنفه في شرح المواقف عبد العزيز قوله والجواب
ان هذا الاحكام قوله لانه لا يحتمل على الغائب اه فان العالم هو ذات له العلم فالعلم داخل في
علم كيف يصح ان يقال هذا عالم فان مبدأ الاشتقاق لا بد في جميع المشتقات
قوله بمنزلة اه لانه بمنزلة حمل المرادف على المرادف قوله العلم هو القدرة والقدرة هي الحياة اه
فلا يكون بينها فرق الا من حيث اللفظ وهو باطل لانه يرتفع حينئذ الوثوق بالكلية
قوله من غير تمايز اصلا اه وبطلانه ظاهر عبد العزيز قوله العلم هو الذات والذات هو القدرة اه
فينتج ان العلم هو القدرة وهكذا في سائر الصفات فتأمل عبد العزيز قوله غير افتقار اه
وليس كذلك قوله هي المحالات اه لكون الصفات قائمة بنفسها بانفرادها وكونها عين
الذات قوله وذلك من المحالات اه فلا يكون الشيء الواحد بعينه اشياء كثيرة قوله
هذا اللفظ منقول من خط عبد العزيز كذا في شرح العقايد
الكعبي اه من المعتزلة قوله فان قيل اه ارشد جواب هذه المحالات تقريره لا شك
ان المفهوم من الذات غير المفهوم من الصفات وكذا مفهوم كل من الصفات
مغاير لمفهوم الصفات الاخر وهذا كاف في افادة الحمل والتمايز بين الصفات
ولهذا يحتاج الى البيان والبرهان ولا يلزم منه الزيادة في الخارج الموجود وان اردت
توضيحه فتامل في مثل الكاتب والضاحك والعالم والناطق ونحو ذلك مع الانسان
فتفيد مع انها عين الانسان وربما يحتاج في اثباتها الى البرهان والبيان كالكتابة فانه
هو الضاحك والضاحك ليس هو العلم وغير ذلك فلا تندفع المحالات الثلث
ليظهر من جميع هذا دفع الرابع فتامل قوله الا ان له اشارة الى دفع الثالث قوله الا ان

اه اشارة الى دفع الدول قوله مع اتحاد الذات اه وتقرير الجواب الا ان اريد
الصفات المشتقات كما يشير به قوله ان الحمل مثل الكاتب في فكلا منها غير متعلق
به وان اريدت مباديها اعني العلم والقدرة فانها لكانت نفس
الذات فلا اندفاع لهذه المحالات وان كانت غيرها فهو المطلوب قوله
وعلى لزوم اه اشارة الى دفع الثاني قوله فان قيل اه هذا الجواب آخر لدفع
المحالات الاخر تقريره انا نفرض التغاير بين الذات والصفات وبين بعض
الصفات بالاعتبار وان نقول الاتحاد بحسب الوجود قوله يلزم ذلك اه المحذور
قوله بان يكون الذات اه ان يكون ذاته انما تتعلق بالمعلومات يسمى علما وعالما
بالمقدورات قدرة وقادرا قوله ليصح ان يقال اه قيل الصواب ان يقال ان يدرك
وليقدر لان الحيوانات بارادة واختيار ولا يصح عليها العلم والادراك يشمل جميع العالم وغيره
قوله معنى الكلام اه ان معنى قولهم الذات علم ان ذاته متعلق بالمعلومات وهذا دفع المحل
الاول قوله وقادرة اه الى البيان اه هذا دفع الثالث قوله تمايز الاعتبارات اه
هذا دفع الثاني قوله فيندفع المحذور اه ان المحالات الاربعة قوله ثبوت المعنى ان يكون
الصفات غير الذات قوله والحق هنا جواب آخر قوله فان قيل الثاني قوله واما حاصل
ان حاصل الدليل القائلين بالصفات انه لا نزاع لاحد من الموافقين والمخالفين انه تعالى
عالم قادر حي سميع بصير وظاهر ان هذه الالفاظ الصفات المشتقة ليست اسماء
للذات من غير ملاحظة المعنى المفهوم واعتباره ولا الفاظا مترادفة بل هي اسماء
مشتقة موضوعة تقتضي استعمالها في الموضوع لها واثبات ما خذ الاشتقاق
لموصوفها فان العالم مثلا معناه ذات له العلم والضارب ذات له الضرب
فاذا صدق المشتق الضاربية عليه وجب ان يثبت العلم والضرب والعالم من هذه
يثبت له العلم اطلاقه على الله تعالى جائز وما قال لا يلزم ثبوت هذا المعنى فانه لو لم يكن

له علم لكان له جهل ولو لم يكن له قدرة لكان له عجز ولو لم يكن له حيوة لكان له موت
واسطة بين هذه الصفات وبين اضدادها قوله والمعتزلة اه وتقريره
فيما نحن فيه انهم لا يرضون بانه كما يلزم لاهل الحق تعدد القدماء يلزمهم شناعة
العالم بلا علم بل يتحرزون بنفي الصفات فتأمل عبد العزيز قوله شناعة العالم اه
يعني انهم لا يرضون بانه كما يلزم لاهل السنة تعدد القدماء يلزمهم شناعة العالم
بلا علم والقادر بلا قدرة بل يباهون بنفي الصفات وسموا انفسهم اصحاب
العدل والتوحيد عبد الحكيم قوله ولا يرضون بان يبيع راس براس وزيادة
خمسمائة قالوا اول من تكلم به الفرزدق في بعض الحروب وكان صاحب الجيش قال
من جاءني براس فله خمسمائة درهم فبرز رجل وقتل رجلا من العدو فاعطي خمسمائة
درهم ثانية فقتل فبكى اهله عليه فقال الفرزدق اما ترضون ان يكون راس
براس وزيادة خمسمائة فذهبت مثلا شرح الامثال الميداني قوله على اثبات العلم والقدرة اه
فاثباتهما بالنص واثبات غيرهما من الصفات لعدم القائل بالفصل قوله ان القوة اه
ذو القوة هي القدرة فاثبات القوة التي بمعنى القدرة يدل على مغايرتها للذات
قطعا كما هو مذهب اهل الحق فتأمل عبد العزيز قوله بعضها اه البعض اخترعها واحد من
اهل السنة على احد الطريقين اي بعضها مخترعة على طريق الفلاسفة وبعضها على طريق
المعتزلة وانما اخترعوها دفعا لما يختلج في خاطرهم وانما كانت مخترعة لانها توجد
في كلامهم قوله على اصول الفلاسفة اه تقريره ان الله تعالى لو كانت له صفات لم تكن واجبة
بل ممكنة لوجهين احدهما ان الصفة محتاجة الى الموصوف قائمة به والاحتياج والقيام
بالغير ينافي الوجوب والثاني قد تقرر بالبرهان ان الواجب واحد فلو كانت واجبا
لتعددت وذلك محال قوله محالا للفلاسفة اه تمسك الحكماء لوجهين احدهما
ان الكل مستند اليها صفاته فيلزم كونه قابلا وفاعلا معا وبطلانه الثاني انها
صفات كمال فيلزم استكماله بالغير ورد بانها ليست غيره والوسط فاسد لانه الاستكمال

الاستكمال يعني ثبوت صفة كمال بغير المتنازع الثالث ان عالمية تعالى مثلا واجبة والواجب لا يعلل
ورد بعد تسليم كون العالمية غير العلم بان الواجب بغيره لا يستحيل تعليله والذات علة للعلم
استحالة تعليله بصفة ناشئة عن الذات علم ان القول بتعدد القدماء كفر بالاجماع
ورد بانه لا تغاير بينهم فلا تعدد ولو سلم فليس كل قديم كذلك بل اذا كان بنفسه
ولو سلم فالكفر اجماعا تعدد القديم بمعنى عدم المسبوقية ولو سلم ففي الذوات
خاصة كما لزم النصارى قوله ابو هاشم الدليلان الاوليان للفلاسفة والثالثة
للمعتزلة والرابعة مخترعة اهل السنة على طريق الحكماء والمعتزلة كان الشيخ يقول هم
الشيعة على ما صرح به بعضهم الاول فيهما على طريقة الحكماء والثاني على طريقة
المعتزلة فتأمل والله سبحانه اعلم لكن ارجاع ضمير بعضها في قوله وبعضها من مخترعات
اهل السنة الى شبه القائلين بنفي الصفات لا يصح فان اصحاب اهل السنة لا يذهب
الى نفي الصفات ولا يرتبط قوله احدها بهذا لكنه لا يبعد في المقصود فالصواب
ان يقال في الثالثة بعضها للشيعة على احد الطريقين قال في المواقف في شرحه احتج
المعتزلة والشيعة بوجوه الاول ما مر من تعدد القدماء وكفر به كفرت النصارى
الثاني انه تعالى قادر بذاته واجب فلا يحتاج الى الغير الثالث صفته تعالى صفة كمال
فيلزم ان يكون هو ناقصا لذاته كاملا بغيره وهو باطل اتفاقا انتهى الوجه الاول منها
الشق الثاني من الوجه الرابع المذكور هنا ما تفوقت على الشيعة مع المعتزلة والظاهر
من كلام المواقف وشرحه ان الوجه الثاني ايضا من شبه المعتزلة وكلام الشيخ يوهم
انه من شبه الحكماء حيث صرح في الثالث بانه للمعتزلة فتوهم ان السابقين للحكماء
عبد العزيز قوله لو كانت له صفة زائدة اه صحة صفات الله تعالى ليست بزائدة على
ذاته اذ لو كانت زائدة فكانت ممكنة لاحتياجها الى الموصوف لتقوم بها

لانها لا تقوم بنفسها فهي اضعف من ... الملك اغنى القائم بالغير الذي اعلا [illegible] قائم

بنفسه فهي ابعد من الوجوب هذا مع قوله [illegible] على الوجوب [illegible] في الوجوب

بقوله وكيف يكون واجبا والحال انه قد ثبت ان الواجب واحد فلو كانت الصفات

واجبة لزم تعدد الواجب ثم نفي ما لزم على وحدة الواجب ان في عبارة العلماء تشبث

التعدد حيث قالوا واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته فيكون الصفات

واجبة قطعا فاجاب بان معنى هذه العبارة ليس ما يفهم من ظاهرها بل معناها

ان الصفات واجبة لذات الواجب بمعنى انها مستندة الى الله تعالى بطريق

الايجاب لا بطريق الخلق بالقصد والاختيار ليلزم محذور عام في جميع الصفات

وهو كونها حادثة والمذهب انها قديمة ومحذور اخر خاص في القدرة و

هو كونها مسبوقة بقدرة اخرى لان الصدور بطريق الخلق متوقف على قدرته

ويلزم التسلسل لان تلك القدرة ايضا صادرة عن الله تعالى بالاختيار فيكون

قادرا عليه وهلم جرا لما ورد عليه ان جعل الصفات مستندة الى الله تعالى

بطريق الايجاب مخالف لما اشتهر عنهم ان الواجب مختار لا موجب اجاب بان

تلكهم ذلك انما هو في غير الصفات واما الصفات فعند مثبتيها الف مستندة

بطريق الايجاب اذ لو كانت بالاختيار لزم حدوثها لما تقرر ان القصد والاختيار

مستلزم للحدوث لكونها مسبوقة بالاختيار بالقصد وكذا يلزمه تخصيص قولهم علة

الاحتياج الى المؤثر هو الحدوث دون الامكان بغير الصفات يخص [illegible]

لان الصفات محتاجة الى المؤثر قطعا لما ذكر انها ممكنة فلو كان [illegible] الاعتقاد

هو الحدوث لكانت لا تحتاج الى الاثبات هذه التخصيصات [illegible]

في الاحكام العقلية الكلية بعيد جدا لانه في امكانها [illegible] ان يكون له اثر لازم له

له تعالى اذ لو كان اثر لازم له يلزم احتياج الواجب في صفاته الى الغير فيكون

ناقصا مستكملا بالغير تعالى الله عن ذلك ولو كان اثر له يلزم التعدد في الواحد

الحقيقي امور متكثرة وهو محال واتضح انه لا يكون البسيط الحقيقي فاعلا وقابلا

والواجب للذات احتياجها الى علة بل علة الاحتياج عندنا هو الحدوث و

هي قديمة فلا تحتاج الى علة ولو سلم الاحتياج فلا نسلم عدم جواز كون علتها

غير الواجب اذ الدليل انما قام على وجوب موجود مستغن في وجوده عن غيره واما افتقاره

في صفاته فلم يقم عليه حجة وكذا الوجهان ضعفهما ظاهر فتامل عند التمييز قوله

ان الواجب واحد اتفاقا [illegible] قوله [illegible] في كلام بعض العلماء [illegible]

انه كيف يثبت ان الواجب واحد مع ان كلام بعض العلماء يشير الى التعدد

قوله وكون القدرة مثلا مسبوقة [illegible] محذور خاص في القدرة تنزه الله

تعالى فاعل مختار فما صدر عنه لا يكون الا عن اختياره ان صدرت عنه يلزم ان

يكون مسبوقا بقدرة اخرى لانه لو لم يكن قادرا على هذه القدرة لا يرتفع الاختيار

ونحو الكلام في تلك القدرة وهلم جرا وتقرير الدفع انه ان ما كانت موجبا في صفاته

لم يلزم ذلك [illegible] مسبوقة بقدرة اخرى ويلزم التسلسل قوله وكذا قولهم علة

الاحتياج الى المؤثر الى آخره ان ما قالوا كل ما يحتاج وهو حادث يرد عليه ان صفاته

تعالى [illegible] اليه تعالى فيلزم حدوثها وتقرير الدفع انا نخصه بغير الصفات ونحن الصفات عنه

فلا يرد [illegible] هذه [illegible] التخصيصات [illegible] ان هذه التخصيصات المنافية للكلية

انما احتج اليها لتقرير الباب الصفات فيكون الاثبات هو المحال فلا يقال

بها فهذا المرتبة [illegible] الوجه الاول [illegible] وقوله ثم صفات ان اعراض

على تقدير التسليم فتامل عبد العزيز قوله ثم صفاته تعالى بتقدير تحققها اه هذا الفرض من
تجويز الحكماء يعني لو سلمنا تحققها واغمضنا عن لزوم امكانها يجب ان يكون اثاره تعالى
والاصدار الواجب ممكنا للزوم الافتقار الى صفاته فيلزم كونه تعالى فاعلا لها
قابلا لها بذاته وفاعلا لها باستناد جميع الممكنات اليه تعالى بلا واسطة وقد ثبت بطلانه
قوله يجب ان يكون اه اي يجب ان يكون الصفات اثر الواجب لا لغيره لامتناع افتقار
الواجب قوله ان يكون اثاره اه يعني لو لم يكن اثره تعالى لكانت اثر الغير وقد ثبت
بانه تعالى فيكون محتاجا الى ذلك الغير في صفاته عبد العزيز قوله لما مر اه ان امتناع بطلان كون البسيط
الواحد قابلا وفاعلا فانه جائز عندنا وعليه قد بنينا سابقا في بحث العلة والمعلول فتامل
عبد العزيز قوله لما مر اه ان امتناع بطلان كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا فانه جائز عندنا وعليه
قد بنينا سابقا في بحث العلة والمعلول فتامل عبد العزيز قوله تجويز لزوم اه واعلم ان
صاحب المواقف قرر من جانب الحكماء لزوم كونه تعالى فاعلا لصفاته بعلة استناد جميع الممكنات
اليه تعالى وهذا لا يصح لان اكثر الممكنات عندهم اثر للغير وان كانت بالاخرة
تؤول الى الواجب ولهذا الاشتباه فاعلية تعالى فالشارح رح الى توجيه بكونه وكانه
اراد بالكلام اليها المتكلمون لما استندتم جميع الممكنات اليه تعالى بلا واسطة لزم كونه تعالى فاعلا
لها وكونه تعالى قابلا لها ظاهر لقيامها به انه تعالى فلزم كونه قابلا لها وفاعلا لها
وهو باطل على ما مر في بحث العلة والمعلول ان البسيط الحقيقي لا يكون قابلا وفاعلا
وجوابه قد مر [illegible] مرتبا عبد العزيز قوله وكان الاولى اه وقد مر في العلة [illegible]
للموافقة بين [illegible] المعلول وهذا [illegible] قوله [illegible] اه [illegible] الا انما
لا يصح اكثر الممكنات [illegible] عبد العزيز قوله كونه الى [illegible] مطلقا

الغير مستقيم بما يكون موجبا للدليل فتامل قوله كما لا يحتاج فيها [illegible] الى الغير ان يجب
كما لا يكون نقصانا عبد العزيز قوله يلزم كمالا اه ان كانت الصفة الزائدة كمالا لا نحو الواجب ان لا نقصانا
لا يحتاج اه اي الاستكمال بالغير قوله واجيب بانا لا نسلم ان ما لا يكون كمالا لا يكون نقصانا
تجويزه انا نختار الشق الاول ونمنع الملازمة بانه اي الشق الثاني بين لو لم يكن شيء لا يكون
كمالا ولا نقصانا او نختار الشق الثاني ونمنع الملازمة بابداء الشق الثالث الى آخر ايضا
يعني لو كانت الصفات كمالا لا يلزم الاستكمال بالغير لانا نقول انها [illegible] الذات
ونمنع ان ما لا يكون عين الشيء يكون غيره بل لا يكون عينا ولا غيرا كالصفات تعالى ولو سلم
ان ما لا يكون عينا يكون غيرا فلا نسلم امتناع الاستكمال بالغير اذا كانت تلك الصفة
ناشئة عن الذات ودائمة بدوام الذات بل ندعي ان الاستكمال بمثل هذا الغير
غاية الكمال قوله ان ما لا يكون اه يجوز ان يكون شيء لا يكون كمالا ولا يكون نقصانا لابد
لشيء من دليل عبد العزيز قوله ولو سلم اه هذا التسليم متعلق بقوله ان ما لا يكون عين الشيء يكون
غيره لا بقوله ان ما لا يكون كمالا لا يكون نقصانا انتهى قوله ولو سلم اه هذا التسليم يتعلق بها
للشق الاخير وهو ان ما لا يكون عين الشيء يكون غيره يعني لو سلم التغاير فالتعدد يجيء
فيما سياتي في هذه الصفحة فان قيل تسليم التغاير صحيح لانه مذكور في المتن اما التعدد
فلا ذكر له قلنا هو يلزم من التغاير فانه ليستلزمه فتامل عبد العزيز قوله ولو سلم فلا نسلم اه
حاصل السند انه يخص الحوادث التسليم ان المحال هو استفادة صفة الكمال من غيره
لا استفادته [illegible] بصفة كمالية [illegible] اللازم من مذهبنا هو الثاني لا
الاول ثم قال بل يمتنع حال تاثيره تعالى [illegible] قدرة [illegible] لكان بالقدرة والاختيار
يلزم المحذور [illegible] صفاته [illegible] وصدورها [illegible] كان بالايجاب يلزم كونه تعالى

موجب بالذات فلا يكون الذي نقصانا [illegible] ان يتصف به بالتمام [illegible]
مصنوعاته ودعوى ان ايجاب الصفات محال وايجاب غيرها نقصان [illegible]
انتهى عبد العزيز قوله الثالث وهو للمعتزلة اه يعني لو لم يتصف الباري
بالعلم لثبت له العالمية ولا بد ان يكون واجبة اذ لو لم تكن لكانت مسبوقة
بالجهل ولافتقر الى فاعل يجعله عالما لان ما هو مسبوق بالغير لا بد له من فاعل
وكلاهما عليه تعالى محال ولما كانت واجبة لا تعلل لان ضابطة لا تعلل
بالعلم فيصح ان يقال عالم بلا علم والا لكانت معللة بالعلم بل هو عالم بالذات
بخلاف عالميتنا فانها جائزة مسبوقة بالجهل محتاجة في التحصيل الى كسب الجواب
لا نسلم ان العالمية امر وراء العلم ولو سلم فالعلم ليس علة لها بل لازم لها
ولو سلم ان العلم علة لها فلا نسلم ان الوجوب بمعنى كونها واجبة الوجود لذاتها
يمنع تعليلها به بل بمعنى امتناع خلو الذات عنها وهذا المعنى مراد في جميع صفاته
تعالى وهو لا ينافي كونها معللة بصفة ثابتة على الذات فان اللازم للشيء
قد يكون بلا وسط وقد يكون بوسط ومن ادعى خلاف ما ذكرنا فعليه البيان
قوله كما راي مثبتي الاحوال اه اي مثبتي الواسطة بين الوجود والعدم وهي المسماة بالحال
قوله لصفة ثابتة نفي لصفة او نحو واجبة كالعلم والقدرة ونحوهما قوله لتمتنع اه وذلك
لان الصفة وحدها انها محتاجة الى موصوف فيمتنع اتصافها بكونها ذاتي
صرح به السيد السند عبد العزيز قوله قد يكون بوسط اه ومن ادعى فعليه البيان
فان احتياج الصفة الى صفة اخرى تعين المتنازع فيه فالاستدلال به مصادرة
على المطلوب كذا في المواقف وشرحه للعلامة الكرماني عبد العزيز قوله بالوجه الذي اه [illegible]

اختيار الشق الثاني ودفع المحذور الذي هو التعدد قوله او بشرط الاتحاد اه اي
بالذي يجب [illegible] بشرط الاتحاد [illegible] المعطوف محذوف [illegible] قوله ان يوجد اه
بان يكون احدهما موجودا والاخر معدوما قوله وتفسيرهما بالشيئين اشارة بهذا الكلام
الى ان في كلام صاحب التبصرة ايضا نوع خلل [illegible] ما ذكره الخ
الخيالي في حاشية شرح العقائد ان كون الشيء [illegible] وعدم تحققه بدونه النقيض
النقيضية ومغايرة الشيء لا يقتضي مغايرته لكل جزء من اجزائه [illegible] عبارة
الشيء [illegible] عبد العزيز قوله من الاسماء الاضافية اه فلا بد من المضاف
والمضاف اليه قوله فقال صاحب التبصرة وكذا تفسيرهما بالشيئين اعني تفسير الغيرين
بالشيئين من حيث ان احدهما ليس هو الاخر فاسد لانه يصدق على الكل مع الجزء
انهما شيئان من حيث ان احدهما كالكل ليس هو الاخر كالجزء وتمثيله بالعشرة
مع الواحد وزيد مع رأسه ليتضح ذلك ولم ينقل احد ان الجزء غير الكل الا
جعفر بن الحارث من المعتزلة ولم يعتبر قوله بل عد من جهال الامة وانما لم تكن العشرة
مع الواحد شيئين لان العشرة اسم لجميع الافراد [illegible] الكل جزء مع اعتبار [illegible] بحيث
لا يشذ منها واحد فلو كان الواحد منها غير العشرة لصار غير نفسه لانه فرد من العشرة
فلو اخرج منها لا يتم العشرة بدونه وايضا لو كان العشرة غيره يتم العشرة بدونه
[illegible] حاصل كلام التبصرة الاعتراض على تفسير الغيرين بالشيئين [illegible] بانه
يصدق على ما ليس منه ومقصود الشارح من نقل كلام الاعتراض عليه [illegible] جواب
حاشية شرح العقائد للخيالي ان كون الشيء [illegible] وعدم تحققه بدونه لو اقتضى النقيضية
لثبت المدعى [illegible] كذلك [illegible] بديهة العقل ومغايرة الشيء لا يقتضي

مغايرة لكل جزء من اجزائه صفة لنفسه فلا يلزم كونه غيرا له قوله وان يكون الوحدة
لان تحقق الكل لا يتوقف على الغير عليه الكل قوله كل شيء اه
والتفريع عليه قوله والقول ما قال الامام اه تقرير انه الغير لفظ فلا بد له من مفرد
بفرد كذا الاثنان لا بد له من مفرد والاثنين وهو ليس بمستعمل والغير مستعمل فالتعريف به لا
تعريف بالمجهول لعدم وجه الحجة ان عدم استعمال الاثنين لا يفرد اذ هو لفظ موضوع للمثنى
لانه موضوع من المفرد المثنى وتفسير الغيرين به ليس تفسيرا بالمجهول لانه مشهور قوله فظهر ان اه
هذا بمنزلة العدماء للكلام السابق والتفريع عليه لا احد قوله مع القول اه فان الصفات
متعددة ولا يتغاير بينها قوله مع القول اه اي من قول الامام الرازي قوله بالتغاير اه
انما قيد به لانه قد يوجد بدون التغاير بخلاف التغاير فانه لا يوجد بدون تعدده
لو سلم التغاير والتعدد او التعدد فقط بدون التغاير فلا نقول بتقدم الصفات
بل بازليتها او القول بازليتها لا يستلزم القول بقدمها او الازلية اعم من القدم
وهو اخص من الازلية ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم ان الازلي ما لا ابتداء
له والصفات كذلك وتقديم هذا الازلي للقائم بنفسه والصفات ليست
لانها قائمة بذاته تعالى قوله لو سلم معناه اه هذا التسليم والتنزل بعد قوله
اجيب بانا لا نم تغاير الذات مع الصفات ولا الصفات بعضها مع البعض وهذا الجواب
انفع لدفع الثاني ودفع المحذور بارتفاعه بعد الغير قوله ولو سلم معناه لو سلم التغاير اه
هذا التسليم والتنزل من بعد قوله واجيب بانا لا نم بتغاير الذات مع الصفات ولا الصفات
مع البعض وهذا الجواب [illegible] الثاني [illegible] فاقام قوله [illegible]
لما دفع المحذورات بارتفاعه [illegible] بل بنى كلامه على الشق الثاني على ان غير الحادث [illegible]

[illegible] قوله واما [illegible] ان [illegible] قديمة وقام قوله واما غير حادثة على تقدير [illegible]
قوله اي ان يكون حادثة فكانه قال واما غير حادثة فيكون قديمة فيلزم تعدد القدماء
وهو كفر بالاجماع وعلى هذا تقرير الجواب بطريقة الدرية ظاهر بان يقال لا نسلم تغاير
الذات مع الصفات ولا الصفات بعضها مع البعض ليثبت التعدد فان الغيرين هما
اللذان يمكن انفكاك احدهما عن الاخر مكان او زمان والصفات مع الذات
مع الصفات ليست كذلك ولانها لا يمكن الانفكاك بينها ولو سلم التغاير او التعدد بدون
التغاير فلا نسلم كونها قديمة ونفي الحدوث لا يستلزم القدم بل الازلية لان الحادث
هو المسبوق والازلي هو غير المسبوق والازلي اعم من القديم والقديم اخص منه اذ القديم
هو الازلي القائم بنفسه فالا يكون قائما بنفسه لا يكون قديما ولا شك ان الصفات ليست
قائمة بذواتها فلا يكون قديمة لو سلم ان كل ازلي قديم فلا نسلم ان القول بتعدد القدماء مطلقا
سواء كان ذاتيا او زمانيا كفر بالاجماع بل الكفر انما هو في القدم الذاتي بمعنى عدم المسبوقية
بالغير والصفات لها قدم زماني لا ذاتي فلا يكون كفرا لو سلم ان القول بتعدد القدماء مطلقا
كفر ذاتيا كان او زمانيا فلا نسلم ذلك في الصفات بل في الذوات خاصة اي ما
يقوم بانفسها فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يكفر النصارى ايضا لانهم ايضا جعلوا الاقانيم
الثلاثة التي ادعوا احدها صفات مثلكم لا ذوات قديمة فلا يكون القول بها كفرا بالاجماع
قلنا النصارى وان لم يجعلوا الاقانيم القديمة ذوات لكن لزمهم القول بذلك حيث جوزوا
الانتقال عليها وقالوا ان اقنوم العلم قد انتقل بجسد المسيح عليه السلام [illegible]
[illegible] بطريق الامتزاج كالخمر بالماء عند الملكانية وبطريق الاشراق كما تشرق الشمس
من كوة على بلور عند النسطورية وبطريق الانقلاب لحما ودما بحيث صار الاله هو المسيح عند

اليعقوبية الى النسطورية والملكانية في ذلك قوله تعالى وما من اله الا اله واحد
تعالى ولقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة ح هو صدق عليهم انهم كانوا يقولون بالهة
ثلثة وذوات متعددة للصفات وقد نقل بعض المحققين ان اوائلهم يقولون بالهة
ثلثة والاواخر منهم لما راوا تلك المقالة شنيعة جنحوا منه الى القول بوحدة مع ثبوت
ثلاث صفات جوهرية له وهي اقنوم الاب هو الوجود واقنوم الابن وهو الحيوة واقنوم
العلم وهو الكلمة والاقنوم بالسريانية الخاصة الجوهرية وهذه الاقانيم لو
لم يكن جواهر لم يحمل على الله تعالى مواطاة لانه تعالى عندهم جوهر بمعنى القائم
بنفسه الغني عن المحل وهذه الصفات على الجوهرية واحدة بالذات بمعنى
ما صدقت هي عليه شيء واحد ومن هنا صح لهم القول بالتثليث والالف [illegible]
واما التوحيد قال فاضل عبد العزيز قوله مطلقا اه اي ذاتيا كان او زمانيا وقوله بالاجماع
يشير الى انهما من قال بالكفر في مطلق التعدد وقوله وقدم الصفات اه واعلم ان بحث
الصفات من اعظم المشكلات وابهى المعضلات ولذا كثر فيه الاقاويل وتشتت فيه
التعليل بل تحير الفكر فيها عليلا ولم يرشد فيه من الطلاب قليلا ولصعوبة هذا المقام ترى
انه كم زلت فيها للاقوام اقدام فذهب الحكماء والمعتزلة الى نفيها اما الحكماء فلئلا
يلزم كون الواحد الحقيقي فاعلا وقابلا لان قبول الصدور عن ذات الواجب تعالى والاستكمال
بالغير والانفعال والتاثر عنه والاحتياج اليه في الصفات الحقيقية اي قبل الصدور ها
عن الغير ولزوم التسلسل في بعض الصفات وتعدد الواجب [illegible] اما المعتزلة فلئلا
يلزم تعدد القدماء ان كانت قديمة وكون الواجب محل الحوادث ان كانت حادثة
وذهب الكرامية الى نفي قدمها لانها لا يتصور بدون المتعلق والمتعلق حادث مع انه

وانها صدورها [illegible] كونه تعالى محلا للحوادث وذهب علماء ما وراء النهر الى نفي عينيتها
وغيريتها لئلا يلزم تعدد القدماء وذهب جمهور المتكلمين ووافقهم متاخروا الاشاعرة
الى مغايرتها للذات وامكانها ومنعوا البطلان بتعدد القدماء مطلقا واستلزامها للامكان
للحدوث والتزموا صدورها عن الذات بالايجاب وخصصوا كون علة الاحتياج
هو الحدوث بغير الصفات ولا محذور فيه من حيث كونه تخصيصا للقاعدة العقلية
كما توهم لان القاعدة لا تشملها فالعقل يخصص القاعدة كما يخصص الحكم بزيادة
الوجود والتشخص وسائر الصفات الكمالية على الماهية بغير الواجب [illegible]
عند الحكماء والكلام فيها من كل جانب طويل ولا يتم قال مولانا جلال الدين المحقق
العلامة والمدقق الفهامة ان مسئلة زيادة الصفات وعدم زيادتها
ليست من الاصول التي يتعلق بها تكفير احد الطرفين ونقل عن غيره ان
والنصوص الشرعية لا تدل الا على كونه عالما وقادرا الى غير ذلك مطلقا دون كونه
بالعلم مع الوجه الذي اثبته اهل السنة ونفاه المعتزلة ولا دلالة للنص عليه لا
اثباتا ولا نفيا لكن العلامة التفتازاني اثبت ان النصوص تدل على كونه تعالى
عالما بالعلم حيث قال انزله بعلمه ولا يحيطون بشيء من علمه ولقد اخبرناهم على علم
فثبت ان الله عالم بالعلم ولما ثبت في العلم ثبت في سائر الصفات اذ لا قائل
بالفصل هذا ما تيسر لي من كلام القوم قال فاضل عبد العزيز قوله بغير كونها غير مسبوقة اه
لا بمعنى عدم المسبوقية بالغير اي الذات الصفات من متعددة من واحد الصفات [illegible]
تكفير النصارى وان لم يجعلوا الا جواب سوال وهو ان قيل لما تقرر ان القول بتعدد القدماء
بمعنى قائمة بنفسها كفر ينبغي ان لا يكفر النصارى لانهم جعلوا الاله ذاتا واحدة بل
ثلثة اقانيم الصفات وهذا يلزم [illegible] الجواب ان الاقانيم

الثلثة القديمة ذات لكن لزمهم القول بانها ذات وهو انهم صرحوا بالاشتقاق لهم
هو لا يتصور في الصفات وانما هو من خواص الذوات بل الاخف ... عليه
اللزوم غير الالتزام والكفر انما هو اللزوم دون الالتزام ونفيها اللزوم والجيب بان
لزوم الشي مع العلم بلزومه التزام فيلزم الكفر قوله لكن لزمهم اه قيل والاعتراض عليه
بان اللزوم غير الالتزام ولا يعلم كفر الا بالالتزام وجوابه ان لزوم الكفر المعلوم
كفر ايضا ولذا قال في المواقف من يلزمه الكفر ولا يعلم به فليس بكافر ولذلك
ان لزوم الذاتية لا اشتغال من اجلى البديهيات على ان قوله تعالى شاهد
صدق على قولهم بتثليث الالهة فتامل عبد العزيز قوله وما من اله الا اله الصواب
حذف قوله وما من اله الا اله والاقتصار على الاكتفاء بقوله لقد كفر الذين
قالوا اذ الشهادة انما هي فيه قوله شهد اه وجه الشهادة ان الله تعالى
لا يكون ثالث ثلثة الا اذا كانا ذاتين ولا يخفى ان الشهادة تتم بقوله تعالى لقد كفر
الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة لتصريح نسبة القول من الله تعالى اليهم ولا حاجة
في تمام هذه الشهادة الى قوله تعالى وما من اله الا اله واصح ان الاشتغال
عليه ولا يظهر وجهه فتامل عبد العزيز قوله فاين هذا اه اي قول النصارى المشهور
بالذوات الثلثة من قول اهل السنة وهو انه ذاتي واحد له صفات كمال قوله
تعالى واما التمسك له اي تمسك نافي الصفات بانه لو اتصف بالصفات لزم
التركيب في حقيقة الالهية وبان القدم اخص اوصاف الاله الكاشف
عن حقيقته فلهذا التركيب فلو كانت قديمة لكانت اله وبانه لا دليل على
الصفات فيجب نفيها وبانه لا يعقل من التقييد الا التبعية في التحيز فيلزم
تحيز الباري فضعيف فتامل قوله ان القدم فهو ... اه وانما لم يكن القدم الخ

مع الاضافة لانه قد يكون من اوصاف الصفات قوله اذ به اه وذلك
لان غيره مخصوص بالحدوث بخلاف تعالى مختص بالقدم قوله هو القدم اه والقدم
وصف كلي اي الاوصاف قوله بل هو الوجود اه لا يقال الكلام في المشتقات
والنزاع لم يقع فيها بل انما هو في مبدأ الاشتقاق من العلم والقدرة ونحوها
فتامل عبد العزيز قوله نحو ذلك اه من المحمولات بالمواطات كالحي
قوله والنزاع لم يقع فيه اه بل فيما هو محمول بالاشتقاق من العلم والقدرة
قوله والجواب على المقدمتين اه وهما انه لا دليل على هذه الصفات وما لا دليل
عليه يجب نفيه قوله والانتقاض الخ لمستلة والمراد به ان ... احدهما لو كوعا
والاخر محمولا لا يصح الحمل قوله اذ اما اه لزم قيام المعنى بالمعنى بقاء في الصفات
والدفع بانها لا تتصف بالبقاء او باقية ببقاء الذات او ببقاء في نفسها
ضعيف قوله صفات قديمة اه يعني الكلام في ان له صفات قديمة و
القديم هو الباقي وان البقاء صفة زائدة على ما هو موصوف به وقائمة به
والعلم مثلا صفة ذاته تعالى قائم به وبقاء العلم صفة للعلم قائم به فيلزم قيام المعنى
الذي هو البقاء بالمعنى الذي هو العلم وعلى هذا القياس سائر الصفات قوله بل استمرار
او وجود ذلك الشيء في الزمان الثاني فلم يلزم قيام المعنى بالمعنى قوله بل استمراره
وعدم زواله وتحقيق الوجود من حيث النسبة الى الزمان الثاني وحيث
قوله وجد فلم يرد انه حدث فلم يستمر وجوده ولم يكن ثابتا في الزمان الثاني
... قوله الصفة بالبقاء اه يعني ان بقاء الصفات وبقاء الذات
والبقاء متحدة وذلك لان الصفات ليست غير الذات على ما هو المشهور
واعترض بان الصفات ليست عين الذات ... فهي غير الذوات

فكيف يكون بقاء الذات والصفات واحدة وظاهر ان البقاء القائم
بالذات غير البقاء القائم بالصفات التي هي غير الذات قوله
فيلزم منه انه لا دليل ان الصفات ليست عين الذات قوله لا تتصف اه يريد
ان صفات الله تعالى ليست غير الذات عندكم مع بعضها لا يتصف بالبعض
مثلا ان الذات متصفة بالعلم والقدرة والحيوة وغير ذلك فعلى قياسكم
حصل بقاء القدرة بالذات بقاء للصفات يلزم ان يكون القدرة متصفة
بالعلم والحيوة والعلم بالقدرة والحيوة وكما لا يصح اتصاف الصفات
بعضها ببعض مع وجود العلة المذكورة فيجعلها متصفة بالبقاء دل
على عدم اتصافها بالبقاء ايضا فظهر ان الاتصاف الذي يدل على
هذا ان عدم [illegible] ان بقاء الذات الى الصفات محال قوله ولهذا لا
يخفى فتامل عبد العزيز قوله لا يتصف بعض الصفات اه من عدم اتصاف
بعض صفات الذات بالبعض مع رفع التغاير بينها وبين الذات قوله
فظهر ان علته اه اذ لو كان علة الاتصاف المذكور هو تغايرها لزم اتصاف
الصفات لصفات بالذات لانها ليست غير الذات فانتفت
عنها علة الاتصاف بخلاف الوجه دليل الاتصاف عدم الغيرية فانه
لا يلزم منه المحذور اذ هي موجودة في الصفات مع الذات لكن
هي موجودة في العرض مع الجوهر فانها ليست عين الذات كما انها
ليست غيرها فتامل عبد العزيز قوله فهو نفسها اه فلو كان غيرها لزم قيام
المعنى بالمعنى قوله ونحن [illegible] والقدرة والارادة التسلسل قوله وهذا اه
ان كون البقاء [illegible] والبقاء التي هي صفة كالعلم قوله كالعلم اه جواب

هو جواب سؤال على قوله ان بقاء الله تعالى الخ وتقريره انه لا يجوز قيام المعنى
الواحد بذاتين مختلفين في وقت واحد فكيف البقاء قائما بذاته وصفاته
وتقريره ان يكون الجواب ان المراد بذاتين مختلفين ان يكون كل منهما
مستقلا بنفسه وعدم جواز قيام المعنى انما هو بتلك الذاتين وليس
هنا ذاتان مختلفان بل احدهما اعني الصفة قائم بالاخر فلم يكن
البقاء قائما بذاتين بخلاف قيام الحركة بالمتحركين فانهما مختلفان
ذاتا فلا يجوز حصول متحركين بحركة واحدة واسودين بسواد واحد
قوله لكن احدهما اه هو الصفة قوله حكم لو ذا اه وهو الذات قوله يلزم اه
تقريره انكم لما قررتم ان البقاء العلم نفس العلم زال تلك الشبهة اعني قيام
المعنى بالمعنى لكن يرد عليه اخرى وهو ان الشيء انما يتصف بصفة اذ
يوجد فيه باخذ اشتقاقها فان شخصا لا يوصف بصفة بالقائم الا
اذا وجد فيه القيام فالبقاء اذا كان نفس العلم كان العالم متصفا به كما
كان متصفا بالعلم فيلزم ان يكون الذات عالما بما هو بقاء كما كان عالما
بما هو علم وان يكون العلم باقيا بما هو علم وبطلانه ظاهر بل العلم
انما يكون باقيا بما هو بقاء لا بما هو علم قوله انما يكون عالما اه لكن
[illegible] وعين العلم فلزم ان يكون الذات كما هو عالم بالعلم يكون عالما
بالبقاء وكذا الحال في القدرة فتامل عبد الحكيم قوله حققنا انه تحرير الجواب

انا ماهية الاضافة فلا يرد الحال وهو ان البقاء [illegible]

للعلم والعلم مضاف للذات فيكون العلم باقيا بما هو بقاء

لا بما هو بقاء الذات والحال انما هو اضافة العلم والبقاء الى الذات

قوله بما هو بقاء له اه اذ البقاء نفس العلم فيكون الذات عالما بالبقاء

كما هو عالم بالعلم وقس على هذا قوله فح اه اي حين كان التعلق

الصفات عينها عند الغير قوله كذلك اه اي قادرا بالقدرة قوله

واللازم باطل فيه منع قوله احدها انه لم اه تقريره انا راينا ان

قدرة العباد مشتركة في انها غير صالحة لخلق الاجسام وعدم صلوحية

قدرهم لخلقها حكم مشترك بين جميعهم والحكم المشترك يجب ان يكون له

علة مشتركة ولا علة مشتركة بينها الا كونها قدرة فلو كان البارى

تعالى ايضا قدرة لم يصلح لخلق الاجسام لان علة عدم الصلاحية

موجودة فيها ايضا قوله مشتركة اه بين جميع العباد قوله وثانيهما اه

تقريره انا راينا ان القدرة الحادثة مختلفة اختلافا ظاهرا لا خفية

فيه فلو كانت للبارى تعالى قدرة لكانت لها مماثلة لاحدى قدر

العباد ومخالفة لها وعلى كل تقدير لا تصلح لخلق الاجسام اما اذا

كانت مماثلة لكانت مثلها وهي لم تصلح لخلقها فكذا هي وكذا اذا

كانت مخالفة قياسا بالمخالفة [illegible] قوله وليست تلك المخالفة اشد اه

فيه منع تامل [illegible] قوله في ذلك اه المخالفة قوله لان لها [illegible]

[illegible]

الضمير يرجع الى قدر العباد وكلمة منها قوله والجواب انا لا نسلم اه

اي الجواب عن الوجهين اي وجهي الملازمة اما عن الوجه الاول فهو انا

لا نسلم انه لابد للحكم المشترك من علة مشتركة بل يجوز ان يعلل الحكم

المشترك بعلل مختلفة لا بعلة مشتركة اذ لا يمتنع المشترك ما هو جائز عندكم

فيهما يجوز ان يكون العدم صلوح العباد على خلق الاجسام علة مخصوصة

لا مشتركة وان لم تعلم بها ولو سلم انه لابد للحكم المشترك من علة مشتركة

فلا نسلم ان ذلك منحصر في كونها قدرة بل يجوز ان يكون ذلك المشترك امرا

اخص بحيث يشمل قدر العباد ويوجد فيها كالحدوث والامكان ولا يشمل

قدرة البارى تعالى هذا واما الجواب عن الوجه الثاني فهو ايضا على اختيار

الشق الثاني منه فتقريره لا نسلم ان مخالفة قدرة البارى لقدر العباد

ليست اشد من مخالفتها فيما بين قدر العباد اذ يجوز ان تتميز قدرة الله تعالى

بخصوصية لا يوجد نوع منها في قدر العباد وهو كونه واجبا فيصلح بهذه

الخصوصية في القدرة على خلق الاجسام ولا يوجد تلك في قدر العباد

فلا يقدرون على خلق الاجسام ويمكن الجواب عنه باختيار الشق الاول

وهو انا سلمنا ان حكم الامثال واحد لكنه قد يختلف باللوازم والصفات

فيجوز ان يكون ذلك قوله اشتراك المختلفات اه هو الحكم المشترك

لخلق الاجسام اه وهو كونها قدرة حادثة وممكنة وهذا الشامل لقدر العباد ولا يشمل

قدرة الباري عبد الغفور قوله بينهما اه اي بين العباد قوله اخص وكذلك اه اي بدل
او اللامكان عبد الغفور قوله ولا يلزم ان يجتمع قدرتان اي تقدر العباد اه او حمله
قدرة العباد او قدرة الله تعالى قوله دونهما اه اي دون قدرة العباد
قوله كذلك اه اي لو كان عالمية بالعلم قوله تتعلق به اه واعلم انهم وان يكون
موجودا ان يكون تعلق علمه تعالى بطريق تعلق الذات لكن كلامهم هنا بطريق الالزام
على مثبتي الصفات فتأمل عبد الغفور قوله كما في عالمية اه يعني عالميته تعالى بطريق
تعلق الذات وعالميتنا بطريق تعلق العلم قوله كانا متماثلين اه واللازم يكونا متماثلين
قوله ان تعلقهما من وجه اه وهو كونهما عالمين بالعلم عبد الغفور قوله في القدم والحدوث اه
اي يكون كلاهما قديمين او كلاهما حادثين قوله كالوجود اه فانه لوجود في
الواجب قديم وفي الممكن حادث عبد الغفور قوله غير متناهية اه اي بالفعل قوله والا لزم
اي وان تعلق علم واحد لمعلومات متعددة عبد الغفور قوله كونه اه اي كون الباري تعالى
قوله مع الذهول اه اي مع ذهولنا عن تعلقه تعالى بالمعلوم الاخر قوله عن علمه اه اي عن علمه تعالى
قوله ولو جاز اه اي كون العلم الواحد قائما مقام العلوم المختلفة قوله علوم غير متناهية اه
وعلوم الله تعالى لا يجب ان لا تكون موجودة لان صفة الله تعالى لا تكون حادثة فيجب ان تكون
موجودة قائمة بذات الله تعالى فاذا فرض غير متناهية يجب ان يكون غير المتناهي موجودا
وهو باطل بالدليل المذكور عبد الغفور قوله غير متناهية اه لانه ما دخل تحت احاطة العلم
كان متناهيا بالضرورة قوله لان العلوم لا يلزم ان يكون موجودا اه بخلاف العلم فانه صفة ذاتية له

الله تعالى وهي ليست بحادثة فيجب ان يكون موجودة قديمة قائمة بذاته تعالى
فيلزم المحذور المذكور البتة عبد الغفور قوله ان يكون موجودا اه كالمعدوم بالفعل فانه معلوم
الله تعالى انه سيوجد او لا يوجد وما ليس بموجود في الحال غير متناه قوله عن
عن التعلق اه لا عن العلم الاخر قوله والمعارضة بالآيات اه مع انها لا تصح
معنى فان الآيات المثبتة مثبتة لخصوص ذات الواجب فهذه الآية على تقدير
تسليمه ينبغي على وجه الاستنباط ان المؤثر المتكلم لا يدخل في عموم حكم
نحو ان الله على كل شيء قدير فان الله لا يدخل تحت قدرته عبد الغفور قوله
المبحث الثاني في انه تعالى قادر اه واعلم ان الشيخ قدم بحث القدرة على سائر
الصفات جريا على العادة بخلاف العلم ولكل وجهة اما وجه تقديم القدرة على العلم
فلان ثبوت العلم يتوقف عليها كما ذكره في الوجه الثاني لثبوت العلم واما
تقديم العلم عليها فلعموم باعتبار التعلق والقدرة تتوقف تعلقها على تعلق
العلم واما تقديمهما على الحيوة التي هي المتقدم على الكل بالذات فلانه
القدرة لها مدخل تام في التاثير فلاجل ذلك نزل منزل الذات ووصف
بالمؤثرية في قولهم انها صفة مع ان المؤثر الحقيقي انما هو الذات فاستحق بذلك
التقديم على سائر الصفات ثم ان للقدرة عند الاشاعرة تعلقين تعلق ازلي
لا يترتب عليه وجود المقدور بالفعل فقدمه لا يوجب قدم المقدور وتعلق اخر
حادث يترتب عليه وجود المقدور وهذا التعلق انما هو على وفق الارادة وعند
الماتريدية ليس لها الا تعلق واحد وهو الحادث واما المتعلق الواحد هو الازلي واما

التعلق الى ذات فانما هو التكوين عندهم فتعلقات القدرة عندهم كلها ازلية
لما نفوا التكوين اثبتوا التعلق الحادث ايضا للقدرة ووصفوها بالحدوث
انما يصح عندهم لا عند الماتريدية بل الموصوف بها عندهم التكوين فتامل فان
هذا المقدم من الكلام ضروري ينبغي معرفتها في المباحث الآتية قوله المشهور اه اي
المشهور فيما بين المتكلمين والمتفق عليه فيما بين المليين ولكن الحكماء قالوا ان مشيئة
الفعل الذي هو الفيض والوجود لازمة له لذاته كلزوم العلم فيستحيل الانفكاك بينهما
فمعنى قولهم ان شاء فعل انه قادر مختار [illegible] وانما ترك اتبع تركه لكونه [illegible] انما
هو لازم لذاته وللخلف انه بموته ومناقضة لانه قول بالايجاب [illegible] الشرطية
الايجاب واجب الصدق اي بين لزوم الفعل لا لاجل الداعي قوله ان القادر اه فعند
المليين يصح منه ايجاد العالم وتركه فليس شيء منهما لازما لذاته بحيث يستحيل الانفكاك
عنه ولكن الفلاسفة نفوا هذا المعنى لاعتقادهم انه نقصان اثبتوا له الذي زعماهم
انه الكمال التام قوله وهذا اه اي المتمكن من الفعل والترك قوله عند خلوص اه اي خلوص
داعي الفعل مثلا ولا يكون هناك داعي الترك اصلا قوله الداعي اه اي دواعي الفعل
قوله بينه وبين الموجب وفي شرح حكمة العين اعلم ان معنى قول الحكماء بانه تعالى موجب
بالذات لا فاعل بالاختيار ان قدرته ليست بسبب داع يدعوه الى الفعل حتى يكون
القدرة فيه بالقوة ثم يكون خروجها الى الفعل بسبب مرجح لانه تعالى عندهم [illegible] قادرا
بالفعل ولم تخصيصه ما يفعله وانما فعل لذاته وخيريته [illegible] لانه لا داعي يدعوه الى ذلك
وقدرته عليه فمن حيث هو قادر عالم [illegible] بسبب [illegible] والفعل عنده [illegible]

داع وهو لا ينافي الاختيار بمعنى انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل بان الفعل
الصادر عنه تعالى صادر باختياره [illegible] فيكون قد فعل لانه شاء فلو لم يفعل ولكنه
لا يلزم انه لا يشاء لان الشرطية لا تستلزم صحة جزئيها فافهم ذلك انتهى قوله يجوز
رجح الفعل عنده اه يعني تمكنه من الفعل والترك وصحتهما عنه بحسب الدواعي وحاصل الجواب
قدم الصانع مع حدوث المصنوع لا يتصور الا في الفاعل [illegible] التخلف
فاذا ثبت حدوث الكل وصدور الكل عنه بلا واسطة ظهر [illegible] من
نفي ان تتعاقب [illegible] ناقص قوله في المصلحة اه واعلم ان الافعال الاختيارية
من حيث الذات لا تخلو عن مصلحة ومفسدة والفاعل المختار لا بد له من علم او ظن
او اعتقاد في ايقاع الفعل واذا اعتقد في الفعل مصلحة او مفسدة ثم لا بد
ان يحصل من الاعتقاد وباعثه [illegible] ثم لا بد من ارادة الفعل والترك بحسب ذلك الاعتقاد
فالارادة متفرعة على الاعتقاد وهو على المصلحة والمفسدة فمن نظر الى الاول جعل
الداعي عنه ومن نظر الى الثاني جعل عبارة عنه ومن نظر الى الثالث جعله عبارة عنه
ولكل وجهة فتامل لكن الشارح اعترض على الاولين بان جعل الدواعي نفس المصلحة
ليس بمستحسن اذ ربما يعتقد الانسان [illegible] المفسدة مصلحة فيترتب عليه [illegible] المفسدة
المصلحة فالداعي هو المصلحة المدركة ادراكا لا المصلحة في نفس الامر [illegible]
ان يكون مباينا للواقع بان ليس المراد بالمصلحة النفس الامرية بل المظنونة [illegible]
ولكن لكن القول الاخير فتامل عبد العزيز قوله ثم الاصل المعول عليه اه [illegible] ان

يراد المدعى ان الله تعالى قادر والاصل المعول عليه في اثبات هذا الدعوى
صانع قديم لا صنع حادث وانما يثبت هذا الدليل الدعوى المذكور لان صدور الحادث
عن القديم انما يتصور بطريق القدرة والاختيار دون الايجاب اذ لو كان موجبا
يلزم تخلف المعلول الذي هو الحادث عن تمام علته وهو الواجب حيث وجدت
العلة في الازل بلا حصول الحادث لما في الازل لا يكون محل الحوادث فلا يتم هذا الاصل
المعول وهو انه تعالى صانع قديم لا صنع حادث الا بعد اثبات انتهاء سلسلة
جميع الحوادث مستندا الى الباري تعالى بلا واسطة حتى يكون له صنع حادث وذلك
الاثبات سے صانت ليس الا قديم الا الذات مع الصفات وان العالم الذي هو ما سوى
ذاته تعالى وصفاته حادث بجميع اجزائه وهو مستند الى الله تعالى بلا واسطة او بعين
امتناع ان يكون الرب تعالى موجبا بالذات وان يكون في سلسلة معلولاته قديم
مختار ليس بجسم ولا جسماني كالعقل الاول على ما زعم الفلاسفة مصدر عنه الحوادث
بحسب ارادته المختلفة اذ على هذا التقدير ايضا لا يلزم من ان الباري تعالى قديم
العالم ايضا الحادث او يكون في جزء معلولاته حركة سرمدية يكون جزئياتها الحادث
شروطا ومصححات مستندات في حدوث الحوادث على ما زعمت الفلاسفة اذ لو
جاز ذلك لامكن ان يصدر عنه كونه مع موجب حادث مشروط بشرط حادث قائم
بذاته تعالى مشروط بصفة اخرى وهكذا الى ما لا نهاية واذا ثبت حدوث ما سوى ذاته
تعالى وصفاته وثبت ايضا استحالة قيام الصفات المتعاقبة الى ما لا نهاية له بذاته تعالى

ثم الاستدلال المذكور بهذا الطريق لان اثر الموجب القديم لا يكون حادثا بلا تسلسل
الحوادث فان الصادر عنه بلا شرط قديم قدم الاثر لامتناع التخلف عن الموجب
التام فهذا التقرير قوله بطريق القدرة اه او بطريق الاختيار قوله هذا اه اي
هذا الاصل المعول قوله بهذا الا بعد اثبات اه وبعد اثبات التسلسل قوله وان العالم حادث اه
اذ لو كان جزء منه قديما لكان جميع الاجزاء الحادثة مستندة اليه لا الى الباري قوله هذا اه
اي بيان امتناع كونه موجبا بالذات وامتناع كون القديم المختار الذي يستند اليه
الحوادث في سلسلة معلولاته ما وافقنا عليه الخصم اي المعتزلة يعني انهم
وان لم يقولوا بالصفات لكنهم قالوا بامتناع هذين الامرين قوله او حركة اه عطف
على قوله قديم بلا احد قوله والخصم اه وهم المعتزلة قوله قال الامام الرازي اه تائيد له
وكون الحركة سرمدية موجدة قوله باوائل العقول اه اي بديهة العقول قوله لنعيم اي بانها
فانها حادثة لا ازليها قوله فانه ليس مخفيا بوجوه الا تتناهى اه فان ما دخل تحت الوجود
فهو متناه قوله لم يتصور اه لان كل منها مشروط بعطية الآخر فلا يتصور عطاء احد
ان يعطيه اه اي تكلم ذلك الكلام مخاطبه قوله محذوف مالا اذا قال اه فان الاعطاء صريح
يتصور بعد الاخر ثم فتم قوله فالحدوث ينافي اه اذ لو لم ينافيه فيما لا يتغير الحدوث وان
الحدوث ما لا اول فاذا لم يكن له اول لم يكن له حدوث قوله لكونه قادرا لزم اه وهذه اللوازم
الاربعة كلها باطلة اما الاول فباطل ضرورة واما الثاني فلما عرفت ان الممكن الحادث
محتاج الى المؤثر واما الثالث فلبطلان التسلسل واما الرابع فلان الموجب
التام ما يلزمه اثره وتخلف اللازم عن الملزوم محال وبانه يلزم الترجيح بلا مرجح في الفاعل

موجب فان وجود الحادث منه في وقته ليس اولى من وجوده قبله كذا في
المواقف فتامل عبد العزيز قوله ان لم يوجد اه اذ لو لم تكن موجبا لجوز تخلف الاثر عن المؤثر
التام عبد العزيز قوله بجهات الثلث اه لانه اذا استند الى مؤثر فلا يكون قديما ولا مستغنيا
الذي فلابد هناك من مؤثرات غير متناهية مع كونها مترتبة مجتمعة وهو تسلسل محال اتفاقا
ما الدليل منه قوله وان دفع اه قيل هذا برهان بديع لا يحتاج الى اثبات حدوث العالم
وقد تفرد به المص منه قوله فلابد اه في ذلك لان حاصله انه لو لم يوجد حادث لزم
نفي الحادث وان يوجد فان لم يستند الى مؤثر لزم عدم استناده الى مؤثر فتامل عبد العزيز
قوله فلابد من قديم اه وذلك لانه لو لم يكن القديم بلا واسطة للحادث وسائط لا تتناهى
لا القديم بلا واسطة وهو التسلسل الباطل قوله فيتوقف الكل اه فانتهاء الكل انما يتصور
اذا كان واحد منها واسطة فينتفي الثالث والثاني لا يتصور بدون الاستناد الى المؤثر
لانه حادث فلابد له من محدث فاستغني عن الثاني والاول ظاهر قوله ولهذا عدل اه
الاجل ان في التقرير الثاني مقدمات لا حاجة اليها قوله لزم قدم الحادث اه والتالي باطل
واما بيان الملازمة فهو ان الاثر للموجب القديم يجب ان يكون قديما منه قوله لكن توقف على اه
فيلزم التخلف عن الموجب التام وذلك الشرط الحادث يتوقف ايضا على شرط آخر حادث
ويلزم التسلسل والشرط الحادث متعاقبة مجتمعة وكلاهما محال منه قوله ثم انه لا يتم اه
لان كل واحد من تقريره المواقف موقوف على بيان ... لم يبين حدوث ما سوى ذات الله تعالى
وصفاته لجواز ان يصدر عن الباري تعالى على تقدير كونه موجبا قديم مختار ليس بجسم ولا جسماني
كالعقل الفعال عندهم ويصدر عنه الحوادث بحسب الارادة المختلفة فلا يلزم من

... اي بالباري قدم الحادث فتامل عبد العزيز قوله انا نختار تحقق ... يعني
مع ذلك ايضا انه لا يجب تحقق حوادث متعاقبة لا نهاية لها بذاته اذ لو جاز
ذلك لا يمكن ان يصدر عنه تعالى كونه موجبا حادث مشروط بحادث آخر
وهكذا الى غير النهاية فتامل عبد العزيز قوله او يبين له عطف على قوله ان يبين
منه قوله لا يستند اه بل يستند كل من الحوادث الى الباري تعالى بلا واسطة فلو
كان الباري تعالى موجبا لكان الحوادث اليومية المستندة اليه بلا واسطة او بها
قديمة وهو باطل قوله محفوظا اه استناده كذلك منه قوله محفوظا لا لكونه دائما اه اذ مع تقرير
هذا الاستناد جاز ان يكون المبدا الاول موجبا مقتضيا لوجود الحادث اليومي بتوسط
مادة قديمة بواسطة استعدادات متعاقبة مستندة الى تلك الحركة الدورية كما ذهب
اليه الفلاسفة حيث جوزوا التسلسل في الامور المترتبة اذا لم تكن مجتمعة
وزعموا ان الحركة اللازمة هي الواسطة بين عالمي القدم والحدوث فانها ذات جهتين
استمرار وتجدد فباعتبار استمرارها جاز استنادها الى القديم وباعتبار تجددها صارت
واسطة في صدور الحوادث عن المبدا القديم ولذا لم يجز هذا الاستناد فلو كان الباري
موجبا لكان الحادث اليومي المستند اليه بواسطة او بغير واسطة قديما فتم قوله تم
هذا الاستدلال بهذا الطريق ايضا منه قوله وذلك لا يتاتى اه حوادث لتوقف اللازم قوله ثم ... اه
مع ان الثاني في كل من الدليلين ... الثالث كذلك فان ما لم ...
هو التسلسل لان ما لم ينته الى القديم لم يتم اذ يجوز ان يكون بعدم الانتهاء في ضمن الدور
منه قوله الى قديم اه كما يقول الحكيم في استناده الحوادث الى العقل الاول القديم بناء على ان الباري

قوله وان لا يثبت اه عطف على قوله ان ينتهي الحوادث الى الجواز الى لا يثبت [illegible]
بل يكون كل حادث اه فيلزم التسلسل وهو باطل انتهى قوله فلا بد ان يكون واجبا اه اي صادرا
عما سوى ذاته وصفاته وثبت ايضا استحالة قيام الصفات المتعاقبة الى لا نهاية له
بذاته تم الاستدلال المذكور بهذا الطريق لان اثر الموجب القديم يكون بلا تسلسل الحوادث
فان الصادر عنه بلا شرط او بشرط قديم قديم قطعا لامتناع التخلف عن الموجب التام
كما عرفت نحو قوله فيهم تم الاستدلال اه على كونه تعالى قادرا او على امتناع الموجب.
قوله والا فلا وان لم يكن قادرا مختارا بل موجبا لزم احد الامرين التخلف او التسلسل
وكل منهما باطل قوله او لا لا اه اي او لا يوجب حادثا بلا واسطة بل انما يوجب بواسطة
فيكون كل حادث مسبوقا باخر لا الى نهاية فيلزم التسلسل او لا يوجبه اصلا فيلزم
التخلف قوله فيلزم اه والجواب انا نختار الشق الثاني ونقول كل حادث مسبوق
باخر الى ان ينتهي الى قادر مختار صادر عن الصانع الموجب كالعقل الاول عند الحكماء قوله
لا الى نهاية اه فيلزم التسلسل قوله فاما ان يكون بلا واسطة اه والجواب انا نختار انه بواسطة
قديم ولا يلزم قدم العالم لان ذلك القديم مختار صادر عن قديم موجب وبهذا الظهر
الجواب الثالث والخامس والسادس [illegible] قوله لامتناع التخصيص اه لانه ترجيح بلا مرجح
قوله بان اختصاصه اه بان اختصاصه بالمخصص هو ان يكون مشتركا بينه وبين غيره او بلا
مخصص والثاني والاول [illegible] ان يكون بنفسه ولا اول ممتنع [illegible] في بعض النسخ قوله [illegible]
يكون [illegible] قوله الرابع اه النظر ان هذا الدليل تحقيق للالزام لان القائل بالايجاب وهو
الحكيم [illegible] التقدم [illegible] الدليل [illegible] نقض على المعتزلة فانهم قائلون بان [illegible]

به عند الخصم ان ارتفاع الكل لا يوجب ارتفاع كل واحد فما حل قوله لكن ارتفاع الكل به
لا ارتفاع العالم مستلزم [illegible] قوله [illegible] شكل الكرة اه لان الطبائع بكل واحد من البسائط
في قوة بسيطة والقوة البسيطة اذا اثرت في المادة يكون شكلها الكرى كما في [illegible]
قوله النطفة بسيطة اه المراد بالبسيط ما يكون اجزاؤه متشابهة الاجزاء [illegible] يكون
جزؤه المقدار [illegible] بالشكل في الاسم والحد والبسيط بهذا المعنى قد يكون
مركبا من العناصر الاربعة كالدم واللحم لا يكون كالعناصر [illegible] كذا في شرح حكمة العين
[illegible] قوله وذلك مقتضى الطبيعة اه اذ لو كان مقتضاها لا يختص بعض
جوانبه بهيئة دون الاخر وذلك ترجيح من غير مرجح كذا في شرح حكمة العين [illegible]
قوله مع تشكل كرات اه نقل السيد السند في حاشية شرح حكمة العين عن الكاتبي انه قال
في شرح الملخص للامام الرازي ان هذا الاستدلال بحدوث الصفات على وجود الواجب لذاته
والظاهر الصفات الدالة على ذلك تكون النطفة حيوانا وتقريره ان تكون النطفة
حيوانا اما لجسميتها فيلزم ان يكون النطفة ابدا حيوانا وان يكون كل جسم حيوانا
حيوانا لاشتراك الجميع في الجسمية وبطلان التالي دال على بطلان المقدم او لامر حال فيها
فذلك اما ان يكون له شعور بما صدر عنه اولا والاول باطل لانا نعلم قطعا بان الانسان
حال كونه في غاية القوة والعلم لا يمكنه ان يغير جزءا من الجسم اجزائه في الخلقة و
الشكل فلان يعجز في حال كونه في غاية الضعف اولى والثاني باطل لان القوة
الموضعة في المادة البسيطة يكون متشابها فيكون بشكل الكرة ولان اختصاص ذلك
الجسم بتلك القوة الحالة اما الجسمية واما امر لازم لزم الاشتراك واما [illegible]
الرابع الذي يتكلم فيه اولا ولكل واحد باطل لما مر في القسم الثاني فتعين ان يكون
بسبب الملكة امر لا يكون محلا [illegible] ولا حالا فيه فنقول ذلك اما جسم [illegible]

قوله من الباطل اه ان من ذلك يقتضي طبيعة البسيط فيه الغرض

كالرحم من افراد الابوين وذلك باطل لان الرحم جزء الرحم ومن افراد الابوين ولان ذلك يلزم
افراد الابوين لا يكون منفتنة بها واما جسم غير جاسم كالانسان فلا يستلزم امر حقيقة
فيلزم التشابه او منع رفعه للعالم موثر مع رجوع اذا ضم اليه ان الموثر المختار في
اجسام ليس بجسم ولا جسماني لدلالة الدالة عليه وذلك يثبت المطلوب وهذا الكلام في
غاية التحقيق فتامل عبد العزيز قوله بكلا هذا وقولي فيه الاجماع فيلزم المولى الحقي في
المراد اجماع اهل السنة قوله وثانيها السدرة اه وانه غير المشهور لان المناقشة وهذه
الثلثة المناقشة في نسبة الاول قوله وهذه الوجوه اه فقد ظهر مما ذكرنا في ذيل الوجوه المذكورة
هذه المناقشات ثم اذا عول على الاصل المعول اندفع هذه المناقشات كما لا يخفى
على من تامل فتامل قوله لا يخلو عن المناقشة اه اما المناقشة في الوجه الاول
فيمكن ان يختار الشق الثاني بان يقال انه تعالى يوجب حادثا بواسطة امر قديم مختار ليس بجسم
ولا جسماني كالعقل الفعال عند الحكيم يصدر عنه الحوادث بحسب ارادته المختلفة فلا
يلزم من الايجاب الباري كون كل حادث مسبوقا باخر لا الى نهاية واما في الثاني
فيمكن اختيار الشق الاول وهو انه لا يكون بوسط قديم وهو المذكور انفا فلا يلزم
قدم العالم واما في الثالث فيمكن اختيار الشق الثاني وهو الانتهاء الى قادر مختار
قوله وهو المطلوب غير صحيح اذ المطلوب هو ان يكون ذلك القادر المختار هو الله تعالى ولم
يلزم ذلك مما ذكره بل اللازم هو الانتهاء الى القادر المختار ولا يلزم ان يكون ذلك هو
الله تعالى لجواز ان يكون ذلك معلولا لله تعالى كما ذكرنا او لا واما الرابع فان الملازمة
صحيحة لكن الثاني لا يجوز ارتفاعه فلا يلزم جواز ارتفاع الملزوم الذي هو المحال لان الممكن
بالذات قد يجب بالغير فلا يجوز ارتفاعه بالنظر الى علته فلا نسلم انه يجوز ان يكون احد

المستلزم لنفي الواجب بالذات هو الافتقار بالغير كالواجب ومعلوله الاول
فلا يلزم من امكان احدهما في مرتبة الامكان الاخر في مرتبتها ولما ورد عليه انه كيف
يجاب بان يتخلف المستلزم عن الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه
دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما اجابوا بان امكان
ارتفاع احدهما بالنظر الى ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه وانما يقتضي امكان ارتفاعه
نظرا الى الاخر لانه مستلزم تخلف المعلول عن علته التامة واما الخامس فما
ذكرنا في الثالث اي الاختصاص المذكور لقادر مختار ليس لم قلت انه هو الله تعالى
لم لا يجوز ان يكون ذلك المختار معلولا للواجب تعالى كالعقل الفعال عند الحكيم واما السادس
فيتمشى ما ذكرنا في الخامس هذا وما صدرنا به الكلام الذات والذهن [illegible] انا تحقق
ما ذكره الشيخ اولا من الاصل المعول في اثبات قادرية الباري تعالى يندفع به هذه
المناقشات بل جميعها لكمال دليل يصح بناؤه على ذلك الاصل المعول فكذلك
ادلة الاصحاب ايضا يصح بذلك الاصل المعول عليه فتامل تامل اذ لا سبيل الى
سهو الموضع الرشاد وملهما طريق السداد عبد العزيز قوله واما السابع اه اعني
اثبات كونه تعالى قادرا بالكتاب الناطق بالحق واثبات حقية الكتاب والتصديق
بكونه موجودا قادرا فيلزم توقف الشيء على نفسه ويمكن ان يقال في اثبات كونه
تعالى قادرا بالكتاب واثبات حقية الكتاب بتصديق الرسل والتصديق
الرسل بالمعجزات فان التصديق انما حصل بالمعجزات لضرورة [illegible] قوله واما الثامن اه
وذلك لان الدليل على كون المعجزة فعل الله تعالى هو شمول القدرة اذ لا دليل على
ان المعجزة فعل الله تعالى فلا يتم الاستدلال بالسمعيات على شمول القدرة كما ذكره
العلامة الدواني في شرح العقائد العضدية فتامل عبد العزيز قوله واما التاسع اه فلان

بذه المشاهدات وان كان الفعل يحكم بانه عالم قادر ولكن يثبت به الشرع

بل يحكم ان الصدور من البارئ قديم بطريق الايجاب والبواقي مستندة اليه كالعقول

ونحو ذلك الدون عند الحكيم قوله الاول لو كان البارئ تعالى فاعلا بالقدرة والاختيار

تقرير دانه فاعل بالايجاب لا بالاختيار لانه لو كان فاعلا بالقدرة والاختيار

فيتعلق قدرته باحد المقدورين المتساويين بالنظر الى نفس القدرة دون الاخر

فتخصيص الجسم بشكل معين ولون مخصوص دون ما عداه من الاشكال والالوان

اما لا لداع فيفتقر الى مرجح من خارج يترجح به هذا دون ما عداه ولا يجب

ان لا يجب ذلك الفعل مع وجود ذلك المرجح والا لزم الايجاب بل يجوز

معه ذلك الفعل ~~تارة وجود ذلك المرجح تارة~~ وضده ايضا فيحتاج الى

مرجح آخر فينتقل الكلام في ذلك المرجح فيلزم التسلسل في المرجحات واما

لا لداع فلا يفتقر الى مرجح ويستغني عن المؤثر فيلزم الترجيح بلا مرجح ووجود الممكن

بلا مؤثر فينسد باب اثبات الصانع لان مبناه على امتناع الترجيح بلا مرجح و

امتناع وجود الممكن بلا مؤثر كما يجيء في اول مبحث اثبات الذات قوله لانا اه

تقريره انا لا نم ان كون تعلق القدرة باحد مقدوريه المتساويين لذاتها

ترجيح بلا مرجح بالمعنى الذي تقول وهو تخصيص من القادر المختار بلا مرجح او بلا داع

جائز عند الجميع لا يشكره احد فيها لكون بعيد ولا يلزم من احوال الترجيح بلا مرجح او

بلا داع جواز الترجيح بلا مرجح او بلا مؤثر فلا يلزم انسداد باب اثبات الصانع

والحاصل ان المستدل لم يفرق بين الترجيح والترجيح فوقع فيما وقع قوله ولا يجوز اه

ولهذا ذلك لان ما ذكره المواقف دعوى فيحتاج الى اقامة الدليل وما ذكره بيانا مع

وسنده فيكون الاستدلال منصب المنع فهو يحتاج الى الدليل فتامل ثم كون قوله

يتعلق القدرة باحد مقدوريه لذاتها خلاف المعتزلة ان القدرة نسبتها الى الضدين

والى الوقتين على السواء ولذا احتيج الى اثبات الارادة لترجيح تعلق القدرة باحد

الضدين وباحد الوقتين ولا ادري كيف ذهب الامام الى هذا الكلام ثم كيف وافقه

صاحب المواقف فتامل عبد العزيز قوله ولا يخفى ان الجواب بان المرجح هو الارادة

قوله ولا نم هذا المنع باعتبار الشق الثاني قوله وحاصل هذا اه وهو انه ان كان جامعا

لجميع شرائط وجب الصدور عنه سواء كان بالايجاب او بالاختيار وان لم يكن جامعا

فلا الصدور عنه اصلا موجبا كان او مختارا قوله انه لو سلم امتناع عدم له وان كان هذا

المنع ضعيفا لان حاصله انا لا نسلم امتناع عدم الاثر عند تمام المؤثر فان المختار

ان يفعل بعد تمام شرائط التاثير وان لا يفعل بان لا يريد فعله ويرد عليه انه لم يتم

شرائط التاثير فان من شرائطه هو ارادة المختار فاذا لم يوجد لم يتحقق الشرائط

بان عن واذا وجد فلا يمكن للمختار ان لا يفعل وتحصيل الايجاب لم يعتمد عليه وذكره تخمينا

فتامل عبد العزيز قوله فان الوجوب اه يعني ان الفعل الذي وجب باختيار المختار يحقق به اختياره

ولا ينافيه لانه لم يخرج عن حد الامكان لانه بحيث لو شاء لترك قوله بالاختيار اه

قال السيد السند قدس سره التحقيق ان الملاك في انه تعالى مختار او موجب خلاف نقل

فتامل عبد العزيز قوله يختلف المذهب اه بين الموجب والمختار وهو ان الوجوب في الموجب

مقتضى ذاته وفي المختار باختياره قوله والايضا العدم اه وحينئذ يكون العدم مقدورا ويكون

الوجود ايضا مقدورا فلا قدرة اصلا عبد العزيز قوله ان الفاعل اه المختار الاول

على القول بان الترك مقدور والثاني على نفيه عبد الحكيم قوله والجواب اه حاصله
ان مصحح كون العدم مقدورا ان استمرار العدم مقدور بمعنى انه ان شاء ابقى العدم على
عدمه بان لا يفعل وان لم يشأ لم يفعل بان يفعل فينقطع العدم قوله وذلك اه
اي بقاء العدم وانما المستحيل ايجاده قوله وهذان الوجهان اي الثالث والرابع
اما الرابع فظ واما الثالث فان يقال ان الفاعل ان كان موجبا جاز ان يجب
صدور الفعل والاقتضاء والفاعل لابد ان يكون حادثا او واجبا ان كان ظاهر عبارة
الشرح يقتضي الى الواجب قوله اشار اليهما صاحب اه انظر اراد بهذان الوجه الثالث والرابع
وهما اللذان اوردهما صاحب المواقف بطريق السوال والجواب لكن الدلالة على
نفي كون المؤثر قادرا اعم من ان يكون واجبا كان او مختارا انما يظهر في الرابع فقط لا في
الثالث كما يظهر من التامل في هذا الكتاب وفي المواقف مع الشرح ايضا فتامل عبد الحكيم
قوله تنبيها على ان الاصح الحكماء اه قال السيد في تعليقه ذكر المص سائر الوجوه بطريق السوال
والجواب ومقتضى الطريق ان يقول الثاني والثالث اما العدم السابق اليه او الثاني انه
ذكر في صدر المبحث وهو قوله اصح الحكماء بوجوه الاول كذا قوله بوجوه اه وفيه اشارة
الى ... النظم لان ذكر الوجوه في الاجمالي والاقتصار على الاول في التفصيل وذكر الثاني والثالث
بطريق السوال والجواب الدال على انهما من تتمة الاول يوجب الانتشار والخلل فتامل عبد الحكيم
قوله ان كان الفعل اولى به اه ونوقش بان حصول الاولوية في نفس الامر لا يخرج
عدم حصولها ان كانا متساويين بالنسبة الى الفاعل يكون ايجاده عبثا وان كان حصوله
اولى له يلزم الاستكمال بالغير فكان قوله ان سر جوابه بانه يرشح للاول

من هذه المناقشة فتامل عبد الحكيم قوله جواز كون الازلي اثرا اه اما كون الازلي اثرا
للموجب فجائز كالعقل الاول عندهم قوله انما كان ممكنا اه في الازل قوله قدرة وجوه القادر
في الازل قوله فهو الثاني اي جواز كون الازلي اثر القادر والمراد بكونه اثر القادر الخ
في الازل قوله في الازل اه وهذا احتمال في الدليل ايضا كذلك قوله والجواب اه حاصل الجواب
ان الممكن في الازل يجوز ان يكون اثر القادر الموجود في الازل لا يجوز ان يكون اثرا
للقادر والامتناع وقوعه في الازل نظرا الى وصفه ~~الازلي~~ استناده الى القادر لا ينافي
امكانه في الازل فان الامكان لذاته يجامع الامتناع بوصفه قوله بمكنته الترك والفعل اه
اي بمكنته الترك والفعل في الواجب والممتنع قوله والفعل في الثاني اه اي الجواب ان الواجب
الفعل والممتنع فيه الترك والواجب في الممتنع الترك والممتنع الفعل قوله والجواب انما اه
حاصل الجواب ان المقدور ممكن الوضع نظرا الى ذاته وواجب الوقوع باعتبار تعلق
علم الله تعالى به بانه يقع في ذلك الزمان ومثل هذا الوجوب لا ينافي الايجاب قوله غير متناهية اه
اي غير موصوفة بالتناهي لا ذاتا ولا تعلقا فالمعنيين الاول ليس للاول والثالث للثاني
قوله لا يحتاج الى التعرض اه لان التناهي من خواص الكم ولانه اذا القدرة يجب ذاتها في الكيف
فيسلب عنها التناهي قوله لا تقبل حيث اه يعني ان تعلقها لا ينقطع عند حد لا يمكن تعلقها بما وراءه
ذلك الحد وان كان ما يتعلق به الفعل متناهيا تعلقها متناهية بالفعل ولا متناهية
بالقوة دايما كذا في شرح المواقف قوله بهذا الذات اه لوجوب صفاته الى الذات قوله وامتناع اه
لان الوجوب والامتناع لذاتيهما يخرجان عن المقدورية قوله ولا انقطاع لها اه فكيف
ينقطع القدرة قوله وبهذا استدلوا اه اي بهذا الدليل الثالث استدلوا على شمول قدرة الله

تعالى لكل موجود ممكن اذ جميع الممكنات متصفة بالامكان المصحح للمقدورية ونسبة الذات
الى الجميع على السوية فيكون كلها مقدورة الله تعالى ومما اورد على هذا الاستدلال ان
استلزامه لشمول القدرة ممنوع لجواز اختصاص بعض الممكنات بشرط او مانع لا يوجد في
البعض الاخر فيكون بعضها داخلة في القدرة دون البعض الذي لا يوجد فيه الشرط
او وجد فيه المانع اجيب بان هذا انما يتم لو كان للممكنات قبل الوجود تمايز في نفسها
لتخصيص البعض بشرائط التعلق وموانعه دون البعض وليس فليس وهذا الجواب ضعيف لانه
انما يتم على مذهب اهل الحق القائلين لان المعدوم ليس بشيء ولا هو نفي محض بلا امتياز
في افراده اصلا فلا تخصيص قطعا فلا يتصور اختلاف في نسبة الذات الى المعدومات
بوجه من الوجوه ولا مادة له ولا صورة بخلاف المعتزلة والحكماء فعلى قاعدة
اهل الاعتزال جاز ان يكون لخصوصية بعض المعدومات الثابتة المميزة ما نوع من التعلق
المقدرة به وعلى قانون الحكماء جاز ان تستعد المادة لحدوث ممكن دون آخر فعلى
التقديرين لا يكون نسبة الذات الى جميع الممكنات على السوية هذا بالتخصيص بالنسبة الى
الجواهر قيل وكذلك في الاعراض والنفس لا بد من مجانس الاجسام لتركبها من الجواهر الفردة
المتماثلة الحقيقة فلا يكون اختصاص بعضها ببعض الاعراض الا بارادة الفاعل المختار
دفع تخالفها جاز ان يكون ذلك الاختصاص لذواتها فلا قدرة على البعض ايجاد آخر
منها وعند اول الكتاب ان التجانس مذهب المحقق والتخالف مذهب المحققين فتامل في الجواز
قوله هذا الضعف الا انه لا يتم مذهب الخصم قوله وهذا ضعيف لما سبق من المحققين
مثل صاحب المواقف والسيد السند والمدقق الدواني ان هذا الاستدلال على مذهب المحقق
من اهل المعتزلة والحكماء اقوى الى ان اراد ولكن هذا الاستدلال لا يتم عليهم لانهم قائلون

قائلون باختصاص بعض الممكنات بالشرائط والموانع فلا يكون نسبة الذات الى جميع
الممكنات على السوية اقول فخواصهم بان ذلك الاختصاص يؤدي الى عجز القادر وتخصصه
حيث يحتاج الى حصول الشرط وارتفاع المانع وهو مما يجب تنزيه الله تعالى عنه ولو سلم انه
ليس بنقص فلا يخل بالشمول لان الممكن مع ذلك المانع وعدم حصول الشرط ليس من
قبيل المحال فلم يبق ممكنات تخرج من حيطة شمول القدرة فالحاصل ان اختصاص الممكن
بشرط وارتفاع مانع يلزم النقص الواجب تنزيه الله تعالى عنه واما خروج المخصوص
عن الامكان بدخوله في المحال وعلى التقديرين فلا يخل بشمول القدرة للممكنات
فيتم الاستدلال عليهم وان ارادوا انهم لا يمكنهم الاستدلال بهذا الدليل فاقوالهم
ليسوا بقائلين بشمول قدرة الله تعالى فلا حاجة لهم الى الاستدلال على ذلك فالحكم عليه
بالضعف والاولوية التمسك بالنصوص مما لا يليق بعبد العزيز قوله اهدى اه يعنون به
الشيطان قوله واتباعه اه من المعتزلة قوله وسائر القبائح اه اذ الجهل مع العلم بجميع
قوله والجور لا نسلم اه يمنع بطلان التالي فيه لا نسلم ان خلق هذه الاشياء اي الجهل
والكذب وغيرها قبيح بالنسبة اليه تعالى اذ في خلقها حكم ومصالح لا يعلمها الا هو وانما القبح
بالنسبة الى خلقه تعالى لان القبح انما هو التصرف في ملك الغير والحق ان كل ملكه فله ان يتصرف
قبيح الفعل بالنسبة اليه تعالى ١٢
في ملكه كيف شاء قوله قبيح بالنسبة اه اي بالنسبة الى الخلق وهو المالك المتصرف
في ملكه تعالى لو سلم انه قبيح اليه بالنسبة الى الخلق الى آخره شاه صدر قوله وهو التصرف اه
فله ان يتصرف فيه على اي وجه اراد قوله ولو سلم لو سلم قبح الفعل بالنسبة اليه تعالى

خفاية انه لا يبعد ان يفعل لا انه لا يقدر على ان يفعل والامكان لا يوجب الوجود
بالفعل والقدرة لا ينافي امتناع صدوره عنه تعالى نظرا الى وجود الصارف عنه وعدم الداعي عليه
قوله امتناع صدوره اه اى صدور الفعل قوله نظرا الى وجود الصارف اه وهو
القبح شرعا قوله ومنهم اه اى من المعتزلة قوله منهم ابو هاشم الجبائي اه وفي المواقف
وكذا مال الجبار الاظار ان البلخي غير الكعبي عبد العزيز قوله اما عبث اه ان لم يكن
له فيه غرض اصلا قوله او هو تواضع اه ان كان الغرض السرور ولا يترتب قوله
وفي عبارة المواقف اه مشتمل على مصلحة قوله اما طاعة اه ان خال عنها او مشتمل
على مشقة دينية وهذا التقرير لا يرد عليه ما اورده فاضل عبد العزيز قوله
او معصية اه مشتملة على مفسدة قوله او سفه اه ان كان الرذالة والدون قوله
او سفه اه اى معزان اريد بالسفه ما يكون من شانه للعبث فلا حاجة الى ذكر المعصية
ايضا وان اريد ما لا يكون من شانه فلا بد من ذكر العبث قوله وفيه اه
اى عبارة المواقف قوله لان السفه اه فيكون المراد بالسفه المعصية والعبث
ما لا يكون طاعة ولا معصية قوله المصلحة المحضة اه محضية اثبات الحصر تقريره
ان فعل العبد اما مشتمل على المصلحة او المفسدة وكل من المصلحة والمفسدة اما
محضة او لا فالمشتمل على المصلحة طاعة وتواضع وعلى المفسدة سفه و
عبث وتقرير الجواب لا نسلم ان المشتمل على المصلحة طاعة بل انما يكون لها اذا كان
امتثال وتعظيم للغير ولا يلزم عبث وسفه لا تشتمل على الطاعة قوله وان

وان اشتمل اه من العبث والسفه والطاعة وغيرها قوله ولو سلم الحصر اه اى لا نسلم
ان المشتمل على المصلحة لا يكون طاعة لا يقال فعل الله تعالى طاعة وان كان
مشتملا على المصلحة فلم يثبت الحصر قوله يجب ان يعتقد العبد انه لو شاء مثلا ان العبد في
الافعال الاختيارية تقريره انه تعالى لا يقدر على عين فعل العبد بل على المثل
وذلك لان كل مقدور بين قادرين واراد العبد تاثيرا في مقدوره فلو اراد الله تعالى خلافه
من افعال العبد واراد العبد عدمه فان وقع المراد بهما اجتمع النقيضان
وان لم يقع او وقع مراد احدهما فلا يكون الاخر قادرا على
مراده بل عاجزا فلم يكن له تاثير وهو ليس التوارد فانه لو اراد كل منهما غيره
ما اراده الاخر فان وقع مرادهما اجتمع المؤثران على اثر واحد والا فالنحو واحد
وعلى كل منهما محال فلم يكن قادرا على نفس مقدور العبد وهذا التقرير اولى
من تقرير الشيخ كما لا يخفى وتقرير الجواب انا لا نسلم ان لقدرة العبد تاثيرا بل
والعبد خالق للافعال وقادر عليها ومريد لها بل انما جميع ذلك بتاثير الله تعالى
وبقدرته وخلقه وارادته فلم يلزم شيء من المحالات المذكورة قوله
ان لقدرته وارادته تاثيرا فخصوص ان تاثير قدرته وارادته مشروطة
بان لا يكون هناك مانع لقدرته وارادته فلو كان ثم مانع لم يقع قدرته
ليست بمشروطة فيجوز ان يكون تعلق القدرة والعلم بهما جميعا لا يكمل منهما
فلم يجتمع المؤثران على اثر واحد بل كلاهما مؤثر واحد قوله كخصوص القدرة اه

لقدرة العبد

قوله والداعي اه اي الباعث على الفعل قوله ولو سلم اه يعني لو سلم ان القدرة
تاثيرا فيمنع الملازمة بوجه آخر هو عدم تمام خلوص الداعي اذ تمامه يتوقف على عدم
تعلق القدرة الاخرى فاذا تعلق لم يتم فظهر ان هذين الوجهين كلاهما منع
الملازمة واما الاخير فهو اشارة الى منع بطلان اللازم لكن يرد عليه
ان جوابه عندنا كي يكون منع الملازمة يكون منع بطلان اللازم فلا
وجه لنسبة الاول اليها والثاني الى ابي الحسين عبد العزيز قوله ولو سلم اه
هذا التسليم فيه نظر اذ لا يخفى ان اجتماع القدرتين على مقدور واحد بحيث يقع
ذلك المقدور بهما جميعا لا بكل منهما انما يصح اذ يصح انتقاص كل منهما عن
المرتبة التي مستقل بالايجاد وذلك انما يتصور في العباد فانه اذا اجتمع
القادران على حمل خشبة بانفراد بعض كل واحد منهما من القدرة التي يحمل
في الحمل قدر ما تم لقدرة الاخر حتى يحمل الخشبة بمجموع القدرتين ولم يحمل واحد
منهما بهذا القدرة فاعلا مستقلا فلا يلزم اجتماع المؤثرين التامين على
مؤثر واحد واما في الواجب تعالى وتقدس فليس كذلك اذ ليس المؤثر هناك
الا تعلق القدرة والارادة ولا يتصور الزيادة والنقصان فيه
كذا ذكره العلامة المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية وبنا عليه
ترجيح الشارح كلامه وحكم بانه وجه متين من سوانح الوقت لا ينبغي للمنصف
ان يهمل عبد العزيز قوله وفيه نظر اذ لا نسلم ان ذلك لكل منهما بل لهما

بهما جميعا صرح به فيما سياتي عبد العزيز قوله يعني الاختلاف الخ اي الاختلاف
المذكورين في انه تعالى قادر لا انما هو في شمول قدرته تعالى يعني انه قادر على
كل ممكن فان تعلق القدرة والارادة بوجوده فوجد وان لم يتعلق فلا
لم يوجد اصلا هذا عند اهل السنة وان لم يتعلق القدرة والارادة
فوجد بقدرة العبد هذا عند المعتزلة بناء على ما ذهبوا ان العبد خالق لافعاله
والنظام الجبري ايضا لوافقوهم فافهم قوله تعلق به القدرة اه اي على
هذا عند المعتزلة عبد العزيز
كون شمول القدرة بمعنى كونه قادرا على كل ممكن قوله لم يوجد اصلا اه هذا
عند اهل السنة عبد العزيز قوله فهو معلول له بالذات اه يعني في العقل الاول قوله
او بالواسطة اه يعني في العقول البواقي والافلاك وغيره قوله الى [illegible] اه من
المتكلمين والفلاسفة قوله وتمسكوا بوجوه اه اي تمسك اهل الحق على شمول
القدرة قوله النصوص الدالة اه يعني الاخرة عبد العزيز قوله على انه خالق لكل اه
يعني قوله تعالى وخلق كل شيء وخالق كل شيء فاعبدوه وغير ذلك قوله [illegible] اه
سوى [illegible] يعني انه قادر على كل ممكن او يعني ان كل ما يوجد فهو معلول لها
ويعني انما سوى الذات والصفات واقع بقدرته وارادته ابتداء حيث
لا مؤثر سواه قوله وهذا خلاف اه اي ذلك المؤثر وقدرة العبد لان المفروض
ان كل واحد منهما مستقل بالايجاد فينا في الاستقلال لكل منهما اذ مجموعهما قوله فانه لا يحل اه
الا يكون بمجموعهما قوله ثم رد عليه اه هذا جواب باختيار الشق الاول الجزء انه
يقع باصل القدرتين ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان قدرة العبد [illegible]

الحمل فيتبع بها ويضمحل قدرة العبد في جنب قدرته وهذا الجواب ضعيف
استقلال كل منهما بالايجاد وح لا يبقى الا نفي الاستقلال وهذا قال ثم فتامل قوله
ويضمحل اه فلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما بين في شرح الدواني عبد العزيز قوله وقد عرفت اه
وهو ان قدرة الله تعالى كالحمل فيتبع بها فيضمحل قدرة العبد عبد العزيز قوله من اهل السنة اه
الظاهر من التبيين اي هم اهل السنة فان جميعهم متفقون على ان لا موثر في الوجود الا الله
تعالى عبد العزيز قوله من المسلمين اه اي اهل القبلة قوله ونفس اه اي نفس الفلك قوله عقول اه
اعلم ان المشهور من الفلاسفة من فاعلية الواجب تعالى للعقل الاول والعقل الثاني
والثاني للثالث وهلم جرا الى ان ينتهي الى العاشر ونسبة جميع الموجودات اليه
ليس مذهب المحققين منهم بل هو مذهب العوام واما المحققون فقد ذهبوا الى انه لا موثر
في الوجود الا الله تعالى ومفيض الوجود ومعطي الكون هو الله تعالى صرح به رئيسهم و
شيخهم ابن سينا في بعض رسائله نقل عنه بعض اجلة المتاخرين ونقل عنه مرزاجان في غير
حاشية شرح حكمة العين وقد ذكر السيد السند الصفاني حاشية ذلك ان الحق على ما ذكره
افضل المحققين في شرح الاشارات ان المبدء الفاعلي للكل هو الواجب تعالى وما عداه
شروط فتامل عبد العزيز قوله والحوادث اه اي الحوادث الواقعة في عالم الكون والفساد
فيكون بعض هذه المبادي اه اي العقول قوله والاوضاع الفلكية اه كانتقال الحديد والفضة
في الذهب والنقطع قوله وذهب البعض الى ان قوم من المجوس نصبوا الى اليهودية
الى ما تواري المحسوسية عبد العزيز [illegible] واحوال [illegible] الكون والاشياء من الحوادث [illegible]

العلويات جارية بما اوضاع الافلاك والكواكب وحركاتها والسعادات والنحوسات الواقعة
فيها مربوطة على كيفيتها اعتقدوا انها موثرة فيها وزعم بعضهم انها واجبة الوجود لذاتها
قوله وكيف اه اي كيف يفيد القطع والقطع لا يتخلف عنه وههنا كثيرا ما يظهر
التخلف فلو كان قطعيا لم يتخلف قوله كثيرا ما يظهر التخلف اه كما اذا تحقق التخلف
كما في توامين اصلهما في غاية السعادة والاخر في غاية الشقاوة ولا يمكن ان
يحال على ما بينهما من التفاوت في وقت الولادة لان التفاوت بقدر درجة واحدة
لا يوجب تغير الاحكام عندهم بالاتفاق فيما بينهم وكيف اذا قام البرهان على نقيضه فان البراهين
العقلية بين المتكلمين شاهدة بان لا موثر في الوجود الا الله قوله كيف ومبنى علومهم اه
يعني كيف يفيد القطع مع ان مبنى علومهم ينافي مذهبهم فلكيف الاول اشارة الى النقص والثاني
الى البطلان وتحقيقها انهم ادعوا ان الافلاك بسيطة فاجزاؤها متساوية في الماهية
فلا يمكن درجة حارة او نيرة او نهارية وصلب درجة اخرى باردة او ظلمة او ليلية الا
تحكما بحتا وكذا جعل بعض البروج بيت الكواكب وبعضها شرفها وبعضها وبالها تحكم وذلك
تحكمات محضة ثم نقول الفلك ان كان بسيطا فقد بطل هذه الاحكام التي اعتقدتموها
والا بطل علم الهيئة اذ مبناه على ان الفلك بسيط واذا بطل الهيئة بطل احكام النجومية
لانها مبنية عليها وايضا اختصاص كل كوكب بجزء معين من اجزاء الفلك يبطل [illegible] يلزم
الترجيح بلا مرجح فيعود ذلك الاشكال اعني بطلان علم الهيئة وما يترتب عليه من الاحكام
النجومية كذا في شرح المواقف قوله ثم ظهر للناظر ان ما نقله المنجمين اه اي ان [illegible]

المنجمين والفلاسفة الطبيعيين بهو مذهب الفلاسفة الالهيين فيما ذكر وانما عدا
لانه لم يعرف مذهبهما في مبادي الافلاك والعناصر الى غير ذلك مما ذكر قوله من الثنوية اه
الفلاسفة قوله وهو قريب اه والظاهر قريب من مذهب المجوس القائلين بيزدان واهرمن
وانه قال قريب ولم يقل وهو مذهب القائلين لان القائلين بالنور الذي هو مبدا الخيرات
والظلمة التي هي مبدا الشرور لا يقولون بان الشرور من الشيطان كما ان القائلين بالشيطان
اولئك يقولون ان الشرور من الظلمة او من اهرمن قوله من مذهب العقلاء اه اي الثنوية
قوله فان قيل الى تقرير السؤال انه ينبغي ان يذكر في هذا المبحث من كان يقول بعدم شمول القدرة
لا نفي القدرة نفسها والفلاسفة والمعتزلة انما ينفون عنها لا نفي شمولها فلا وجه
لعدهم هنا قوله نفي ذلك اه اي عدم تلك القدرة قوله [illegible] والحق في النقل
ما نقله الفاضل مولانا جلال الدين الدواني في رسالة اثبات الواجب قال قد
خصص بعض الحكماء القدرة بصحة الفعل والترك ومع ذلك قال ان العالم قديم انتهى قال عبد العزيز
قوله فلذا اي لاجل ان ارادة الله تعالى علم خاص والعلم والقدرة ازليان
مع الذات كان العالم قديما لانه صدر عنه بقدرته وارادته الازليتين والصانع موجب
لانه باجتماع القدرة والارادة يجب الحصول قوله والحق اه يعني انهم لما جعلوا ارادته تعالى
علما خاصا وجعلوا علمه وقدرته ازليين وجعلوا العالم قديما والصانع موجبا بالذات
فجعل القدرة بمعنى الصحة مع قول بالقدرة لا بمعناه من صحة الترك فالنزاع معهم في نفس القدرة
لا في شمولها عبد العزيز قوله اه اي قول الفلاسفة والمعتزلة قوله اتفق عليه الجمهور اه فيه

خفيه تعريض على من نفاه وهو قليل من قدماء الفلاسفة لا الهيين قوله جمهور العقلاء اه
من المتكلمين والحكماء قوله محكم متقن اه حال من وجوه الخلل ومشتمل على الحكم والمصالح نحو
قوله مع ان الانسان لم يوت الا كما قال الله تعالى وما اوتيتم من العلم الا قليلا وقوله تعالى
ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء عبد العزيز قوله فان قيل اه هذا تزييف الصغرى تقريره انه
ان اريد الانتظام والاحكام من جميع الوجوه فممنوع اذ لا شيء في العالم من المفردات
والمركبات الا وهو يتضمن خللا ويشتمل على مفسدة ويمكن تصوره على وجه اوفق
واكمل منه فلم يوجد الانتظام والاحكام وان اريد به في ترتيب في الجملة وبعض
الوجوه فمسلم لكن لا يفيد المطلوب اذ اكثر ما يوجد الاثر من المؤثر الغير العالم كاحراق
النار وتبريد الماء وان اريد معنى غيرهما فلا بد من بيانه ليدل على المطلوب قوله
ان اريد الانتظام اه يعني ان اريد الانتظام والاحكام من كل وجه فممنوع انه كذلك وان
اريد في الجملة فلا يدل على المطلوب لانه ما من اثر الا ويمكن ان يتصف به ويوجد سواء كان
موثره عالما او لا كاحراق النار وتبريد الماء وان اريد معنى ثالث فبينه ما هو وكيف
يدل على المطلوب قوله وان اريد الانتظام والاحكام اه الجواب بيان المعنى الثالث تقريره ان المراد
بالانتظام والاحكام على وجه الكمال هو ما وجدناه كذلك فانه لم يشتمل على نوع
من الخلل او احتمل ان يكون فوق الحمل حال يضر لانه لطريق المعروض وبهذا استدل على
علم الصانع ولا اشتراط في الاستدلال على العلم خلوه عن كل خلل واشتماله على كل الحال
قوله والنقض اه هذا تزييف الكبرى تقريره لا نسلم ان كل من كان فعله متقنا محكما فهو عالم
لان النحل من الحيوانات لا عقل له يبني البيوت المسدسة العجيبة الشكل وتفاصيل الاعضاء

الى ما يحدث في البدن من الامراض والسقم والنحافة الى القوى التي لا شعور لها و
ادراك فدعوى كون الباري تعالى مختارا غير صحيح بل باطل لانه ثبت خلافه قوله رضي الله عنه
هذا جواب من قوله وايضا فتأمل عبد العزيز قوله لا يليق باللطف اه اي صدور الاخلال
الحكمة والدقائق المتقنة قوله ومما يدل على انه لا يليق باللطف اه هذا السؤال نقض تقريره ان
دليلكم على اثبات هو منقوض بفعل بعض الحيوانات كالنحل تبني البيوت المسدسة
المتساوية بلا فرجار ومسطر واختيار المسدسة لانها اوسع من المثلثة والمربع والمخمس
ولا يقع بينها ان المسدسات فرجة لم يقع بين المدور وما سواها من المضلعات
وهذه المذكورات لا يعرفه الحذاق من اهل الهندسة وكذا العنكبوت تنسج
تلك البيوت وتجعل لها سدى ولحمة على تناسب هندسي بلا آلة مع انه لا علم
لها بما تصدر عنها وما تتخذ من الحكم عبد العزيز قوله غرض المصور له وهو حاصل
المقصود وان لم يكن له علم قوله او يلهمها هذا العلم اه كما قال الله تعالى واوحى ربك الى النحل
ان اتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذللا
عبد العزيز قوله ثم المعتزلة اه الغرض من هذا الكلام بيان ان المجيبين اختاروا الوجه الثاني
على الاول المذكور على الاعتراض قوله نسبته الى الاله اه بالوسائط في العقل العاشر او
بلا وسائط كما في العقل الاول قوله ثم انه اه الظاهر انه متعلق بقوله او كذا او تبع
قوله وقد يتمسك اه ان الله بكل شيء عليم ان الله يعلم وانتم لا تعلمون عالم الغيب والشهادة
قوله على التصديق اه لان تصديق الرسل متوقف على التصديق بالله تعالى وصفاته
ومن صفاته العلم والقدرة فما لم يصدق الرسل فكيف يصدق الكتاب والسنة

والسنة قوله ورد بانه تقريره لا نسلم ان تصديق الرسل موقوف على التصديق بالله
بل تصديقهم موقوف على صدقهم الثابت بالمعجزات يعني بالمعجزات يحصل العلم بصدقهم
ضرورة وبه يحصل التصديق بكل ما اخبروا من التصديق بالعلم والقدرة ويحصل
بالكتاب وتصديق الكتاب بتصديق الرسل وتصديقهم باظهار المعجزات قوله اه هذا اه
ان هذا المنع مكابرة لتوقف عليه ضرورة فان من لم يصدق الله كيف يصدق الرسل
وان رأى الف معجزات قوله توجيه ذلك اه اي المنع المذكور لان ثبوت صدقهم بالمعجزات لم يتوقف
على اخبار الله تعالى عن صدقهم بطريق الكلام فاذا لم يتوقف على اثباته بالكتاب.
ولا يلزم الدور كما ذكره في مبحث الكلام عبد العزيز قوله يستلزم التعقل اه اي العاقلية
لا المعقولية اذ الكلام فيه قوله وبانه ان التجرد اه تقريره على ما في شرح المواقف و[illegible]
انا لا نسلم ان التجرد يستلزم التعقل كالباري تعالى فانه ذاته مجرد مع تعقلها للغير عندكم
والعقول والنفوس غير معقولة لها مع ان الجزم باستلزام التعقل وان سلم فلا نسلم ان المجرد
يمتنع صيرورته معقولا لا يحتاج الى عمل يعمل به انما يصح ذلك اذا الخير الثاني من التعقل والمادة
ولواحقها وهو جزء المنع وان سلم فلا نسلم ان كل ما يصح للمجرد يجب حصوله بالفعل اذ لا ان
ان ما بالقوة من شأن الماديات قوله ان التجرد يستلزم امكان المعقولية تقريره ان كل
مجرد قائم بذاته يمكن ان يعقل وحده او مع غيره لانه لتنزهه عن العلائق المادية واللواحق
الغريبة المانعة عن التعقل لا يحتاج الى عمل يعمل به حتى يصير معقولا فاذا التعقل كان شيء
وهو عاقل مصاحبة ومقارنة سواء كان [illegible] فلم يجد الا ولا وذلك اما لحصول المعقول

شه العاقل وحصوله فيه او بالعكس او بحصولهما في ثالث ولما امتنع الشقان الاولان
حصول المجرد المعقول في العاقل او حصولهما في ثالث تعين واحد وهو حصول العاقل في المجرد
وحصوله فيه وهو عين تعقل المجرد اياه فاذا كان العاقل مجردا ايضا كان المعقول المجرد
عاقلا لهذا المجرد العاقل لان كل ما هو ممكن للمجرد فهو حاصل له بالفعل اولا لو
كان بالقوة ان كان له شيء بالقوة كان ماديا وهو من لواحق المادية قوله الا اللواحق الغريبة
كالحواس الظاهرة والباطنة قوله وكل ما هو اه اي كل ما هو مجرد عن الصوارف والعلائق
قوله فان لم يعقل اه سواء امتنع تعقله كالباري تعالى شانه فانه مجرد لذاته يمتنع ان
يعقل او لم يمتنع وهذا الامتناع لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسه بل لان القصور
من جهة العاقل لا من جهة المعقول قوله بينه اه اي بين المعقول كما يدل عليه الكلام السابق واللاحق
فتامل عبد العزيز قوله وبين العاقل اه سواء كان مجردا او لا قوله وهذا الامكان اه
يعني ان الامكان لم يتوقف على الحصول والا لزم الدور اذ الحصول موقوف عليه
قوله فيتوقف امكان اه فيتوقف مسبوقا على حصول المجرد في غيره قوله المجرد اه اي العاقل المجرد
قوله مقارنة المعقول اه فيكون المعقول المجرد عاقلا لهذا العاقل المجرد فيكون هذا العاقل المجرد
معقولا لذلك المجرد قوله ولا مخرج اه يريد ان من مقارنة المجرد للمعقولات يتعقل لها لان
المقارنة هو التعقل بحيث اذا وجدت المقارنة وجد التعقل لجواز ان يكون
التعقل امرا مغايرا للمقارنة مشروطا بها ولا يلزم من امكان الشرط في ضمن امكان المشروط
فيه ولو سلم لكفى هنا في اثبات المطلوب غير محتاج الى سائر المقدمات فيحتج تعزيزه ان

ان المجرد يعقل وكل ما يعقل يكون بنفسه ويمكن على قلة مقارنة والمقارنة هو التعقل بجواز
كان في استشهادات اه يعني يثبت بهذا التقرير انه عالم بذاته فقط قوله هو مبدأ الممكنات اه
بواسطة او بدونها قوله لما ذكرناه اه من قوله لانه لا معنى لتعقل المجرد ذاته
سوى حضور ذاته عند ذاته قوله بذي المبدأ اه اي بكاله المبدأ قوله بل المعلول اه اي المبدأ
قوله من العلم بالشيء العلم بجميع لوازمه القريبة اه وذلك لانه اذا علم الشيء علم اللازم القريب
الذي هو معلوله واذا علما معا علم البعيد ايضا لانه معلولهما وهلم جرا قوله اي يكون اه
هذه القائلون فرقة من الحكماء قوله فلان العلم اضافة اه قالوا العلم لا بد فيه
من اضافة اي نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم بها يكون العالم عالما بذلك المعلوم
والمعلوم معلوما لذلك العالم وذلك النسبة هو المسماة بالتعلق عند جمهور المتكلمين
قالوا وهذا التعلق مما لا بد منه في كون الشيء عالما ولم يثبت غيره بدليل فوجب الاقتصار عليه
وقال بعض الاشاعرة صفة حقيقية ذات تعلق وعرفوه بانه صفة توجب تمييزا
بين المعاني لا يحتمل النقيض فههنا قول بهو لا ثم امران العلم وهو تلك الصفة والعالمية
وهو تلك الصفة والعالمية وهو ذلك التعلق وهذا هو المختار عند ابن الحاجب وكثير من
المتاخرين منهم القاضي عضد والسيد السند ايضا في شرح المواقف عبد العزيز قوله تقرره
لانه يقتضي المضاف والمضاف اليه قوله فلانه يستلزمه في الذات اه وهو اجتماع العلوم الكثيرة
قوله لان العلم صورة اه عند من قال ان العلم كيف عبد العزيز قوله او نفي الارتسام اه عند
من قال ان العلم انفعال عبد العزيز قوله صور الاشياء اه وارتسام صور الاشياء المختلفة ممكن
ايضا فان ارتسام الالف لا يمنع ارتسام الباء قوله فيكون محلا اه ولا يجوز ان يكون

عند الواجب قوله في الإدراك لتمامه قوله فلا حاجة له لكونه علة له قوله وإيجاب الأشياء الخ
هذا جواب لكون بالأول قوله لزوم التغاير الخ وتوضيح الجواب أنا لا نسلم لزوم التغاير بين العالم
والمعلوم على تقدير كون العلم صفة ذاتية إضافية لأن تلك الصفة إن كانت متعلقة بالغير
ذات العالم كان الذات عالمًا بذلك الغير ويلزم التغاير هناك بين العالم والمعلوم أي الذات نفسها
الذات عالمة بنفسها فلا يلزم التغاير بين العالم والمعلوم وهذا لا يجوز على تقدير
كون العلم نسبة محضة فإن النسبة إنما تكون بين المتغايرين قطعًا فلعل لأجل هذا اختص
الجواب بالشق الأخير وأما التغاير الاعتباري فهو جوابًا على أوضح كلها قال السيد السند في
بحث العلم من حواشي الكشف ولا شك أن النفس من حيث إنها عاقلة لا يمكن علمًا بشيء
من الأشياء مغايرة لها من حيث إنها عاقلة لأن يكون عالمة بشيء من الأشياء مغايرة لها
من حيث لأن يكون معلومة لشيء ما وبهذا التغاير الظاهر يندفع الإشكال في علم الشيء بنفسه
من القائل بأن العلم إضافة محضة أو صفة حقيقية مستلزمة للإضافة انتهى وهو صريح
فيما ذكرنا وكلامه في الإلهيات على نهج آخر حيث قال من قال من الدهرية إنه لا يعلم
لأن العلم نسبة والنسبة لا يكون إلا بين شيئين متغايرين بهما أطرافها بالضرورة ونسبة الشيء
إلى نفسه محال إذ لا تغاير هناك والجواب منع كون العلم نسبة محضة بل هو صفة حقيقية
ذات نسبة إلى المعلوم ونسبة الصفة إلى الذات ممكنة بأن قيل وتلك الصفة
وإن كانت حقيقية تقتضي نسبة بين العالم والمعلوم فلا يجوز أن يكونا متحدين قلنا هي
تقتضي نسبة بينها وبين المعلوم ونسبة أخرى بينها وبين العالم وهما ممكنتان كما عرفت وأما
النسبة بين العالم والمعلوم فهي بعينها النسبة الأولى [illegible]

العلم والمعلوم بالوصف فلا إشكال أصلًا كون العلم نسبة محضة بين محله ومتعلقه
لكن لا نسلم أن الحق لا يثبت إلا نفس نسبة علمية فإن التغاير الاعتباري كاف لتحقق
هذه النسبة وكيف لا يكون كذلك وإذا نعلم نفسي موجب عدم التغاير بالذات انتهى كلامه
وهو الظاهر فلمـ فتأمل عبد العزيز قوله كما في علمنا الخ مع أن التغاير بالذات غير
قوله التغاير الاعتباري الخ وهو أن ذات الباري باعتبار صلاحيتها للمعلومية في الجملة
مغايرة لها باعتبار هذا التقدير يكفي لتحقق النسبة قوله والمراد بالنقض الخ أي بالمثل الذي عبر عنه
بالنقض في كلام السائل وليس المراد من النقض من حيث نقض علوى قوله وثانيًا بأن علمه الخ
هذا جواب لقوله وأما الثاني قوله بأن علمه ليس إلا الخ يعني أن علمه تعالى حضوري في التوقيف
بالصورة المرتسمة أو بنفس الارتسام إنما هو العلم الحصولي عبد العزيز قوله من غير ارتسام الخ
من غير أن تتجافى عنه الصور فيه بل إنما تتجافى عن اعتبار تلك العقلية بذلك وتلك
الصورة فقط أو على سبيل التركيب إذ كان حالك مع ما يصدر عنك بإدراكه
غيرك بهذه الآلة فما ظنك بحال العاقل مع ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة غيره
فيه ولا يظن أن كونك محلًا لتلك الصورة شرط في تعقلك إياها فإنك تعقل ذاتك
مع أنك لست بمحل لها وإنما كان كونك محلًا لتلك الصورة شرطًا في حصول تلك الصورة
لك الذي هو شرط في تعقلك إياها فإن حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر غير الحلول
فيك حصل التعقل من غير حلول فيك ومعلوم أن حصول الشيء لفاعله في كونه حصولًا لغيره ليس
دون حصول الشيء لقابله فإذن المعلومات الذاتية للعاقل الفاعل لذاته حاصلة له
من غير أن يحل فيه فهو عاقل إياها من غير أن يكون حالة فيه [illegible]

فلا كثرة الا له مانع فيه كما الدليلين للمدعى الثاني والذي هو عدم صحة علمه بغيره
وهو النصير الطوسي في شرح الاشارات وزاد عليه قوله وذلك بالوجوب لا لان
الاخر لا تخلف عن علته التامة قوله لها اه الضمير راجع الى المعقولية قوله بمشاركة
قال بعض المحققين وهو العقل الفعال ذكره قوله ومع ذلك فانك لا تعقل اه واعلم ان هذا
التحقيق نقله المحقق مولانا عبد الرحمن الجامي قدس سره في الدرة الفاخرة وكذا نقله المحقق
الدواني في شرح العقائد العضدية عن شرح الاشارات للنصير الطوسي فانه قال ردا
على الحكماء وانما اعما هو الذي عنده العاقل لكي لا يحتاج في ادراك ذاته لذاته
الى صورة غير صورة ذاته التي بها هو هو فاعتبر من نفسك انك تعقل شيئا بصورة تتصور
او تستحضرها فهي صادرة عنك لا بانفرادك مطلقا بل بمشاركة ما من غيرك ليس العقل الفعال
فانت لا تعقل تلك الصورة بغيرها بل كما تعقل ذلك الشيء بها تعقلها ايضا بنفسها عبد العزيز
قوله بها اه الضمير راجع الى الصورة قوله وليس كونك اه جواب سؤال مقدر قوله لا يمتنع اه
وفيه منع ظاهر وهو ان الباقي لعله ليس مطلقا لانه يلزم بها التكثر في الذات قوله خاتمة اه
هذا البحث خاتمة باعتبار ذات العلم ثبوتا وانتفاء وما سياتي من الابحاث فانما هو
باعتبار المعلوم فتامل عبد العزيز قوله غير متناه اه بالمعنى المذكور يعني انه لا تنقطع الا بغير
لا بعجز الناهي لجميع اجزائه متحقق وداخل تحت علمه لان ذلك ينافي عدم التناهي على قوله اما سواه
واعلم ان الشيء عند اهل السنة يختص بالموجود فلا يطلق الا على الموجودات
دون المعدومات وكذا الغيب والشهادات اي الموجودات الغيبية والشهادية
وكذا الذرة فانه اسم الموجود غير ظاهرة الصبيان محسوسة وكذا ما تخفي الصدور

تخفي وكذا ما تسرون وما تعلنون من اقوال ومقتضيات الرسول صلى الله عليه وسلم والى النحو
معه والاية الدالة على العلم بالمعدوم الممكن نحو قوله تعالى ان الله عنده علم الساعة
عبد العزيز قوله على ما هو راي الشيخ اه حيث قالوا عالم بلا علم قوله والمعلومية الكلي المقتضي
للمعلومية اي المصحح للمعلومية امكان المعلومات من حيث انها معلومات والا
فليس الامكان بمقتضى يدل عليه قوله فيما سبق والمصحح للمقدورية قوله بالبعض
كالكل عند الفلاسفة او المتناهي عند فرقة او الذات فقط قوله المخصص اه فيكون
الواجب محتاجا الى ذلك المخصص قوله ولانه لا استغناء اه يعني لو كان جائزا ولم يكن حاصلا
بالفعل لزم الاتصاف بالحوادث قوله لا يقال اه هذا جواب للمخالفة قوله علمه ذاته اه
تقريره ان العلم صفة وهي عين الذات فلا يلزم الاتصاف بما لا يتناهى ولو سلم انه غير
الذات فنقول العلم بالعلم نفس العلم فلا يلزم انتفاء العلم الظاهر لان المتعلق بها
واحد وهو العلم قوله لا اتحاد المتغايرين اه والمراد باتحاد المتغايرين المعلوم الذي تعلق
العلم او لا هو بالمتغاير الاخر العلم المعلوم عبد العزيز قوله تغاير الصورة اه وان لم يتغاير
لا تحد الاشياء قوله والحوادث اه وتحقيقه ما في حاشية المطالع ان مبادي المحمولات
كبياض نفس الامر قد يكون موجودا في الخارج فيدركه العقل ويعبر مفهوم الابيض ويحمل
على الجسم وقد لا يكون موجودا فيها كالامور الاعتبارية فان موضوعاتها متصف
بها في نفس الامر كالفوقية والتحتية انتهى وهكذا في حاشية شيخ الاسلام الفاضل عبد العزيز
قوله بين الاعتبارات اه وانت خبير بان الاعتبارات المذكورة في العلاوة ان اراد به انه
اعتبار في نفس الامر بدون العقل فهو الممنوع والا فليس الفرق بينه والحاصل المعدومة

وان اراد انه اعتبار محض فلا نسلم انه ليس كذلك فتامل عبد الحكيم قوله ان العلم
اه لا يلزم من كون العلم الذي هو صفة واحدة اعتبارا عقليا لا موجودا خارجيا
ذات الله تعالى عالما بذلك الشيء الذي تعلق به علمه والشيء معلوما له عرفت من
انتفاء حيدر المحمول الذي هو تعلق علمه لا يوجب انتفاء كونه عالما كما هو قول الشيخ
من كذا زيد وبعيد من ان القرب والبعد امر اعتباري وامثلته كثيرة عبد الله عبد الرحمن
من كونه اه اي كون تعلق العلم قوله ان انتفاء اه مبدأ المحمول ... قوله لا يوجب انتفاء المحمول اه
اي لا في الخارج ولا في نفس الامر قوله وهذا ينفع الاستدلال اه اي هذا الجواب ينفع ان يضا
من المخالفين او تدل على كونه تعالى سواء قال انه لا يعلم ذاته او قال لا يعلم شيئا
اصلا بانه لو كان له علم لكان له العلم بذلك العلم فيتسلسل وهو محال والتقرير الدفع
ان العلم صفة واحدة لها اعتبارات عقلية وهي تعلقاته وليست بموجودات
عينية ليلزم التسلسل المحال قوله والبرهان انما قام على الاول اي على ان المحال من الامور
الغير المتناهية هو الاول لها دون ما لا اول لها اذ البرهان انما قام على الاول
لا على الثاني بل قامت الادلة على وجوده كنعيم الجنان قوله اما ان لا يكون لها وجه
ايضا بانه معلوم من حيث انه غير متناه يعني ان المجموع من حيث هو مجموع متميز عن غيره
بوصف اللاتناهي ومعلوم بحسبه وان كانت احاده غير متميزة والجواب لا نسلم
ان المعلوم المتميز يجب له ان يكون له حد ونهاية يتميز بها عن غيره وانما يلزم ذلك
ان لو كان تعقله بتميزه وانفصاله عن غيره بالحد والنهاية وانه ممنوع لان وجوه
التميز لا تنحصر في الحد ومن ظن ان التميز لا يكون الا به فقد غلط بسبب توهم العكس

كما يقال ان لكل جسم له حد وطرف فهو متميز بالطرف والحد وينعكس ذلك بان كل متميز
فله طرف وحد وهو باطل كذا في شرح المواقف وحواشيه قوله كونه متناهيا اه اي ان العلم
اما بمعنى التميز او صفة توجبه ولانه لو لم يتميز عن غيره لم يكن هو بالمعلومية اولى من
قوله من غير المتناهي اه لا شيء من غير المتناهي بمنفصل ولا محدود والا لكان متناهيا عبد الحكيم
قوله كلا نسلم ان كل متميز اه بل معنى التميز عن الغير هو ان يعلم انه ليس ذلك الغير وهذا المعنى
متحقق في غير المتناهي فانه يعلم انه ليس عين غيره ولا شبهة به فتامل عبد الحكيم قوله ذلك اه
اي كونه متناهيا عبد الحكيم قوله كيف اه اي كيف يتصور الانفصال التناهي عبد الحكيم
قوله وعن الثاني بالبحث اه اي العلم صفة واحدة لها تعلقات هي اعتبارات عقلية عبد الحكيم
قوله واجاب الامام اه هذا الجواب منع للكبرى باعتبار عكس نقيضه وقوله وان النقض لم
لدليل الكبرى فتامل عبد الحكيم قوله عن الغير اه الا كونه متناهيا عبد الحكيم قوله ان لا يكون متميزا اه
اي غير المتناهي قوله لا تقييده بتميز كل فرد اه لانه ينافي الغير المتناهي قوله يندفع الاشكال اه
تقريره بانه لا يعني للعلم بالجميع الا العلم باحاده وهي متمايزة فتامل عبد الحكيم قوله ... اه
اي لا يكون الغير ... قوله تحكيم التميز اه ولا يضر في تميز كل واحد واحد عدم تميز الكل
من حيث هو كل شيء قوله تمسكا بالشبهة المذكورة اه وهو ما ذكره بقوله انه لو كان عالما ... ليس
لما علم اصلا وتمسكوا بوجهين الاول احد قوله يستلزم تغير العلم اه وتغير العلم يستلزم تغير
ما قام به العلم وذلك لان الصفة ... قوله ... تعلق العلم بها اي
تعلق العلم يتصور بوجه كلي يدل عليه قوله فيما بعد الى حاصل ان تعلق العلم ...
مجملة هي فيها اه ضمير هي يرجع الى الحوادث الجزئية وضمير فيها يرجع الى ازمنتها الواقعة قوله ان يكون زمانيا اه

بل قد يكون زمانيا وهو ما لا يكون بالنسبة اليا وقد لا يكون فيه ما يكون بالنسبة

قوله يمتنع ان يتعلق به علم الواجب اه لجواز كونه على وجه كلي عبد العزيز قوله كالاجرام الفلكية اه

وكذا الحال في الجزئيات المتشكلة المتغيرة فان العلم بها ايضا ممتنع اذ قد اجتمع فيها

الامران عبد العزيز قوله فانها متشكلة اه واجيب عنه بان ادراك المتشكل

انما يحتاج الى آلة جسمانية اذا كان العلم حصول الصورة واما اذا كان اضافة محضة

او صفة حقيقية ذات اضافة بدون الصورة فلا حاجة اليها كذا ذكره السيد السند

ووافقه المدقق الطوسي في شرح التجريد عبد العزيز قوله ذات المجردات اه كالعقول

قوله محال اه لانه يوجب التغير في ذاته من صفة الى صفة كذا في المواقف وشرحه عبد العزيز

قوله لكن يتعال اه هذا السؤال من رفعته قوله لكان الاعتقاد الغير المطابق اه اللازم عدم

العلم بالجزئي قوله لانا نقول اللازم اه ان الخلو عن الاعتقاد بما هو واقع جهل حتى يلزم

بالنقص على الواجب ولو سلم ذلك فلا نسلم لزوم الجهل وانما يلزم لو لم يعلمه على وجه كلي عبد العزيز

قوله هو الجواب اه ليت شعري كيف ينطبق هذا الجواب على ما له الجواب عنه حيث فسره بقوله من

حيث كونها زمانية يلحقها التغير فتامل قوله عند من يثبتها اه وهم اهل السنة قوله كذوات العقول اه

عند من يثبتها وهم الفلاسفة قوله تخصيص الحكم اه ان تقييد الحكم بانه لا يعلم بالجزئيات

المتغيرة والمتشكلة قوله دون العقلية اه ان القواعد العقلية نقلية يثبت بالادلة

القطعية فلا كلام فيها … تستثنى منها البعض بخلاف القواعد الشرعية فانها ظنية

يحكم بحسب الظن فيجوز ان يستثنى منها البعض عند ظهور دليل خلاف حكمه …

قوله استدل بكلام الخصم اه لاثبات … بهذا الدليل قوله على منع الملازمة اه بغير العلم ان

ان تغير العلم يستلزم تغير الذات لان العلم اضافة وتغير الاضافة لا يوجب تغير الموصوف

اي الذات اه لا نسلم ان تغير المعلوم يستلزم تغير العلم لان العلم صفة ذات اضافة

ولا يلزم من تغير اضافة اي العلم والى حصل انا لو اخترنا ان العلم اضافة منعنا المقدمة

التي ضمنا في الدليل وان اخترنا انه صفة ذات اضافة منعنا المقدمة المذكورة في الشرح

قوله فمنع تقديره اه فان قيل انكم اثبتم ان العلم من الصفات الحقيقية ولا يجوز التغير فيها فكيف

يتغير قلنا لا يجوز التغير في الصفات الموجودة المحضة والعلم من الاعتبارية كذا

في شرح التجريد الجديد قوله تغير العلم فضلا اه بل تغير تعلقه وعلى التقديرين لا يلزم تغير

في صفة موجودة بل مفهوم جايز كذا في شرح المواقف وشرحه عبد العزيز قوله واجاب اه

الظاهر انه جواب عن احتجاجهم العمدة وان كان جوابا للدليل الاول ايضا قوله

واهل السنة اه ان مشايخهم المتقدمون قالوا بان علم الله تعالى … عبد العزيز قوله واجاب

وحاصل هذا الجواب ان دليلكم ليس مستلزما لمدعاكم لانه مبني على تغاير العلمين وهو ممنوع

فان العلم بانه يدخل وبانه دخل واحد كما حصل عبد العزيز قوله على هذا اه وهذا الذي

ذكره ماخوذ من قول الحكماء علمه تعالى ليس علما زمانيا او واقعا في زمان كعلمنا بالحوادث

المختصة بازمنة متعينة فانه واقع في زمان مخصوص حادث فيها في ذلك الزمان كان حاضرا

عنده وما حدث قبل او بعده كان ذلك ماضيا او مستقبلا فاما علمه تعالى فلا اختصاص له

بزمان اصلا فلا يكون ثمة حال ولا ماض ولا مستقبل فان هذه صفات عارضة للزمان

بالقياس الى التخصيص بجزء منه … حكم هذا … كان علمه ازليا محيطا بالزمان

وغير محتاج في وجوده اليه وغير مختص بجزء معين من اجزائه لا يتصور في حقه حال وماض ولا
مستقبل فالله تعالى عالم عنده بجميع الحوادث الجزئية وازمنتها الواقعة هي فيها لا بمعنى ان
بعضها واقع الان وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل فان العلم بها من هذه الحيثية
يتغير بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وتوضيحه انه تعالى
لما لم يكن هو وصفاته الحقيقية مكانية كان نسبته الى جميع الامكنة على سواء فليس فيها بالقياس
اليه قريب وبعيد ومتوسط كذلك لما لم يكن هو وصفاته الحقيقية زمانية لم يتصف الزمان
مقيسا اليه بالمضي والاستقبال والحضور بل كان نسبته الى جميع الازمنة سواء
فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له في كل وقت وليس في علمه كان ويكون
بل هي حاضرة عنده في اوقاتها فهو عالم بخصوصيات الجزئيات واحكامها لكن لا من حيث
دخول الوقت فيها بحسب اوصافها الثلثة اذ لا تحقق لها بالنسبة اليه ومثل هذا العلم يكون
ثابتا مستمرا لا يتغير اصلا كالعلم بالكليات قال بعض الفضلاء وهذا اقرب ما يقال ان علم الجزئيات
على نحو كلي لا ما توهمه بعضهم من ان علمه محيط بطبايع الجزئيات سوى احكامها دون خصوصياتها
وما يتعلق بها من الاحوال كيف وما ذهبوا اليه من ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
ينافي ما توهموه كما سبقت اليه الاشارة نعم قوله لا تغير في الصفة اه بل التغير انما وقع في الاحوال
وتغير الاحوال لا يوجب تغيرا في الاحوال قوله فانه لا يتغير اه اي لا يلزم استمراره قوله يرجع هذا الجواب اه
فان ثم قد يوجه العلمان بعروض التغاير بين العلم الاول وبهوه ونسيانه قوله يرد هذا الجواب
لطريان النسيان على الاول والواجب يمتنع عليه النسيان قوله ولهذا اتى بالدليل
ان العلم ليس باضافة او نحوا من المدعى وهو ان العلم بانه سيحدث هو بانه حدث واحد

ان العلم لم يتغير اه وبان العلم صفة اه وبانه صفة ليس اه

قوله بان لو تغير بتغير المعلوم اه وهذه الوجوه الثلثة كلها دالة دلالة واضحة
على ان المراد بالعلم غير الاضافة لانهم اعتبروا في الوجوه المذكورة عدم تغير العلم
ولا يشك ان الاضافة تتغير بتغير المضاف اليه فلا يكون العلم اضافة عند المميز
قوله زيد من سيأتيه اه فكان الان من سيأتيه قوله فيلبس عن سيأتيه فهو قبل الان في زيارة
قوله فانه يصير متيقنا اه اي جاعلا انه في زيارته قوله بعد ما كان متيقنا اه اي جاعلا في زيارة
قوله ههنا اه الظاهر ان يقول فانه يصير متيقنا لزيد بعد ما كان متيقنا له كما لا يخفى فتامل
قوله فلهذا اوده ابو الحسين البصري بوجوه اه اي لاجل ان هذا الجواب لا يتم على قول من جعل
اضافة وهي لا تعد ما يراه جمهور المعتزلة قوله اي القدماء اذ القدماء لم يدخل في اعتقاده لا يكون
بدخوله وايضا لم يشترط العلم بدخول الغد قوله وان الاضافة الى المحققين اه هذا على قول من جعل
العلم اضافة قوله او الصورة المطابقة اه عطف على الاضافة وهذا على قول من جعل الصورة
قوله ومنها ان كلا من العلمين اه ولا يخفى ان الوجه الثالث بهذا التقرير يرجع الى الاول ولهذا جعل منه
السيد السند وهو الصواب بحلول الاربعين انه يمكن العلم بانه عالم بانه يجتمع مع الجهل بانه عالم
بانه وقع وبالعكس وغير المعلوم غير المعلوم فيثبت تغاير العلمين ابتداء ويشهد كما قلنا
قوله وقد احترز عن هذا الثالث بان قيل الوقوع اعتقاد انه سيقع علم واعتقاد انه وقع
جهل وبعد الوقوع بالعكس فتغاير للتنافي وصفهما اعني العلمية والجهلية كتنافي وصفي المعلوم
والمجهولية المعتبرتين في الوجه الثالث وقد عده الامام الرازي وجها برأسه هذا الكلام
ولا يخفى ان الوجه الثالث على هذا التقرير الفارق الى الاول في الحقيقة وان كان مغايرا له

السبت ولعدم

في التغير فتامل عبد العزيز قوله ما شغير يوم الجمعة اه يعرف انه في يوم الجمعة عالم من دخوله في
دخوله في الحال وكذا انه في يوم السبت عالم ان دخوله في الحال وعدم دخوله في يوم الجمعة
حكل من هذين العلمين متغايران ازليا غير متغيرين ولم يتعرض الشارح للعلمين اللذين ذكرناهما
لظهورهما قوله غاية الامر اه يعني غاية الامر ان التغير انما هو في المتغير حيث علم تارة
ولا يعلم اخرى وهذا التغير انما جاء من جانب الوضع واللغة وهو لا يقدح في الذوات
قوله يمكن التغير له التغير بانه سيوجد كما لا يلزم التغير قبل الوجود بانه وجد بعده عن العدم اه
اي عدم الدخول في الجمعة قوله وهذا اه اي امكان التغير سيوجد وعدم امكانه قوله عن التغير في
اي في الذوات قوله وكذا عالمية اه وان لم يستلزم التغاير في علم الباري سبحانه وكلاهما
محذوران ولتنهيهم من الكلام لم يتعرض لهذا الشرح فتامل عبد العزيز قوله فان قيل اه هذا
متعلق بقول من المعتزلة من سلم تغاير العلمين الى حاصلا انا لا نسلم انهما متغايران اذ لو تغايرا
فالعلم الاول اعني بانه سيوجد بعد وجود والثاني اعني بانه وجد ان بقي على تلك الصفة
لزم الجهل لا شتغا متعلقه و :. التغير لا نتفائه وكلاهما محال فلا :. بد من القول
بعلم واحد والتغير انما هو في المتعلقات قوله اجيب بالمنع اه اي لا نسلم انه لو بقي لزم الجهل
فان تعلق عالميته تعالى بنسبة دخول زيد في الدار حال عدمها بانه سيوجد بالعلم الاستقبالي
وهذا باق حال الدخول لان التقييد بعدم الدخول معتبر في التعلق بانه سيوجد فلا جهل
ولا تغير وانما يحصل هو الحصول التعلق عالميته تعالى حال وجود نسبة الدخول بانه
سيوجد ابا يتعلق الاستقبالي وهو الحصول حال وجود النسبة تعلق التعلق الباقي لان

ما لم
لان التعلق الباقي هو المقيد بعدم الدخول فلا جهل ولا تغير فتامل عبد العزيز قوله في ذلك التعلق اه
يعني تعلق العلم بانه حرج وبانه سيخرج :. مقيد بالاحوال وترتيب عليها في حال العلم كان
تعلق العلم بانه سيوجد في حال الوجود بانه وجد وهذا باق ازلا وابدا قبل الوجود
وبعده لا تغير فيه اصلا فتامل عبد العزيز قوله حال عدمه اه يعني العلم بانه وجد
قوله ان تحصيل التعلق اه اي حصول التعلق بانه سيوجد حال وجوده قوله هذا
الكلام يدفع اعتراض الامام اه تقرير الاعتراض ان الباري تعالى عليم قبل ايجاد العالم انه معدوم
فهذا العالم ازلي فبعد ايجاده ان بقي هذا العالم اي لانه معدوم في الحال لكونه ازليا
لزم الجهل لكونه غير مطابق للواقع والجمع بين اعتقادين متنافيين اعني الوجود في الحال
والعدم في الحال وان لم يبق بل يزول لزم زوال القديم الازلي وكلاهما محال
والجواب ان الله تعالى علم قبل ايجاد العالم انه موجود في الحال كما يعلم بعد ايجاده اي بعد ايجاده
لزم الجهل والجمع بين اعتقادين متنافيين وان لم يعلم بل يعلم بعد ايجاده لزم الجهل
وحدوث العلم في ذاته وكلاهما محال وتقرير الدفع ان الله تعالى يعلم بهو في
الازل انه معدوم في الحال وموجود في وقت كذا وفي وقت كذا وهذه العلوم
الثلثة باقية ازلا وابدا وانما التفاوت في التعبير والله الملهم للصواب
قوله تميز مذهب ابو الحسين اه ميز ابا الحسين بعد ابطاله جواب المعتزلة والاشاعرة
التزم وقوع التغير في علم الباري تعالى بالمتغيرات وزعم ان ذاته تعالى تقتضي كونه
عالما بالمعلومات بشرط وقوعها فيحدث العلم بها عند وجودها ويزول عنه

زوالها وتحصيل علم آخر ورد عليه بانه يلزم منه ان لا يكون الباري تعالى
في الازل عالما باحوال موجودات الاشياء وهو تجهيل له تعالى عنه علوا كبيرا
عنه العزيز قوله بالجزئيات اه يعني علمه بالجزئيات المتغيرة كما ذهب اليه هشام من انه
عالم في الازل بالحقائق والماهيات وانما يعلم الاشخاص والاحوال بعد وقوعها
قوله يتغير بتغيرها اه وبزوال بزوالها يعلم هذا آنفا قوله الا على الاحكام اه اي
محكمة مذهب ابي الحسين قوله مثبتة اه الى التعميم اه وهذا اي نفي ما هو المتفق
عليه عندهم وهو ان المستند الى القديم بطريق الايجاب قديم البتة والمستند اليه بطريق الاختيار
حادث قطعا قوله يلزم دوام ثبوتها اه لانه هو مقتضى الذات
لا يتطرق اليه التغير واللازم الكلي مقتضى ذاته قوله على امر منفصل اه اي على الامر المنفصل
بواسطة توقف ثبوت الصفات وانتفائها عليه قوله امر منفصل هو الذات اه ينفك اه
اي عن الذات وذلك الامر المنفصل ممكن لانه لو كان واجبا فيتكلم فيه بالتفصيل قوله لا ينفك اه
تلك الصفة اه بل يتوقف احدهما والا لا ترجح النقيضان قوله تلك الصفة اه
بان يكون تلك الصفة وانتفاؤها مقتضى ذاته قوله فيلزم امكان الواجب اه وذلك
لان الواجب موقوف على ثبوت الصفة والانتفاء موقوف على الامر المنفصل
الممكن فالواجب موقوف على الامر المنفصل الممكن قوله لانه اه اي كونه تعالى عالما بالجزئيات
قوله جميع العقلاء اه وفي نهاية العقول الا يلوح بنفي الارادة من المعتزلة ابو
الحسين والنظام والجاحظ والعلاف والبلخي والخوارزمي قوله على ما كان اه اي كان الاولى

اليه لكونه غير عالم بهو الاشياء الى الجاهل غير معقول قوله بان الجزئيات مستندة الى الله تعالى ابتداء اه
اي كما يقول به المليون قوله او بواسطة كما يقول به الفلاسفة قوله وكلام الله تعالى اه
كما قال الله تعالى ان ربك فعال لما يريد ان الله يفعل ما يريد يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد
انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فاراد ربك ان يبلغا اشدهما
الى غير ذلك قوله لان معناه اه ضمير معناه يرجع بالاختيار قوله ان الارادة اه اعلم
ان الارادة والمشية كلاهما عبارتان عن صفة واحدة ازلية قائمة بذاته تعالى
عند اكثر المتكلمين وذهب الكرامية الى ان المشية صفة واحدة ازلية والارادة
حادثة متعددة بعدد المرادات وذهب المعتزلة الى انه تعالى مريد بارادة حادثة
لا في محل وسيجيء ابطال هذين القولين في مبحث كلامه تعالى قوله الغرض قوله وكان
المختار اه فعلى هذا الفرق بين الاختيار والارادة في اللفظ فقط وقيل الاختيار
والارادة المخصصة والارادة هي الصفة الموجبة تخصيص المقدورات في وقت
دون وقت وكيفية دون كيفية وكمية دون كمية فحينئذ يكونان مترادفين قوله مرجح ارادة بان
سواء كان حقيقيا او مجازيا قوله في معنى ارادته اه ضبط تحرير المذاهب هكذا
ان الارادة صفة له تعالى فهي اما قديمة او حادثة فالكرامية ذهب الى الثاني
وثبوتية او سلبية ذهب اليها ابو الحسين النجاري احد ثبوتية زائدة على الذات او
بنفس الذات قول ضرار قائمة بالذات قائمة بلا محل وهو قول الجبائي وعند الكعبي
او قائمة بذات هو غير الله تعالى فلم يذهب اليه احد وتلك الصفة اما العلم
بالنظام الاكمل وهو قول الفلاسفة او العلم بما فيه من المصلحة كما عند الكعبي

فى الفعل الكان فعل غيره وهو مذهب الكعبي او العلم بالنفع وهو قول
المحققين من المعتزلة كما سبق وهو انها صفة قديمة زائدة على الذات قائمة به ثبوتية
غير العلم والامر هو مذهب اهل السنة والجماعة قوله صفة ثبوتية قائمة اه وبطلب
ان الحوادث لا يقوم بذاته تعالى قوله بالذات اه ارادات الله تعالى صرح به في المواقف
عبد العزيز قوله وعند الفلاسفة اه ويسمونها عناية قال ابن سينا العناية هي احاطة
علم الاول تعالى بالكل وبما يجب ان يكون عليه الكل ليكون على احسن النظام فعلم
الاول بكيفية الصواب في ترتيب وجود الكل منبع لفيضان الخير والوجود في الكل
من غير انبعاث قصد وطلب من الاول الحق تمم قوله وعند الكعبي ارادته لفعله اه
فعلى هذا القول لم يكن المعاصي بارادته تعالى فتامل عبد العزيز قوله لفعله تعالى اه اي ما فيه
وقد اتفق جمهور المعتزلة البصرية نحو
من المصلحة تمم قوله وتمسك اصحابنا اه تقريره ان الضدين نسبتهما الى الذات
سواء فاختصاص احدهما بالوقوع دون الاخر او وقوعه في بعض الاوقات
دون البعض بلا مخصص ظاهر البطلان لامتناع الترجيح بلا مرجح والتخصيص بلا مخصص
والمخصص ليس ذاته وهو ظاهر لان ذات الواجب [illegible] النسبة بها ولا امرا
منفصلا عن الذات بلزوم احتياج الواجب في فاعليته اليه وهو باطل فلا بد
ان يكون ذلك المخصص صفة للواجب بها يحصل التخصيص والترجيح ولا بد ان يكون
تلك الصفة مغايرة للقدرة لان نسبة القدرة الى الطرفين على السواء اذ
كما يمكن ان يقع بها هذا الضد يمكن ان يقع ذلك الضد الاخر من غير فرق بينهما
في امكان الوقوع بها وايضا نسبتها الى الاوقات كلها سواء اذ كما يمكن ان
يتعلق بها

ان يقع في وقت الاخر وقع فيه يمكن ان يقع قبله او بعده فلا بد من مخصص بالوقوع
لان القدرة تخصيص وقوعه في الوقت المعين دون غيره من الاوقات
من تخصيص نقيضه والا لزم ترجيح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح وهو باطل وكذا
لا بد ان يكون مغايرة للعلم وذلك ان العلم اما مطلق او مخصوص فالمطلق نسبته
الى كل المعلوم سواء فلا بد من المرجح والمخصوص فان كان بما فيه من المصلحة او بانه
سيوجد في وقت كذا او لا يوجد فهو سابق على الارادة وان كان الوقوع الشي
فهو تابع للوقوع ومتأخر عنه والارادة سابقة على الوقوع كما اذا اراد الشخص
ان يكون فيه فلا يكون عين العلم مطلقا ولا مخصوصا واما مغايرتها للصفات
الباقية فظاهرة واما قدمها وزيادتها على الذات وقيامها به فقد ثبتت
بما سبق وسنشير اليه ايضا فتامل قوله بان تخصيص بعض الاضداد بالوقوع دون البعض اه
للقدرة والعلم قوله ثم استواء نسبة الذات اه على ان الارادة صفة قديمة زائدة
على الذات قائمة به مغايرة كالنظام والخلاف وابي القاسم البلخي ومحمود الخوارزمي
وهو الزمخشري صاحب الكشاف عبد العزيز قوله مغاير للعلم والقدرة اه اي ان الارادة
مغاير للعلم المطلق وانواعه المخصوصة ايضا اما مغايرتها لمطلق العلم فبان العلم نسبته
الى الكل على السواء والارادة مرجحة للبعض واما مغايرتها للانواع فبان العلم
بما في الشي من المصلحة والعلم بانه سيوجد سابق على الارادة وسبب لها فلا يكون هو
العلم بما في الشي منها واما العلم بوقوع الشي فهو تابع للوقوع والارادة سابقة
عليه فلا يكون عليه فثبت مغايرة الارادة للعلم مطلقة ومخصوصة فتامل عبد العزيز

قوله عند غيرنا اه اي بخلاف الارادة فانها مرجحة لاحد الطرفين عبد الحكيم قوله والعلم وموجه اه
خطر ان شيئا من هذه العلوم المخصصة لا يكون عبارة عن الارادة عبد الحكيم قوله
كلو قوع منها اه ضمير عنها راجع الى الارادة قوله وفيه نظر اه اي في مغايرة الارادة للعلوم المخصوصة
المذكورة حاصله ان الخصم يمنع السابقية والمتأخرية ويدعي المعية والمقارنة قوله
ذكره اه اي حصل علمه على تقدير وقوعه قوله الاول اه تقريره ان الارادة كالقدرة
في ان نسبتها الى الفعل والترك والى جميع الاوقات على السواء فاذا تعلقت بالفعل
مثلا في وقت معين فمحال اما جاز تعلقها بالترك او في وقت آخر او لم يجز فان كان
الثاني لزم الايجاب على الواجب ونفي القدرة والاختيار عنه وهو باطل وان كان
الاول فلا بد لتعلقها بالفعل دون الترك وفي هذا الوقت دون غيره من مخصص ومرجح
لامتناع وقوع الممكن بلا مرجح ومخصص ويلزم التسلسل في الارادة وتقرير الجواب
انا نختار الاول ولا يلزم التسلسل ولا الترجيح بلا مرجح وتعلقها بالمراد انما هو لذاتها لانها
من شأنها التخصيص والترجيح ولذا كان لها ان ترجح المساوي بل المرجوح قوله كان نسبة الارادة اه
الى النسبة القدرة قوله وترجح بلا مرجح اه ثم فيه ترجيح بلا مرجح وهو جائز قوله ترجيح بلا مرجح في شأن اه
قال الشارح في شرح المقدمات الاربعة من التلويح فان قيل اختيار المختار احد المتساويين
ترجيح من غير مرجح قلنا الارادة والاختيار لا يعلل بانه لم اختار هذا دون ذلك لان
الترجيح صفة ذاتية لها كما ان الايجاب بالذات لا يعلل بانه لم اوجب هذا دون ذلك
انتهى عبد الحكيم قوله سبق التعلق اه اذ لا بد بتعلق الارادة من وقوع المراد قوله ونفي الاختيار اه
ويلزم الايجاب قوله والجواب انه اه حاصله ان لا نسلم ان هذا زوال القديم بل هذا

هذا زوال الى شيء وهو التعلق فان الارادة باقية لا تزول وانما يزول تعلقها الى شيء
قوله وقد يتعلق اه قال السيد السند في شرح المواقف وههنا بحث وهو ان ارادة الضدين
ان كانت مغايرة للارادة الاخرى وكانت كل واحدة منهما لذاتها متعلقة بمتعلقها الخاص امتنع التعيين
الجواز ان تتعلق اذا لم اصل الارادتين ذات المريد لم يكن له الارادة المتعلقة
بالى [illegible] الارادة الاولى فلا قدرة [illegible] صحة الفعل والترك واذا
لم يلزم جاز تجدد الارادة وحدوثها وان لم يكن مغايرا لها جاز تعلق ارادة واحدة
تارة بهذا وتارة بذلك فاذا كان تعلقها باحدهما لذاتها لم يتصور تعلقها بالآخر [illegible]
الايجاب وما ذكروه من ان الوجوب المترتب على الاختيار لا ينافيه انما يصح
في القدرة بعنوان ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل كما سبق تقريره فتدبر عبد الحكيم قوله [illegible] المراد اه
وذلك ان الذي لا يكون بدون المراد هو تعلق الارادة لا نفسها ويجوز ان يكون الشيء
قديما ذاتا ويكون تعلقه حادثا ولا محذور اذ لا يلزم قدم العالم عبد الحكيم قوله وهذا ايضا [illegible] اه
تقريره ان الارادة لا يكون بدون المراد وقد فرضتموها ازلية فيلزم من قدمها قدم المراد
ويكون المراد ازليا ايضا فيلزم من قدمه قدم العالم لا نسلم انه يلزم من قدم الارادة
قدم المراد لان المراد لا يكون الا بتعلق الارادة وقد جوزنا حدوثه فيجوز حدوث
المراد به ولو سلم فلا نسلم انه يلزم من قدم المراد قدم العالم لان معنى قدم المراد ان الله تعالى اراد
في الازل ان العالم سيوجد في وقت كذا الخ وان كان المراد والارادة قديمين
لكن الحدوث بعد الظهور [illegible] ذلك الوقت قوله ويشكل بايجاد الزمان اه
يعني انهم قالوا في تعلق الارادة انها تعلقت بايجاد الشيء في زمان كذا وفي وقت كذا

يشكل عليهم اي دا الزمان فان الزمان ليس ازليا واذا لم يكن ازليا يكون قبله زمان فيلزم
ان يكون للزمان زمان والجواب ان الزمان ليس موجودا خارجيا حتى يتحقق ظرفية
حقيقية فيلزم ان يكون للزمان زمان بل هو امر موهوم متقدر به الاشياء المتجددة فلا يلزم
للزمان زمان وما كان هذا مذهب اهل السنة فلا وجه للايراد عليهم تقول الا ان يحمل احدا
متعددا فانه لا يرد على انه مذهبهم فتامل عبد العزيز قوله وقد يجاب اه وما كان هذا الجواب
مدفوعا اخره عن الجواب الاول وان كان مقتضى ترتيب البحث ان يقدم على الجواب الاول
تحرير ما سبق اه من ان القديم انما هو الواجب لذاته او هو المستند الى الواجب لذاته
بطريق الايجاب والذات ولازم الذات دايم الثبوت مستحيل الانتفاء عبد العزيز
قوله بل الاستناد بانه اه اي الاستناد بطريق المذكور وهو منع استحالة زوال القديم قوله
سه البحث
بما عرفت اه ان التعلق بالعدم في حال معينة والوجود في حالة اخرى باق ازلا وابدا لا
لا يتغلب عيلا اصلا قوله والجواب عنه في بحث قدرته اه من انا لا نسلم ان العقل اذا لم
يكن اولى به كان عبثا لا يكفي في نفي العبث كونه اولى في نفس الامر او بالنسبة الى الغير
من غير ان يكون تلك الاولوية اولى بالفاعل وان سلم فلعله عبثا بناء على خلوه عن تعلق اللايق على
فلا نسلم استحالته على الواجب تعالى عبد العزيز قوله صدور الحادث اه وهو هنا الارادة الحادثة
قوله بطريق الايجاب اه فلا يتوقف على الارادة حتى يلزم الدور او التسلسل وصدور بعض
اي من الموثر بان يكون موقوفا على شرط حادث فاقض عليه قوله قلنا اه ان لا يجوز
لما يلزم قوله وكالارادة اه فان كمال الارادة وجود المراد وحصوله قوله ارادة حادثة اه
انما قالوا حادثة احترازا عن تعدد القدماء وقال انه قائمة بنفسها فرارا عن قيام الحوادث به انه

بذاته تعالى وقولهم لا يحل ظاهر البطلان قوله على ان صفات الباري [illegible] وانها قائمة بمحل وهو
ذاته تعالى قوله بان الوجوه ليس بضروري اه يعني ان الاعراض لا يعلم ثبوتها ضرورة بل باعتبار
الاثار فان الجوع والعطش والزكاوة والغباوة والعمى والفصاحة انما يعلم بالاثار
فيكون استدلاليا فلا يكون حكما الذي هو استحالة قيامه بنفسه ضروريا عبد العزيز قوله فبناه اه ببيان بما اراد
فان عدم ضروريته نفسه لا يستلزم عدم ضرورية حكمه فان بداهة الوصف تقتضي هذا الحكم فان كونه
عرضا يقتضي عدم قيامه بنفسه ضرورة عبد العزيز قوله قول الحكماء اه قال الحكماء ارادته تعالى
هي نفس علمه بوجه النظام الاكمل ويسمونه عناية كذا في المواقف قوله ولا يحتاج اه لان الفعل المطلق [illegible] قوله وهذا اه اي التميز
والاتفاقي لا يكون له مخصص وقد عرفت ان هذا مخصص هو العلم بالنظام الاكمل عبد العزيز
قوله لان العلل العالية اه اي الواجب والعقول قوله وهو مراده اه جملة معللة للنفي يعني انما
يلزم التصريح بنفي ما تسميه الارادة اذ قد عرفت ان مرادهم باحاطة الله تعالى علم هو
نظام الموجودات وليس ذلك الا وجود الكل فلا ارادة في البين وجعلوا ذلك مقتضيا لافاضة
ذلك النظام على ذلك الترتيب والتفصيل فيكون الارادة هو العلم بالاحاطة قال ابن سينا
العناية هي احاطة علم الاول تعالى بالكل وبما يجب ان يكون عليه الكل حتى يكون على احسن
النظام فعلم الاول بكيفية الصواب في ترتيب وجود الكل منبع فيضان الخير والجود
في الكل من غير انبعاث قصد وطلب من الاول تعالى سبحانه قال في شرح المواقف فهم اثبتوا له
ذاتا وعلما بالاشياء هو عين ذاته ويجعلون الذات مع العلم كافيا في الايجاد وعلمه
عين قدرته وعين ارادته اذ هو كاف في الصدور وليس له حالة منتظرة بالمعلول
المنافي الذي لان [illegible] الارادة بالمعنى الذي ذكرنا فتامل [illegible] عبد العزيز قوله بالكل اه
وجه [illegible] نظام جميع الموجودات الخ قوله هو علمه به اه اي بما فيه من المصلحة مثلا ثم

قوله قد مضى في اثنائه اه اي كون ارادته تعالى علمه قوله مخالفة للنصوص اه لعله بيان انه مجمل
قوله اي شيء دون شيء اه بخلاف علمه تعالى فانه يتعلق بجميع الاشياء وفي كل الاوقات
فلا يكون الارادة نفس العلم عبد العزيز قوله يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر اه فلو كان المراد بها
يعلم الله بكم اليسر ولا يعلم بكم العسر لزم الجهل عليه تعالى وهو باطل ولو كان المراد يامر الله بكم اليسر
ولا يامر بكم العسر فان كان اليسر والعسر بالنسبة اليه تعالى فمسلم لكن لا يليق التمسك للخصم و
ان كانا بالنسبة الينا فيرتفع التكليف والامور الشرعية اذ الكل من المامورات عسر على
النفوس الغاس لا محالة هذا ما سنح لي في هذا المحل قوله ولو شاء ربك اه اي تقريره ان الارادة
لو كانت بمعنى الامر لكان تقرير الاية ولو امر ربك لآمن من في الارض كلهم فيلزم المحذوران
الاول انه يؤدي الى انه لم يامر من لم يؤمن به فلم يكن عاصيا بترك الايمان فعقابه ظلم عليه
من الله تعالى وهو باطل لقوله وما ربك بظلام للعبيد والثاني انه يلزم ان يكون كل من امر به
مؤمنا وليس كذلك اذ الرسل مبعوثون للتبليغ الى الكفار فيلزم الكذب في اخباره وهو ايضا
باطل بناء على العلم فتامل قوله لا فرق بين المشية والارادة اه وبعضهم من كلام المعتزلة
من الفرق بينهما نحو قول الرجل لامراته شئت طلاقك ونوى به الايقاع وقوله اردت
طلاقك وينوي الايقاع ايضا الى انه يقع في الاول دون الثاني وعللوا ذلك بان المشية لامراته
شيء تنبئ عن الوجود فمعنى شئت ذلك حصلته وتحصيل الطلاق انما هو الايقاع والارادة
لغة الطلب كما قال عليه السلام الحمى رائد الموت اي طالبه فمعنى اردت ذلك
طلبته والطلب ليس الايقاع اجاب عنه حافظ الملة والدين في الكافي بانه جاز ان
يكون بينهما فرق نظرا الينا وتسوية نظرا الى ربنا فانه ما شاء الله يقع لا محالة بخلاف
العباد قوله والارادة حادثة اه اي في ذاته تعالى قوله متعددة بتعدد المرادات اه يعني

يعني يحدث لكل ارادة قبل حدوث ما هو المراد بها ثم يتعقبها حدوث ما هو المراد بها
قوله وانما الاعتراض اه هذا التعريض على المواقف قوله كون الجماد اه لعل المراد بالجماد
ما هو المؤثر من الجمادات كالنار عند احراقها الحطب مثلا اذ لا يصدق على النار انها
في فعلها ليست بمجبورة من الاكراه ولا شائقة ولا مغلوبة قوله كمال قوله انما يغيره اه يعني ان المقصود
بهذا تغيير الكلام ارادة الله تعالى لا تغيير مطلق الارادة فارادة كون الواجب
ممن يكره لا يكون غير مكره مريدا قوله بذلك ارادة الله تعالى اه لان كل غير مغلوب ولا مستكره
فهو مريد فمنشاه من باب ايهام العكس الاعتقاد قوله هو ابي الحسين البصري اه ونقل عن ابي الحسين وحده
انه قال الارادة في الشاهد زائدة على الداعي نحو قوله بان الارادة فعل لا بسبب اليه
قوله ولهذا اي لكونها فعله يصح بها ولو كانت غيره لم يصح ذلك لظاهر قوله ثواب الايجاد اه
الصواب تريدون عرض الدنيا عبد العزيز قوله للفاعل شعور اه حتى يحصل الترجيح قوله لو الامر
اذا لم يكن هناك مانع والمترجح اذا كان مانعا قوله والجواب اه فحاصل الجواب انكم ان اردتم
بكون الارادة فعلا مجرد الاسناد الى المريد فمسلم انها فعل لكن لا نسلم ان ذلك يقتضي
كونها اثرا صادرا عنه بالقصد حتى يلزم الشعور وان اريد بكونها فعلا انها اثر للمريد بطريق
القصد فلا نسلم انها فعل بل لا يسعد الاتفاق على نقيض ذلك وهو انها ليس اثر للفاعل
كيف لا يكون غير اثر والحال انها لو كان اثر الاحتاجت الى ارادة اخرى وتسلسلت
عبد العزيز قوله والجواب اه اريد اه حاصل الجواب انه ان اريد بقوله ان الارادة فعل المريد
اسناد الارادة الى المريد كاسناد الفعل الى الفاعل فمنع لزوم وجود الشعور لان هذا الاسناد
لا يقتضي ان يكون الفعل صادرا عن الفاعل بالقصد والاختيار وان اريد انها
اثر المريد بطريق القصد والاختيار فمنع انها اثره بل لا يدعى الاتفاق على ان الفعل الاثر
ان يكون اثر الفاعل بالقصد اذ لو كان اثره بالاختيار لاحتاج الى ارادة اخرى ولزم التسلسل

قوله كيف اه وهو كونه ليس اثر الفاعل والدليل عليه هو ما ذكره بقوله لكنه اه كيف لا يكون
الا زيادة على غير اثره اذ لو كانت اثرا لزم التسلسل عبد العزيز قوله وترتب الثواب اه جواب
عن الدليل المذكور بقوله ولهذا يمدح اه عبد العزيز قوله وهو ظاهر اه فانه يمدح الخلق
والصورة والغاية حتى يمدح اللؤلؤ على صفائها مع عدم الاختيار هناك عبد العزيز
قوله اورده اه اورده اهل السنة بطريق المعارضة مع اكثر المعتزلة قوله ان كل ما اراد الله
فهو كائن الى ارادته بجميع الكائنات وبالعكس خلافا للمعتزلة في الاصلين وتحرير في كتب الفعال
قوله ان كل ما اراده الله تعالى اه واعلم ان الشارح لم يجوز المبحث ولم يبين انه من ذهب الى
الاثبات ومن ذهب الى النفي ومن ارجعهما الى العلم فنقول واعلم ان الادلة السمعية من الكتاب
والسنة قد تطابقت وتظاهرت على انه تعالى سميع بصير وجرت في مضمونها بحيث لا يمكن
انكارهما ولا تأويلهما ولذا صارت من ضروريات الدين ولذا اتفقت عليها كلمة الاجماع من
جميع العقلاء ثم اختلفوا فذهب الشيخ ابو منصور الماتريدي من اكابر الحنفية وهو مذهب جمهور
اهل السنة والكرامية الى ان السمع والبصر صفتان زائدتان على الذات مثل العلم والقدرة
وسائر الصفات وذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري وبعض اهل السنة وحكماء الاسلام وبعض المعتزلة
الى انهما راجعان الى صفة العلم قال العلماء الحق في ذلك المذهب الاول لان اثباتهما انما
هو بالدليل السمعي وهو يدل على ثبوتهما كثبوت سائر الصفات فلا حاجة الى ارجاعهما
الى صفة العلم اذ لو لا ورود السمع لم نحتج الى اثباتهما ولذا لو ثبتا الذوق والشم و
اللمس بل يرجع الى العلم ولو لم يلاحظ ورود السمع بل نظرا الى العقل يمكن ارجاع اكثر من الصفات
غير بعض الصفات الى الاخرى كالقدرة والارادة والكلام على مذهب الحكماء واهل الاعتزال
بل الدليل السمعي كما يدل على ثبوتهما يدل على مغايرتهما للعلم ايضا من ذلك قوله تعالى انه سميع عليم
وسميع بصير فان جمع كل منهما مع العلم يدل على مغايرتهما له وان ذلك لعله الاولى ان يقال

لما ورد النقل بها امنا بذلك وعرفنا انهما لا يكونان بالآلتين المعروفتين واعترفنا
بعدم الوقوف على حقيقتهما فتامل عبد العزيز قوله ما شاء ولم يكن اه هو اعلى التحقيق الكمال
ايضا وان كل كلمتين فهو جزء دليل قوله بحيث لا يمكن انكاره اه لانه معلوم ضروري بلا اشتباه قوله
قوله لا يمكن انكاره فلا حاجة الى الاستدلال عليه كما هو حال سائر الضروريات الدينية
قوله بانها صفات كمال اه يحتمل ان يراد كل من الحيوة والسمع والبصر هو الثلث
ويحتمل ان يراد هذه والعلم والقدرة ايضا فتامل قوله صفات كمال اه اي كل من هذه
صفات كمال لله تعالى والخلو عنها نقصا قوله ايضا يقتضي الحيوة اه وايضا لا يدان بين الثابت وهو محل تامل
ذكر اي حتى تعالى فتامل اذ كثير من الاوصاف كمال بالقياس الينا ولا يكون كمالا بالنسبة اليه تعالى
كقوة الجماع فانها كمال بالنسبة الى الانسان بل الحيوان ونقص بالنسبة اليه تعالى واشار كثرة
فتامل عبد العزيز قوله تنبيه في ذلك اه ارد الكتاب بهذه الصفات الثلث قوله ما ذكر امام
يعني ان بعض اصحاب الحنفية احتجوا على اثبات السمع والبصر بانه تعالى حي وكل حي يصح اتصافه
بالسمع والبصر ومن صح اتصافه بصفة اتصف بها او بضدها وضد السمع والبصر هو الصمم
والعمى وانهما من صفات النقص فامتنع اتصافه تعالى بهما فوجب اتصافه بالسمع والبصر وهذا
الاحتجاج يتوقف على مقدمات لا صحة لها الاولى انه تعالى حي بحيوة مثل حيوتنا المصححة
للاتصاف بالسمع والبصر وانه ممنوع اذ حيوته تعالى مخالفة لحيوة غيره فلا يجب ان يكون مصححة
لذلك الاتصاف ولهذا لا يصح عليه تعالى بسبب حيوته تعالى الجهل والنطق والسهو والنوم مع
صحتها علينا بسبب حيوتنا المقدمة الثانية ان الصمم والعمى ضدان لهما وهو ايضا ممنوع بل هما
عدم ملكة لهما فلا يلزم من خلوه عن السمع والبصر اتصافه بهما لجواز انتفاء القابلية راسا الثالثة
بعد تسليم ما مر انتفاء الثلث فلم ينتف اتصافه وهو اول المسئلة المتنازع فيها بيننا

ان المحل لا يخلو عن الشيء وهو دعوى بلا دليل بل عدم جوازه ممنوع ولم لا يجوز خلو اى الهواء
عن الطعوم والالوان المتضادة كلها المتوجه الرابعة انه تعالى منزه عن النقائص
كلها والعمدة في اثباته بالاجماع على ان ساحة عزه براءة عن شوائب النقص
فليعول عليه ابتداء وقد اطبقوا على انه تعالى سميع بصير واذا اكتفى بالاجماع يكون
مستغنيا عن المقدمات فلذلك عند رحمه الله الى توضيح احوال الاحتياج الى هذه المقدمات
لكن توضيح ايضا يحتاج الى انها صفة كمال له تعالى وان الحيوة يتصف منه صفتها و
استدلوا عليها بالسبر والتقسيم وهو حصر الاوصاف الصالحة للعلية في عدد ثم ابطال
علية بعضها ليثبت علية الباقي كما يقال مثلا علة كون السواد مرئيا اما وجوده او
كونه عرضا او محدثا او لونا او كونه سوادا والكل باطل سوى الوجود والله سبحانه موجود
فيصح رؤيته وهذا استدلال ضعيف اذ لا دليل على الانحصار لجواز امر يلائم الاستواء وهو
ناقص ولا ما قدم وجدان الدليل وهو لا يدل على عدمه في نفس الامر بل هذا الدليل
ايضا موقوف على مقدمات اربع بل كلها استدلوا عليه بانه صفة كمال فيثبت لله تعالى
يتوقف عليها الاولى كون ذات الله تعالى قابلة لها والثانية موقوفة على الكمال
والثالثة بيان انها كمال بالنسبة اليه تعالى والرابعة بيان وجوب كل ما هو كمال كما قالوا
فشامل عبد العزيز قوله طريق السبر وهو حصر الاوصاف الموجودة الصالحة للعلية
في عدد ثم ابطال علية بعضها ليثبت علية الباقي قوله قوله لزم التقضاء [illegible] ذلك اه قد يقال لا نسلم
ان هو ممكن لمنع [illegible] فشامل قوله [illegible] ما ذكره امام الحرمين [illegible] اه
اى في فهم العام وكاف في المطالبات قوله فان رأيه الامام اه قال الامام حجة
الاسلام هو من باب الاعتقاد والاعتقاد ومن قبيل هذا الذي ذكرتم في السمع والبصر
يعلم في الادراك الذي يحصل بالذوق والشم واللمس لان فقدها نقصان ووجودها كمال في

في الادراك اذ ليس كمال من يعلم الرائحة كالكمال من ادركها بالشم وكذا بالذوق فان
العلم بالمطعوم من ادراكه بالذوق قال الجواب ان من المحققين من اهل الحق
باثبات انواع الادراكات مع العلم والسمع والبصر والقدر الذي هو كمال في الادراك
من دون الاسباب التي هي مقترنة بها في العادة من المماسة والملاقاة
فان ذلك محال على الله تعالى كما جوز والادراك البصر من غير مقابلة بينه وبين
المبصر وفي طرد هذا القياس دفع هذا السؤال ولا مانع منه ولكن لما لم يرد
الشرع الا بلفظ العلم والسمع والبصر لم يكن اطلاق غيره واما ما هو نقصان
في الادراك فلا يجوز في حقه تعالى البتة قال قيل الخ هذا اثبات التلذذ
والتألم فصاحب الجذر لا يتألم بالضرب ناقص وكذا العنين ناقص وكذا
فاسد الشهوة فيقتضي ان يثبت في حق الله تعالى دفعا للنقص قلنا هذه امور
ميل على الحدوث وهو في النقص اذا الحب عنها نقصان [illegible] وتحتاج الى امور موجب
للحدوث فان الالم نقصان ثم هو محتاج الى السبب هو الضرب والضرب حادث يحصل
بين الاجسام واللذة يرجع الى زوال الالم اذا حقق او يرجع الى درك ما هو
محتاج اليه مشتاق والشوق راجع الى النقصان والموقوف على النقصان نقصان
ومعنى الشهوة طلب الشيء الملائم ولا الطالب الا عند فقد المطلوب ولذة الا عند نيل
ما ليس بموجود وكل ما هو ممكن وجوده لله تعالى فهو موجود وليس لله تعالى
شيء ما بالقوة حتى يكون لطلبه مشتهيا وبنيله متلذذا فلم يتصور هذه الامور في حقه
سبحانه انتهى كلامه عبد العزيز قوله ولا يرد عليه النقض اه تنزه [illegible] الحس الوجد
هو فيما الصفات الكمال بالضرورة قال [illegible] فانه حرج الواجب الحق ضرورة
وتقرير الدفع ان سحابة هذه الصفات [illegible] تعالى ما يعلم قطعا ولم يرد به دليل سمعي

النفي بل اثباتها موجب للنقصان بخلاف اثباتها اولى والسهو فان ... وضعه ينفي
ايضا قوله السمع والبصر والنفخة على الاجماع فلم استدلوا عليه قوله والغرض لو كانت دفع
عليه ان هذه الصفات ثابتة بالضرورة وقد ورد بها الكتاب ... والمعتمد عليه
الاجماع فلم استدلوا عليه قوله فجوابه الخ اه اي منع كونه لا سبيل الى استحالة النقص والآفة
... وربما يجزم بهذه الاستحالة من لا يرى الاجماع الى حجة الخبر قوله فالقيل لو كان اه معارض
قوله وشبه الخبر اه وجوابها هو المنع السابق قوله وجه اللزوم اه قال في بحث الحيوة من الشيخ
يحصر جزء الحيوة في حق الله تعالى واما في حق الخلق فقد اختلف العبارات في تفسيرها لا الاختلاف
في حقيقتها بل من جهة الاطلاع عليها والتعبير عنها الا باعتبار اللوازم والآثار فقيل هي صفة
توجب الحس والحركة مشروطة باعتدال المزاج وقيل قوة هي مبدء القوة الحس والحركة وقيل
قوة تتبع اعتدال النوع ويفيض عنها سائر القوى الحيوانية اي المدركة والمحركة على ما يجري تفصيلها
ثم قال ذهب جمهور المتكلمين الى ان تخصيص الحي المسمع بالحيوة ليس مشروطا باعتدال المزاج و
البنية والروح الحيواني القطع بامكان ان يخلقها الله تعالى في البسائط بل في الجزء الذي
لا يتجزى ولا ذهب الفلاسفة وكثير من المعتزلة الى هذا الاشتراط بناء على ما يشهد من
زوال الحيوة بانتقاص البنية وتفرق الاجزاء وبانحراف المزاج عن الاعتدال النوعي وبعدم
سريان الروح في العضو ... بطبيعة نفوذها فيه ... وهو الحق
الاشتراط ... بدون تلك الامور انتهى ملخصا عبد العزيز قوله بحثها اه ضمير ... راجع الى
اعتدال النوع وضميرها راجع الى الصفة قوله على ما ذكرتم اه من انها تقتضي التأثير ...
قوله او مشروطة بزوال ... ولو سلم انه شرط في التأثير فلا نسلم انه شرط في القابل ...
التأثير على ان ... فان ... بالحقيقة ... فلم لا يجوز ان لا يكون
سمعه وبصره ... التأثير ولا مشروطا به قوله المشهور من مذهب الاشاعرة اه اعلم ان ...

من الكشف الاطلاع ... ان اكثر اهل السنة والكرامية قالوا ان السمع والبصر صفتان مغايرتان
للعلم ويدل عليه انهم عدوهما من الصفات السبعة وان ارجاعهما الى العلم وجعلهما من قبيله
من الصفات السبعة وان ارجاعهما دون ارجاع غيرهما كالقدرة والارادة تحكم ... النصوص
دالة على المغايرة لكن يجب على بعض اهل السنة وحكماء الاسلام وبعض المعتزلة انهما
راجعان الى العلم من حيث التعلق وان قول الاشعري مضطرب عليهم من بعض الكتب
كالحاشية الخيالي انه من الاول ومن البعض كشرح التجريد انه الثاني ...
انه لم يصرح بالارجاع لكن يلزم من كلامه وقال بعض الفضلاء ليت شعري ما الباعث
للشيخ الاشعري على انه اختار ارجاعهما الى العلم مع ان شيمته ودأبه محافظة على
ظواهر النصوص فتأمل قوله على ما نقل المشهور اه واعلم ان قوله المشهور من مذهب الكل
يشعر بان ما ذكره مذهب جميعهم وقوله الا ان ذلك ليس بلازم على قاعدة الشيخ
بان ذلك مما لم يصرح به الشيخ وقوله وعند الفلاسفة وبعض المعتزلة يشعر بمغايرة
معظمهم مذهب الشيخ والكل خلاف الواقع فان الشيخ قد صرح وتبعه بعض الاشاعرة
ووافقه الحكماء وبعض المعتزلة على ان السمع والبصر ليسا صفتين زائدتين
قبل سائر الصفات بل هما راجعان الى العلم فان السمع عبارة عن العلم بالمسموعات
والبصر علم بالمبصرات يشهد به كتب هذا الفن قاطبة فتأمل عبد العزيز قوله بالمسموعات
ولا شك ان العلم بالمسموع نوع مغاير للعلم بالبصر قوله ان مرجعه ... اه اي ارجاعهما الى صفة
العلم قوله لو كان الكل اه اي كل من السمع والبصر وغيرهما يرجع الى العلم ... على هذا الامر
ارجاعهما الى العلم قوله خصهما اه اي على العلم قوله والى ... اه اي ارجاعهما الى العلم قوله
والتنوع كلهم اه اي كل من الفلاسفة والمعتزلة فانهم ارجعوا الى العلم كما في العلم ...
الارادة ... فهما صفتان للذات غير ما يتبع عليها والاشعري ارجعهما الى العلم

لكنه يتيسر بالزيادة على الذات قوله قال الامام الرازي الحاصل ان الباري تعالى يجوز ان يوصف
بالكلام بالمعنى الذي فيجوز ان يوصف بالادراك المتعلق الا بالمطعوم والروائح
لما يجوز ذكره اذا اضداده نقص وآفة لكن لم يجوز التعلق الاطلاق عليه تعالى لان الشرع
لم يرد بذلك ولان هذه الصفات من خواص الاجسام منبئة عن الانفعالات وغير
منبئة عن حقائق الادراكات فكيف يطلق عليه تعالى فافهم قوله ممن يصح اه اعلم
ان المراد به اولا ثبوت الاتصاف بالكلام واما دوام واستمراره فمرتبة اخرى فالمراد
بعدم التكلم ممن يصح اتصافه عدم وقوع الكلام اه صح الظهر وجه الجواب على المناقشة
الاولى فتامل عبد العزيز قوله باضداد الكلام اه اي السكوت قوله وهو على الله تعالى محال اه
اذ ربما يصح اتصاف الانسان بها مع ان عدمها ليس بنقص كالنوم نهارا فانه مما
يصح اتصاف الانسان به مع ان عدمه نهارا ليس بنقص للانسان فان قيل لا كلام
النوم لا يكون نقصا لو كان قادرا على النوم بل لو اراد النوم لنام لكن لا ينام اختيارا
لا يكون نقصا اصلا عبد العزيز قوله وان نوقش اه تقريره لا نسلم ان عدم التكلم ممن
يصح اتصافه بالكلام نقص وذلك انه انما يكون اذا لم يكن مع القدرة على الكلام واما اذا
كان مع القدرة فلا نقص قوله الحمل بمعزل اه اذ كثير من الاوصاف كمال في المخلوق
ونقص في الخالق كقوة الجماع مثلا فلا يقاس الغائب على الشاهد قوله والاعتراض في الجواب
اشارة الى الشبهتين الذين هناك وتقريرها ان يقال في الاولى ان لو كان الله تعالى
متكلما فاما بكلام قديم فيلزم قدم المأمور والنهي والمخاطب ايضا او حادث فيلزم
كونه تعالى محلا للحوادث ويقال في الثانية انه تعالى لو كان متكلما لكان جسما واللازم
باطل وجه اللزوم ان المتكلم متكلم بالالة والالة ليست الا قوة جسمانية واما الجواب
عنهما فان يقال في الاول انه تعالى متكلم بكلام قديم له تعلق حادث بما هو حادث فلا

قديم ولم يتقدم شيء منها كما في العلم والقدرة وغيرها من الصفات وتعلقاتها فانها قديمة
وتعلقاتها حادثة واما في الثاني فالجواب منع ذلك في الله تعالى وانما ذلك في
الشاهد فتامل عبد العزيز قوله اي زمانه مخبر وغير ذلك اه اي مستخبر ومنادي فهذه خمسة انواع للكلام
والباقي مثل التمني والترجي يرجع اليها عبد العزيز قوله فاذا عبر عنها بالعربية اه اعترض عليه
بان هذه العبارة الواردة على طريق الشرطية تشعر بان المعنى الازلي قبل التعبير بالعربية
لا يطلق عليه القرآن وليس كذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كلام الله غير مخلوق
واجيب عنه ان هذا الاشكال مبني على ان انتفاء الشرط يقتضي انتفاء المشروط وهذا اصطلاح
المتكلمين لانهم جعلوه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء فبالضرورة يلزم من انتفائه
انتفاء المشروط واما النحاة فقد جعلوه عبارة عما هو المذكور بعد ان واخواته ولو لا اذا
بينها وليس فيه الاستلزام المذكور الا ترى انا قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط
نحوي وليس في انتفائه يستلزم الانتفاء ولا توقف الوجود انتهى وحكمت من الظاهر انه ليس
الا شرط النحوي على المعنى له ههنا فانه يتفرع على كل شرط ههنا فائدة هو ارتباط الحكم
بالتوراتية والتوراتية والانجيلية والزبورية وما يقال في الجواب ان في الحديث
تقدير المضاف اي مدلول القرآن كلام الله غير مخلوق فهو ايضا ليس بسديد لانه لا يدل
الا ان يكون القرآن حقيقة في اللفظ مجازا في المعنى وهو ليس مذهب المحققين بل
مذهبهم ان لفظ القرآن مشترك فيهما كما صرح به الشيخ في شرح العقائد فعلى هذا
المذهب الحق يمكن ان يجاب بان لفظ القرآن موضوع بازاء الكلام
النفسي وعلى هذا يحمل ما ورد في الحديث واما وضع اللفظ مشروطا بالتعبير
بالتعبير بالعربية وهذا الذي اطلاقه على القديم ولا يجوز الاطلاق على التوراة والانجيل

كما اعترض بها صاحب الاعتقاد وهذا الجواب فان لم اره في كلام القوم جوابا
حقا وان وجدته حقا فلله الحمد على فضله وان كان غير ذلك فالبشر محل عرض
التغيير فلا الزم الا نفسي واستغفر الله ذنبي وهو ارحم الراحمين عبد العزيز قوله بالسريانية
وهي لغة النصارى اعتقادي وبالسريانية حكي ان الانجيل كان سبعة الاف وثمانية
ايات اعتقادي قوله فالانجيل اه وهي لغة اليهود اعتقادي قوله فالتورية اه حكي ان التورية الف
الف سورة وكل سورة الف اية وكل اية مقدار سورة البقرة اعتقاد وقيل انها نزل الزبور
وهو المنزل على داود عليه السلام وكان المائة وخمسين اية لان المذكور فيها هو
الادعية وليس فيها احكام وكانت باليونانية عبد العزيز قوله والله تعالى اه
واعترض عليه ايضا بان كلامه يشير بجواز اطلاق اسم التورية والانجيل على القران
واطلاق القران عليهما لانها الاسماء التي تطلق على المعنى الواحد به فان يطلق كل منها
على الاخر كما قال الاشان شرح الطحاوية وغيره وفيه تامل فتامل وذلك
لان الاسماء التي تطلق على المعنى الواحد انما يجوز اطلاق كل منها على الاخر ان لم يشترط
لاطلاق كل منها شرطا اما اذا كان مشروطا بشرط كما هنا فلا يجوز والا لم يكن
للاشتراط معنى بل يصير لغوا محضا فتامل عبد العزيز قوله بانه متعددة اه وهي اشارة الى سؤال
تقريره ان ذلك يطلق على الكلام بالمعنى الذي تقول قوله لا معنى للكلام اه لغيره ان الكلام
صفة ازلية [illegible] الله تعالى منافية للسكوت الذي هو ترك التكلم مع القدرة [illegible] الاية
التي هي عدم مطاوعة الالات اما بحسب الفطرة كما في الخرس او بحسب ضعفها وعدم
بلوغها حد القوة كما في الطفولية فان قيل هذا انما يصدق على الكلام اللفظي دون
الكلام النفسي الذي كلامنا فيه فانه معنى قائم بذات المتكلم والسكوت والخرس انما

انما ينافي التلفظ دون وجدان المعنى في نفسه قلنا المراد بهما السكوت والافة الباطنيتان
بان لا يدبر في نفسه التكلم ولا يقدر على ذلك فكما ان الكلام لفظي ونفسي فكذا ضده اعني السكوت
والخرس كذا ذكره الشيخ في شرح العقايد فتامل عبد العزيز قوله قالت الحنابلة اه منهم مر
قوله من كل كلمة اه انه كلامه تعالى من جنس اصوات الحروف قوله وكفى ثابتا اه
فعلى هذا لا بد ان يكون المجلد والكاتب والخايط ايضا ازليا قوله الموقوف
عليه الدال لا بد ان يكون ازليا قوله فانتظم حروفا اه اي حصلت الحروف
والصورة المصورة قوله وقد صار حديثا اه لتشعر بالمعنى الذي اراده بالقديم
قوله دال على لغة اه والمشاهدة قوله اشنع من مخالفة الدليل اه لامكان الغلط فيه
دون الضرورة قوله مخالفة الدليل اه فاختاروا ما ثبت بالضرورة وهو انه
مركب من الحروف المسموعة وخالفوا ما ثبت بالدليل وهو الكلام النفسي وامتناع
قيام الحوادث بذاته تعالى علوي قوله وفي قوام بها اه لم يجي الحادث والمحدث
قوله غير محدث بقوله لكن قوله في بعض الاجسام اه كاللوح المحفوظ او جبرئيل او
النبي عليه السلام قوله لفظ المخلوق عليه اه اي على كلام الله تعالى قوله انه اه
ان الكلام الذي خلقه الله في بعض الاجسام قوله لا يكون قرانا اه القول
يرد عليهم ان ما قراءة القاري ليس مخلوق الله تعالى بناء على ان افعال العباد
ليس بمخلوق من الله تعالى عندهم فلا يصح تاويلهم قيام الاخذ باذكار احد
قوله حوالي محل اه اي حاصل المذاهب المخالفة كلها قوله قياسان
وتوضيح هذين القياسين انه انتظم من المقدمتين القطعية وهي الكبرى ما

والمشهورة وهي تصويرين منهما قياسان متعارضان احدهما ان كلامه تعالى صفة
له تعالى وكل ما هو صفة له فهو قديم فكلامه قديم وثانيهما ان كلامه تعالى مؤلف
من اجزائه مترتبة متعاقبة في الوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث فكلامه
حادث فاضطروا الى القدح في احد القياسين ومنع بعض المقدمات ضرورة
امتناع حقية النقيضين فمنع كل فريق ما تيسر له فالحنابلة قالوا كلامه تعالى
حروف واصوات تقوم بذاته تعالى وانه قديم وبالغوا فيه حتى قال
بعضهم جهلا الجلد والغلاف ايضا قديمان فضلا عن المصحف بل قيل
ما بالهم بتقدم الكاتب والمجلد وصانع الغلاف فهؤلاء صححوا القياس الاول
ومنعوا الكبرى الثاني والمعتزلة قالوا كلامه تعالى حروف واصوات كما ذهب اليه
الفرقة الاول لكنها ليست قائمة بذات الله تعالى بل خلق الله تعالى في غيره
كاللوح المحفوظ او جبريل او النبي عليهما السلام او غيرها كشجرة موسى عليه السلام فهم
معنى كونه متكلما عندهم انه خالق الكلام في بعض وهو حادث فهؤلاء صححوا
القياس الثاني ومنعوا صغرى القياس الاول والكرامية لما ارادوا ان يخالفوا
المعتزلة من كون كلامه تعالى صفة لغيره فان معنى كونه متكلما خالقا للكلام
الغير في [illegible] الحروف ذهبوا الى ان كلامه تعالى صفة له من الحروف والاصوات
الحادثة القائمة بذاته تعالى فهؤلاء صححوا القياس الثاني ومنعوا الكبرى الاول واهل الحق
قالوا كلامه تعالى ليس من جنس الحروف والاصوات بل هو معنى واحد بسيط قائم بذاته
تعالى قديمة ليس من جنس الحروف والاصوات بل معنى قائم بذاته يسمى الكلام النفسي وهو

وهو مدلول الكلام اللفظي المركب من الحروف فهؤلاء صححوا القياس الاول ومنعوا
صغرى القياس الثاني ولا عبرة بكلام الحنابلة التي لمخالفته البداهة ولا [illegible]
التي لمخالفة البرهان فمحل النزاع بين اهل السنة وبين المعتزلة وهو عند التحقيق
الا اثبات الكلام النفسي وهو محل النزاع لا في حدوث الالفاظ وقدم المعنى
المنصوبة على ما نقل منه المحقق الدواني وخالفهم الامام الغزالي فقد صححوا القياسين
وحكموا بعدم تعارضهما في الحقيقة فان المراد بالكلام في القياس الاول الصفة القائمة
بذاته تعالى وفي الثاني ما يظهر منه الحروف من بعض الدلالة والاختلاف
الواقع بين فرق المسلمين لعدم الفرق بين الكلامين عبد العزيز قوله قديم كلامه تعالى اه
والمتكلمون من الفريقين سنية وشيعية قالوا الكلام فيه قالوا المحض الالفاظ في ذلك
قليل الجدوى فان كونه ذاته تعالى وصفاته محجوب عن العقل اصفهاني قوله كونه
من صفات الله تعالى اه وهي صغرى القياس الاول قوله وكل صفة قديمة اه
وهي كبرى القياس الاول قوله كونه من جنس الاصوات والحروف اه وهو صغرى
القياس الثاني قوله وكل ما هو المنتظم من الحروف حادث اه وهو كبرى القياس الثاني قوله
من الحروف حادث اه لبطلانه بالضرورة فان حصول كل حرف من الحروف التي
تركيبها كلامه على زعمهم مشروط بانقضاء الآخر فيكون له ابتداء فلا يكون قديما
وكذا يكون الحرف الآخر انقضاء فلا يكون ايضا قديما فكذا المجموع المركب منها وكذا
القول بان المركب من الحروف الذي هو حادث قائم بذاته تعالى ظاهر بطلانه ويمنع
قوله بكلام الحشوية اه اذ في الاول مخالفة البديهة وفي الثاني مخالفة البرهان

يسمى بالحشوية اه ادخل الحنابلة في الحشوية لاتفاقهم في المدعى بين ...
اكثر افراد الحشوية وفيه تحقير لهم قال بعض الفضلاء ان الحنابلة هم اصحاب الامام
احمد بن حنبل رح وهو من العلماء المجتهدين لا ينبغي للمنصف ان ينسبه واصحابه
الى الجهل بل ينبغي ان يأول كلامهم بان يقال مثلا كلامه تعالى من جنس الالفاظ
والحروف وانه قديم بذاته من غير ترتيب بين الكلمات والحروف بتقديم بعضها
على بعض وتاخر بعضها عن بعض تقدما وتاخرا زمانيين على ما يجوز ان الله تعالى
واما ما نقل عنهم مثل كون الجلد والغلاف ازليين فهو بعد تسليم صدوره عنهم
ان يحمل على الارشاد المحض كذا فعله الفاضل مولانا ... الاخي في حاشية شرح العقائد
فتامل عبد العزيز قوله يستدل على قدم كلام الله اه وتحقيق هذا المقام على ما ذكره المحققون
وقد اورده التفتازاني رح في شرح العقايد ان للشيء وجودا في الاعيان ووجودا في الكتابة
ووجودا في العبارة ووجودا في الاذهان ووجودا في الاعيان والكل منها
دلالة على ما بعده وسنجاك بكل منها احكام فاذا قلنا يحل بها الاوافق
مذهب المتكلمين من الظاهر المجنبة فالمراد به الاشكال المنقوشة
واذا قلنا يجوز قراءة القرآن واذا قلنا يحفظ قديم القرآن فالمراد به الالفاظ
المتخيلة واذا قلنا القرآن قديم فالمراد به هو حقيقة الموجودة في الخارج وهو
الكلام النفسي القائم بذات الله تعالى فعلم ان القرآن مشترك بين المعاني الاربعة
الملفوظة وهو المختار لانه من ... الاول الى ذهب اليه بعضهم وعلم ان الفاظ
ما ذكره المعتزلة ... من لزوم الحدوث ... لا يرد على اهل السنة
... النفسي الذي هو ... حقيقة ... فانهم ... عبد العزيز قوله

ان الاستنباط

لا يجوز قراءته ... تقرير الكتب ... بالكتب فالمراد به الحروف والالفاظ المنطوقة ... قلنا ... هو احكام

قوله ان المتكلم من قام به الكلام اه وتقرير الدليل ان الله تعالى متكلم والمتكلم من قام به الكلام
والكلام القائم به تعالى لا يجوز ان يكون هو الحي فتعين ان يكون معنى نفسيا
فمنع المعتزلة يتجه على قوله والمتكلم من قام به الكلام يعني انا لا نسلم ان المتكلم
ذلك كيف اذ لو كان المتكلم هو من قام به لما صح اطلاقه حقيقة على المتكلم
بالكلام النفسي وهو غير جائز عبد العزيز قوله ان المتكلم من قام به الكلام اي ان الفاعل
من قام به الضرب لا من اوجده قوله ولو في محل اي فرداه ... المتعلقة
لا ان ... وهو ... في النفس ما لا معنى له الا القيام به فتامل عبد العزيز
قوله متكلما وان لم يعلم الخ لو كان المتكلم بمعنى الموجد للكلام لكنا نعلم انه موجد وهو خلاف
المفروض قوله وان علمنا ان موجده هو الله تعالى اه فلا يلزم كونه متكلما بمعنى الموجد احد قوله كما هو رأي
اهل الحق اه فانهم قالوا ان موجد جميع الاشياء هو الله تعالى قوله ونحو ذلك اه ...
كان معنى المتكلم من قام به التكلم قوله لانه حادث اه واعلم ان قوله لانه حادث في صور
الدليل عدم جواز كون الكلام اي المنتظم من الحروف المسموعة قائما بذات الله كبرى قوله ...
قيامه بذات الله تعالى وهنا صغرى القياس للكلية بيد الله ترتيب اجزائه الاجزاء الكلية بمعنى
ان كل ما هو منتظم من الحروف المسموعة مترتب الاجزاء مشروطا بالانقضاء فمنع الحنابلة كبرى
... كلية هذه الصغرى يعني لا نسلم ان كل ما هو منتظم يجب ان يكون مترتب الاجزاء بل قد
يكون دفعيا فتامل عبد العزيز قوله على ما ينبغي اه من انه يلزم كونه تعالى محلا للحوادث قوله
لما عرفت اه من ان صفات الباري لا يكون الا قديمة قوله لو سلم اه اي لو سلم قيامه فانما
... بان المتكلم لا بذاته فيجب اسناد التكلم الى ما ذكرتم الى اللسان لا الى النفس المتكلم عبد العزيز
قوله الامير متكلم بلسان الوزير اه فان التكلم ينسب الى الامير وقام بلسان الوزير فافهم

كره والتوزير دون الايثر قوله بثبات المشروع اه اي دوامه قوله من يطالع فيه الا ان يطلع بانعم
البناء والتمام عبد العزيز قوله ولو سلم اه واعلم ان هذا التسليم بما لا وجه له اذ ظاهره
عدم الابتناء ان لو سلم ان المعتبر في اسم الفاعل بقاء المعنى فيكون في وقوعه صفة للذات
التلبس ببعض اجزائه وهذا الابتناء ليس محل النزاع اذ قوله في اعتراض المعتزلة ولو سلم
معناه لو سلم البقاء ليس شرطا للقيام فلا يلزم ايضا وقوع صفة للذات بلا قيام
بالجزء الذي هو اللسان لا الجميع الذي هو الذات في المعنى بهذا التسليم في مقابلة تسليمهم
فالاولى ان يقال واما وصف الذات بالشيء فيكفي فيها التلبس ببعض اجزائه فتامل
عبد العزيز قوله او المخزونة اه وفي بعض النسخ والمخزونة بالواو فقط وهو اولى عبد العزيز
قوله ليس محلا اه لانها اعراض والواجب ليس محلا للاعراض ولانها حادثة فان
الواجب ليس محل الحوادث عبد العزيز قوله او استخبار اه استفهام قوله او غير ذلك اه
من صيغة التمني والترجي قوله وسيرد في فلكه اه اي في فلكه قوله والآن اه مثل بعت
واشتريت قوله غاية الظهور اه اذ ليس في العلم قصد الحصول في نفس السامع فالمرتب في
الكلام النفسي وبينهما ان النفسي فتامل عبد العزيز قوله واستدل القوم اه الدليل الذي
على مغايرة الكلام للعلم والارادة على ما ذكره القوم هو ان الله تعالى امر ابا لهب بالايمان
مع علمه بانه لا يؤمن ومع عدم ارادة ايمانه اذ ارادته تعالى توجب وقوعه فيكون مغايرا للعلم
للعلم فتحقق مغايرة الكلام ههنا للعلم والارادة كليهما فتامل عبد العزيز قوله بالفعل اه
المراد بالفعل في صيغة الامر الاتيان بالجملة الامرية وفي صورة الخبر الاتيان بالجملة الخبرية
ويكون سببا للاعتقاد والمخاطب مع قطع النظر عن الوحي الخارجية فتامل جلبي قوله ويتوجه
قال صاحب المواقف اه قيل هذا التوجيه ركيك لان الكلام النفسي ما يعبر عنها بالعبارات و
الالفاظ وانما يعبر بها عن معانيها الوضعية ومن البين ان الارادة ايضا كذلك لولا

به وضع الصيغة جلبي قوله اذ انه اه ان الكلام النفسي قوله ان لكل منها اه لان ارادة
كذلك موجودة في الخبر والامر مغايرة لما يدل عليها من الامور المتغيرة والمختلفة
وليس يتجه عليه ان الرجل قد يخبر بما لا يعلم او يامر بما لا يريد ومع لا يثبت معنى نفسي
يدل عليه بالعبارات مغايرة للعلم والارادة كما يدعيه الاشاعرة كذا في شرح المواقف
عبد العزيز قوله لانه وجوده اه بل الموجود فيه ان مدلول العبارات في الخبر راجع الى
العلم القائم بالمتكلم وفي الامر راجع الى ارادة المامور به وفي النهي الى ... فلا
كلام نفسي مغاير لها وفي الصفات وقد مر ما فيه كذا في شرح المواقف عبد العزيز قوله لانا
وجود صيغة الاخبار اه وفيه اشارة الى ان وجود صيغته ونقيضها وهو ان يخبر الرجل
بما لا يعلم وان يامر السيد العبد ونطلبه منه ولا يريده عبد العزيز قوله صيغة الاخبار والطلب اه
فيكون الطلب والاخبار عبارة عن ارادة اتيان الجملة الامرية او الخبرية وهو عين
ما ذكره صاحب المواقف وقريب من هذا المعنى الذي ذكره صاحب المواقف ما قاله
امام الحرمين ترجيحا من جانب المعتزلة ثم رده اه اورده انه ليدل على ان ما ذكره صاحب
المواقف والذي انه لم يكن بعيدا لبعيد وانما كان قريبا لان ما ذكره الامام الحرمين
من جعل اللفظ الصادر عنه امرا على احد الوجهين عبر عنه صاحب المواقف بالجعل والمراد
به صورة الامر الاتيان بالجملة الامرية وفي صورة الخبر الاتيان بالجملة الخبرية
وهما قريبان في المفهوم ثم اعتبر هو زيادة سبب اعتقاد المخاطب المتكلم ما اخبر به
او ارادته لما امر به ثم ان امام الحرمين وان اورد توجيههم في مادة الامر لكن اراد
التعميم في جميع الاقسام الخمسة وترك الباقي على المقايسة كارادة جعل اللفظ الصادر عنه
نهيا او خبرا او استخبارا او نداء لان المدعي سلب الكل والتعرض في الجواب الاثنين لظهور البطلان

فيما من الاقسام الثلثة الباقية فيما يظهر بالتامل وتوضيح الجواب انا حكموا بان
الواقع بالكلام النفسي هو ارادة جعل اللفظ الصادر عن المتكلم امرا او نهيا او
ماضيا او مستقبلا او شيئا مما يرتبط لا يصح اصلا اما في الجمع فبالوجه الثاني وهو ان اللفظ
يكون ترجمة عما في الضمير دالا عليه بالوضع ومعلوم بالضرورة انه ليس ترجمة عن الارادة
جعلا اصلا المذكور فانها من لوازم الصيغ المذكور فلا يصح جعل الكلام النفسي عبارة
عن الارادة المذكورة واما في الامر والماضي فلوجه اخر ايضا وهو ان اللفظ
ينصرم فكذا ارادة ترتيب ان الطلب الذي هو مدلول صيغة الامر حاله فلا يصح جعلا الا
دالا عليه بل على الكلام النفسي والماضي بصيغة الماضي لا يصلح للارادة المذكورة
بل تعلق عليه ومعلوم بالضرورة ان ما يجده بعد انقضاء اللفظ ليس تعلق
فلا يصح جعله دالا على الارادة والتعلق بل هو انما يدل على اخبار المتكلم عما في
الضمير وهو الكلام النفسي القائم بالمتكلم الذي رتبه اهل السنة فتامل عبد الحفيظ قوله سنفرغ اه
يعني ان المنصرم بعد انقضاء الاشتغال بل تعلق وتحير عليه ولا حيرة هنا عبد الحفيظ
قوله وزورت اه ذكر بعضهم بتقديم المهملة بمعنى دبرت وسويت وبعضها بتقديم
المعجمة بمعنى سويت وقيل اصلحت لكن ذكر في القاموس وفي نهاية الجزرية في الزاء المعجمة
فتامل عبد الحفيظ قوله قال الاخطل اه انما قدم الاستشهاد بالشعر على النص
وان كان النص مقدما على الاستشهاد بالشعر لان المقام في هذا المقام افحام الخصم
وبيان جهله وعناده فقول الشاعر اشد تاثيرا في ذلك لانه البشر يلحقه الخجل اذا كان
جاهلا بما علم غير البشر وينسب الى المكابرة والعناد واما الذي جهل ما علم الله
لا يلحقه النقم فلا ذكر اولا ما هو معلوم البشر ثم ايده بالنص ليستقيم ما في الشعر لطائف

لطائف شرح عقيدة حافظية قوله لما مراده من ان ما يقوم بذاته تعالى لا بد ان يكون قديما قوله
تمسكوا بوجوه اه واعلم انه ذكر في المتن عشرة وجوه واورد جوابها في الشرح
الستة الثلثة الاول والرابع كونه متصفا بالدلس والمتصف انما هو الالفاظ وهو حادث
قال الله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والخامس مسموعا
بالاذان قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله والمسموع
انما هو الالفاظ والحروف والسادس مكتوبا في المصاحف والمكتوب انما هو
الالفاظ وهي حادثة فاورد عليه بان المكتوب انما هو الصور والاشكال لا الملفوظ
ولا المعنى فاجاب بما ترى وقد ذكرنا ما عليه والسابع متصفا بالتحدي والتحدي انما وقع
بالعبارة لانه عبارة عن اتيان مثله ولا معنى لانه في الصفة القائمة بذات الله تعالى
واورد السؤال والجواب الثاني على هذا الاخير منفصلا الى السور والايات قوله تعالى
كتاب احكمت اياته ثم فصلت فانه يدل على انه مركب من الايات التي هي اجزاء
متعاقبة فيكون حادثا والتاسع قابلا للنسخ لقوله تعالى ما ننسخ من اية ولا حاجة والورد
السؤال عليه والعاشر ورد بغضب ارادة التكوين بقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه
ان نقول له كن فيكون معنى اذا اردنا ايجاد شيء قلنا له كن فيكون فيوجد وقوله
كن قسم من الكلام متاخر عن الارادة الواقعة في الاستقبال لكونه جزاء ويكون
حادثا قبل كون الشيء الحادث والتاخر عن الحادث والتقدم عليه لا يمهل
كلاما يدل على الحدوث والسؤال الرابع اورد عليه هذا المحقق ما ذكره
وتفصيل ما اجمله والجواب عن الوجوه العشرة كلها انها انما تدل على حدوث
الالفاظ لا يخفى على المتامل لا على المعنى القائم بذات الله الذي هو المتنازع فهو

في الحقيقة اقامة الدلالة على غير محل النزاع فلا يفيد عبد العزيز قوله المفتتح بل انه ليس بسورة اه
فى بعلت بل هو يفتتح بالتسمية لا بالتحميد قلت المراد الافتتاح بالسورة او التسمية
قوله بالاستعاذة اه اى المعوذتين قوله من خواص القرآن اه يجوز الصلوة بقرائته وحرمة
مسه للجنب والمحدث والمراد بالخواص التي استخرجها اهل التكسير قوله لا المعنى القديم اه
القائم بذاته تعالى قوله ليطابق الاشتراك اه فان القرآن لفظ مشترك يطلق على الكلام
النفسي الذي هو صفة للحق عز وعلا ويطلق ايضا على ما يدل عليه وهو المؤلف توضيح
قوله من الرحمن اه ولفظ من ساقط في بعض النسخ ولا بد منه بوجوده في نظم القرآن
قوله في امتناع نزول اه فان النزول يستلزم الانتقال وهو علامة الحدوث لا
التقديم قوله لكن قد ينزل بنزول الجسم يعني ان الله تعالى احدث هذه الرقوم والنقوش
في اللوح المحفوظ ثم الملك طالع تلك النقوش فنزلها على محمد صلى الله عليه وآله وسلم
فالمراد بكون تلك الحروف نازلة هو ان يطلعها من السماء الى الارض قوله نقل المكتوب اه
هذا السؤال متعلق بقوله في المتن مكتوبا في المصاحف تقريره ان المكتوب في المصاحف
انما هو اللفظ دون المعنى والالفاظ حادثة فرقة غير ... مع ان المكتوب هو الصور والاشكال
ولا كلام فيه فاللفظ ولا المعنى الذي كلامنا فيه فاجاب بان المكتوب هو اللفظ اذ
الكتابة تصوير اللفظ والمثبت فيه هو المصور ورد بان المكتوب نقوش لا ملفوظ
فتامل قوله كلا في الكتابة اه وما اعترض عليه امير صدر الدين في رسالة اثبات
الواجب بانه لا يلزم من كون الكتابة تصوير اللفظ ان يكون المكتوب لفظا فان
نقش الفرس على الجدار مثلا تصوير الفرس بالتحقيق ومن البين ان المنقوش ليس
ساير حقيقة المنقوش فكذا المكتوب صورة اللفظ المنقوش به لا نفسه عبد العزيز قوله ثم المثبت اه
ولنا قالوا المثبت في المصحف هو النقوش والمكتوب هو اللفظ وكذا المقروء هو الملفوظ

المحفوظ والمسموع هو اللفظ عبد العزيز قوله فان قيل التيمم اطلاقه اه هذا السؤال متعلق بما
في المتن مقرونا بالتحدي تقريره ان من خواص القرآن كونه مقرونا بالتحدي وهو انما هو بالالفاظ
دون المعنى ولا شك في حدوثها فلو كان القرآن قديما لما وقع التحدي به لان القديم لا يكون
بالحادث واورد عليه المعنى القديم دائم مستمر فيكون مقارنا بالتحدي ضرورة فلا يكون التحدي من خواص
الحادث كما حصل الى التحدي ان يدعوا الغير الى المعارضة والاتيان بالمثل
ولا شك ان الحادث ليس بمثل للقديم فلا يتصور التحدي في الصفة القديمة وانما التحدي في الالفاظ اه
فالالفاظ حادثة وتنسخ وكذا الاحكام التي هي الوجوب والحرمة حادثة واما معاني الالفاظ
التي هي الاضافات والتعلقات في وقت كذا فهي قديمة باقية لا تنسخ البتة علوي
قوله بوقوع كلمة كن اه اى كلمة الجزاء في قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون
وقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وهذه الآية اوردها الجمهور عبد العزيز
قوله كن لفظ مخبر اه نص يدل على ان المراد قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا قوله لفظا كن شيئا
وهذا القول يدل على ان المراد قوله انما قولنا لشيء اذا اردناه عن العبارة سهو قوله المشهور اه
يعني ان اطلاقه على هذا المنظوم ليس بمجرد انه دال على المشهور بل مع الكلام اختصاص
بالله تعالى معه ولا يلزم ان يكون كل ما ترجم عن المعنى القديم كالفارسية والهندية
التركية كلام الله تعالى وترتب عليه احكام كصحة الصلوة وغيره علوي قوله اي الاطلاق اه
اي اطلاق كلام الله على هذا المنظوم مجاز لما انه دال على كلام القديم قوله لو
لسان الملك اه وفي بعض النسخ تقديم لسان النبي على لسان الملك وعكس هاهنا عبد العزيز
قوله او لسان النبي اه بمعنى انه تعالى اخرج الاصوات والالفاظ على لسان النبي عليه الصلاة
والسلام فعلى هذا اول لسان الذي اخرجها الله تعالى فيه هو لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهذا القول يهون ان الملك فتامل قوله لانه حيث يعني المحل اه وهو ان اللوح المحفوظ او يتعلق
ادار بعد والنام يتعين المحل التعارض الادلة قوله ويكون ما تقرء القاري اه اي قاري كان قوله الا يتشكل اه
في الاصل او يعين الالفاظ قوله في شرح التنقيح اه وهو انه قال في التلويح الحق هو ان القرآن
عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين للقطع بان ما يقرأه كل واحد
منا هو القرآن المنزل على النبي عليه وآله الصلوة والسلام بلسان جبرئيل عليه السلام لكان هذا
[illegible] ضرورة ان الاعراض يتشخص لمحالها فيتعدد بتعدد المحال وكذا الكلام
في كل كتاب [illegible] الى اضافة اسم لذلك المؤلف المخصوص سواء قرأه زيد او عمرو او غيرهما
واذا تحقق فالعلوم ايضا من هذا القبيل مثل النحو عبارة عن القواعد المخصوصة سواء علمها زيد او
عمرو فالمعتبر في جميع ذلك هو الوحدة في عرف العقل هذا الكلام التلويح وليس منه زيادة توضيح
فلعله [illegible] الى ما ذكره قبيل ذلك حيث قال ثم القرآن يطلق على الاصوات وعلى المجموع
وعلى كل جزء منه لانهم لا يبحثون عنه من حيث انه دليل على الحكم وذلك آية لا لمجموع القرآن
فاحتاجوا الى تحصيل صفات مشتركة بين الكل والجزء مختصة بهما لكونه معجزا منزلا على الرسول
مكتوبا في المصاحف منقولا بالتواتر فاعتبر تعريفه بعضهم جميع الصفات زيادة للتوضيح
وبعضهم الانزال والاعجاز لانه لان الكتبة والنقل ليسا من اللوازم المختصة بالقرآن
تحقق القرآن بدونهما في زمن النبي عليه السلام وبعضهم الانزال والكتبة والنقل لان المقصد
تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي ولم يدرك زمن النبي عليه وآله الصلوة والسلام وهم انما
يعرفون بالنقل والكتبة في المصاحف ولا ينفك عنهما في زمانهم فهما بالنسبة اليهم من اعم و
اوضح دلالة على المقصود بخلاف الاعجاز فانه ليس من اللوازم البينة ولا الشاملة لكل
جزء اذ المعجز هو سورة اقصر في قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله والمعجز اقتصر على ذكر النقل
في المصاحف تواتر الحصول الاحتراز به عن جميع ما عدا القرآن لان سائر الكتب السماوية وغيرها

والمصاحف
وغيرها والاحاديث الالهية والنبوية ومنسوخ التلاوة لم ينقل منها بين دفتي
[illegible] اسم لهذا المعهود المعلوم عند الناس من الصبيان والنساء [illegible] لم ينقل
بطريق التواتر بل بطريق الاحاد كما اختص بمصحف ابي او الشهرة كما في مصحف
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه الآية اي ذكر الانزال والاعجاز ولا الى تأكيد التواتر قوله
[illegible] بحصول المقصود بدونها ثم اورد على [illegible] المجمل والمعرف [illegible]
[illegible] من القرآن [illegible]
بالكلام التام [illegible] فليس بكلام تام مع انه يسمى قرآنا [illegible]
بحد التعريف قوله والمتواتر ليحمل ان كلام الله تعالى اه واعلم ان لصاحب المواقف مقالة مفردة
في تحقيق كلام الله تعالى [illegible] اشار اليه في خطبة الكتاب ومحصولها ان لفظ المعنى
يطلق على مدلول اللفظ تارة وعلى الامر القائم بالغير اخرى فالشيخ الاشعري لما قال
الكلام هو المعنى النفسي فهم الاصحاب منه ان مراده مدلول اللفظ وحده وهو القديم عنده
وان العبارات انما تسمى كلاما مجازا لدلالتها على ما هو كلام حقيقي حتى صرحوا بان الالفاظ
حادثة على مذهبه ايضا وانها ليست كلامه حقيقة وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم
كثيرة فاسدة كعدم اكفار من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف مع انه علم من الدين ضرورة
كونه كلام الله تعالى حقيقة وكعدم المعارضة والتحدي بكلام الله الحقيقي وكعدم كون المقروء المحفوظ
كلامه حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الاحكام الدينية فوجب حمل كلام الشيخ على انه اراد
المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي عنده امرا شاملا للفظ والمعنى جميعا قائما بذاته تعالى وهو
في المصاحف مقروء بالالسن محفوظ في الصدور وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة وما قيل
من ان الحروف والالفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه ان ذلك الترتيب انما هو في التلفظ بسبب عدم
[illegible] الآلة فالتلفظ [illegible] الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوثه

دون حدوث الملفوظ جميعا لان الادلة وهذا الذي ذكرناه وان كان جليا
لا علية متاخرا اصحابنا الا انه بعد التامل يعرف حقيقة كلامه وهذا المحمل لكلام
الشيخ مما اختاره محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بنهاية الاقدام ولا شبهة في انه اقرب
الى الاحكام الظاهرة المنسوبة الى قواعد الملة كذا افاده السيد السند في شرح المواقف
واورد عليه بعض تلامذته العلامة التفتازاني والمولى [illegible] والمحقق الدواني قد نقل عن بعضهم
[illegible] شديدا على هذا المقال اما اولا فلان مذهب الشيخ ان كلامه تعالى واحد
ليس بامر ولا نهي ولا خبر وانما تكثر اجزاؤه بحسب التعلقات وهذه الاوصاف لا تنطبق
على الكلام اللفظي وانما يصح تطبيقه على المعنى المقابل اللفظ بعد تقليل التعليق واما ثانيا
فلان كون الحروف من الالفاظ قائمة بذاته تعالى من غير ترتيب [illegible] كون الاصوات
مع كونها اعراضا سيالة موجودة بوجود لا يكون فيها سيالة موجودة بوجود لا يكون بوجود
فيها [illegible] سفسطة من قبيل ان يقال الحركة توجد في بعض الموضوعات من
غير ترتيب وتعاقب بين اجزائها واما ثالثا فلانه يؤدي الى ان يكون الفرق
بين ما يقوم بالقارئ من الالفاظ وبين ما يقوم بذاته تعالى باجتماع الاجزاء وعدم
اجتماعها بسبب قصور الالة فنقول هذا الفرق ان اوجب اختلاف الحقيقة فلا يكون
القائم بذاته تعالى من جنس الالفاظ وان لم يوجب وكان ما يقوم بالقارئ
ما يقوم بالقارئ وما يقوم بذاته تعالى واحدة والتفاوت بينهما انما يكون بالاجتماع
وعدمه اللذين هما عارضان من العوارض الحقيقية الواحدة لكان بعض صفاته
بالحقيقة لله تعالى مماثلا لصفات المخلوقات واما رابعا فانه لزم مما ذكره
من المقاصد محال فان تكفير من انكر كون ما بين الدفتين كلام الله تعالى انما
هو اذا اعتقد انه من مخترعات البشر اما اذا اعتقد انه ليس كلام الله تعالى معنى انه

انه ليس بالحقيقة صفة قائمة بذاته تعالى بل هو دال على الصفة القائمة بذاته فلا يجوز
تكفيره اصلا كيف وهو مذهب الاشاعرة ما خلا المصنف وموافقيه وما علم
من الدين كون ما بين الدفتين كلام الله تعالى حقيقة انما هو بمعنى كونه دالا على ما هو
كلام الله تعالى حقيقة لا على انه صفة قائمة بذاته تعالى وكيف يدل انه من ضروريات
الدين مع انه خلاف ما نقل عن الاصحاب وكيف يزعم ان [illegible] المشاجرة
انكر ولما هو من ضروريات الدين حتى يلزم تكفير [illegible]
فلان الادلة الدالة على الشيخ لا يدل حملها على التلفظ بل [illegible] الى الملفوظ
كيف وبعضها ما لا يتعلق الشيخ بالتلفظ [illegible] كما نقل
عن بعض الفضلاء ثم ذكر في تحقيق الكلام من عنده فقال والثاني لتحقيق الكلام كلام
يتوقف على التصديق [illegible] ان مبدء الكلام النفسي [illegible] تمكن بها من نظم الكلام
وترتيبها على الوجه الذي ينطبق على المقصود وليس هذه الصفة [illegible]
غير العلم فانها تختلف عن العلم فان كلام الغير معلوم لنا فقد تعلق به علمنا
فتعلق به تلك الصفة منا فليس [illegible] كلامنا هو الكلمات التي
رتبناها [illegible] الا غير وما رتبه غيرنا فهو كلام الغير اذا تمهد ذلك فنقول
كلام الله تعالى هو الكلمات التي رتبها الله تعالى وهذه الصفة [illegible]
وتلك الكلمات المرتبة ايضا بحسب وجودها العلمي وليس كلام الله تعالى
الا ما رتبه الله تعالى بنفسه من غير وسط [illegible] والكلمات لا تعاقب بينها
في الوجود الخارجي [illegible] بحسب الوجود كلام لفظي وهذا الوجه يستلزم [illegible] تام
المذاهب المذكورة المنقولة مثل ما يلزم على مذهب المعتزلة من كونه [illegible] تعالى

ما يتجزأ وعلى مذهب الكرامية من كونه تعالى محلا للحوادث وعلى مذهب
الحنابلة من قدم الحروف والأصوات مع بداهة تعاقبها وحدوثها
على ما هو ظاهر كلام متقدمي الأشاعرة من أن الألفاظ والحروف ليست كلام
الله تعالى بل حكاياتها وعلى أول المصنف كلام الشيخ من الأصوات مع كونها
من الأعراض السيالة قائمة بذاته تعالى من غير ترتيب فيها لقصور الآلة فإنه
سفسطة ظاهرة ولا يلزم على ذلك تأويل المصنف على ما تقدم شيء من
المحذورات فإن المتحدي ح يكون كلام الله تعالى والتحاكون ما بين الدفتين
كلام الله تعالى يكون كالتحاكي ما بين أوراق ديوان الحافظ كلام الحافظ
فيكون كونه فرضي كلام الله تعالى أنه ليس معنى كون هذا المكتوب كلام الله
تعالى إلا أنه تعالى خلق ذلك الكلام موجودا بوجود اللفظ وبعد التأمل الصادق
من رفض التعصب والعناد يشهد بحقيقة هذا المقال العاقل انتهى كلامه قال عبد العزيز
قوله خرج إلى أو في بلد اه قال الشيخ في شرح العقائد التحقيق أن كلام الله تعالى
اسم مشترك بين الكلام النفسي ومعنى الإضافة أنه صفة له تعالى وبين
اللفظ الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الإضافة أنه مخلوق الله تعالى
ليس من تأليفات المخلوقين فلا يصح النفي ولا يكون الإعجاز والمتحدي إلا خواص
الدالة على الحدوث المراد بكلام الله تعالى وما وقع في عبارة المشايخ من أنه مجاز
فليس معناه أنه غير موضوع للنظم المؤلف بل إن الكلام في التحقيق وبالذات اسم
للمعنى القائم بذات الله تعالى وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك إنما هو باعتبار
دلالته على المعنى فلا نزاع لهم في كونه موضوعا له والذي تسميته به انتهى فظهر منه

فانما
منه أن التحقيق هو حمل القرآن مشتركا وأما جعله مجازا مشهورا في النظم المؤلف
أورده لأنه وقع في عبارة القوم وإن كان غير مختار عنده فقال عبد العزيز قوله
فيه أما قال اه أن كون المراد بالقرآن المعنى القديم لكن وصف بصفات ما هو
الحادث مجازا قوله وأما المقروء اه ولا شك أن المسموع إنما هو الألفاظ
دون المعنى وأن المكتوب إنما هو الصور والأشكال الدالة عليه قوله كمن سمي
بأنه كليم الله تعالى اه تم في ظاهر عبارة المص وغيره ما يشعر بأنه لقب بكليم الله
لسماعه ما يدل على كلام الله تعالى وفيه تسامح بل لقب به لمكالمته الله تعالى
لا لمجرد السماع وفي الكشاف عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كلمه أربعين ليلة اعتقادا
قوله وهذا اه وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري عبد العزيز قوله خرج الذات
والصفات اه وهو مذهب الشيخ أبي منصور الماتريدي فإنه قال بذلك في
كتاب التأويلات ونقله عنه القوم عبد العزيز قوله لا يمكن سماع غير الصوت اه
يعني لا يسمع غير الصوت سواء كان معلوما بواسطة سماع الصوت أو لا وهو قال
القاضي الباقلاني ما روي أن موسى سمع الكلام من كل جهة فيه تنبيه على أنه
سمع الكلام القديم الذي ليس من جنس الحوادث وفيه نظر اعتقادا قوله من ثبت القول اه
لأن من ثبت القول بذلك لا ينكر سماع المعنى بهذا المعنى وإنما ينكر سماعه بمعنى
ذلك حقا المعنى قوله الرابع أن ثلث أن كلامه لو كان أزليا اه وكذا يلزم
تقدير قدمه كونه حادثا لكونه مسبوقا بالمخبر عنه فيلزم حدوثه وأما السكون
وجوده عدمه وهو باطل بالضرورة قوله فيما جاء العلماء اه من أهل السنة
والمعتزلة قوله من إمارة العجز اه العجز على تقدير العلم بالمنفي وعدم القدرة

عن دفع الجهل مع تقدير عدم العلم بالنقص والعبث على تقدير العلم به
على الدفع عبد العزيز قوله او العبث اه الاولى تبديل العبث بالسفه لان الفعل
بلا حكمة ولا مصلحة يعد من قبيل السفه وايضا العبث ما لا فائدة فيه ولا غرض
والله تعالى ليس افعاله معللة بالاغراض تأمل قوله او امارا لجاه والاجلال
قوله قال امام الحرمين اه تأييد لما تقدم من استحالة النقص قوله صاحب التلخيص اه
تلخيص المحصل قوله وهذا اه ارخ رايه هذا الزم الدور قوله بالمعجزة اه
ان صدقه تعالى بتصديق النبي عليه السلام قوله وقد عرفت ما فيه وقال اه وهو ان الامر
ان تصديقه بالكلام بل اظهار المعجزة على وفق دعواه فانه يدل على صدقه ثبت
الكلام بان يكون المعجزة من جنس الكلام كالقران ام لم يثبت كما اذا كان المعجزة شيئا اخر
قوله ثم نظير بين النقص في الفعل وبين القبح العقلي اه انما يختلف العبارة دون المعنى فاصحابنا
المنكرون للقبح العقلي كيف يتمسكون في دفع الكذب عن كلامه اللفظي بلزوم النقص في افعاله تعالى
قوله وانا التعجب اه اي التعجب من هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع في مسألة الحسن والقبح
يتمسكون كيف يتمسكون ويتشكلون في هذه المادة مع انها ليست محل النزاع فيشتركوا اصلا وتوضيح
ذلك الجواب يحتاج الى تحرير محل النزاع حتى يظهر ان هذه المادة ليست منه فنقول قد صرح
القوم ان الحسن والقبح يقال لمعان ثلثة الاول صفة الكمال والنقص فما كان صفة كمال
فهو حسن وما كان صفة نقص فهو قبيح والثاني ملائمة الغرض ومنافرته
فما وافق الغرض فهو حسن وما خالفه فهو قبيح وما ليس كذلك فليس حسنا ولا قبيحا ولا نزاع
لا صدق ان الحسن والقبح بهذين المعنيين عقليان وان الصدق والكذب من قبيل الاول
والثالث تعلق المدح بالفعل عاجلا والثواب اجلا والذم عاجلا والعقاب اجلا في

فما تعلق به المدح في الدنيا والثواب في الاخرة فهو حسن وما تعلق به الذم
في الدنيا والعقاب في الاخرة فهو قبيح وما لا يتعلق به شيء منهما فهو خارج عنهما وهذا
المعنى الثالث هو محل النزاع فذهب الاشاعرة الى انهما شرعيان فان العقل لا يدرك
جهة الحسن في الفعل الذي قدر الله تعالى فيه الثواب والقبح في فعل قدر الله تعالى
فيه العقاب كالواجبات الشرعية والمحرمات الشرعية وعند المعتزلة عقليان فان
عندهم في العقل الواجب حسن في نفس الامر ولذا ورد به الشرع وفي الحرام قبيح
قبيح في نفس الامر ولذا ورد به النهي الشرعي غاية الامر ان العقل لا يستقل بادراكه اذا
ورد به النهي الشرعي غاية الامر ان العقل لا يستقل بدركه فاذا ورد به الشرع كشف
عن ذلك وعند الماتريدية من اهل السنة بعضه عقلي وبعضه شرعي كما فصل في كتب الاصولية
فمن كان واقفا على محل النزاع كيف يستصعب هذه المادة وكيف يستشكل في نفي الكذب
عن الله تعالى بلزوم النقص فتأمل عبد العزيز قوله من كلام هؤلاء المحققين اه وهم امام الحرمين وصاحب التلخيص
وصاحب المواقف قوله وتحقيق هذا اه ان كون الكلام الازلي غير متصف بشيء من الازمنة قوله خبر جدا اه
بضم العين وبكون الشيء الذي هو متصف بالمضي والاستقبال والحال قوله مدلول اللفظ اه ومعنى
ان يقال ان المراد بمدلول اللفظ مجرد عصيان آدم وارسال نوح مثلا او انه في الازل لا يتصف بالمضي بالماضي
فاذا جاء وقت الاخبار والاخر بذلك تحقق الاتصاف بالمضي والعلم بهذا البحث الذي ذكره الاستاد
العلوي قدس سره ليس ببديع بل قال بعض الائمة هذا البحث وقد نقل الى قول مولانا احمد جلبي في حاشيته
شرح العقائد قال المراد بالتعبير عن المعنى النفسي بالالفاظ هو التعبير بالازلي على الموجود
الازلي لما تعلقت بتعلقاتها حصل لها معان مخصوصة عبر عنها بالالفاظ وقال في عنوان بحث
الكلام تحت قول الشارح الكلام هو صفة ازلية عبر عنها بالنظم المسمى بالقران المركب من الحروف

المراد بالتعبير ما يعبر عن المعنى الموضوع له بالاسم كما هو المشهور المتعارف او عن المعنى
بالمرادف كما قيل ثم قال قوله النظم المسمى بالقرآن مبني على ان النظم ليس عبارة عن اللفظ كما
هو المشهور بل عن الالفاظ المرتبة على الصفة الدلالية كما قيل وقال في موضع آخر في المعنى
على الفاضل الخيالي فيما قال الذي يخطر بالبال ان يقال ان المعنى الذي نجده في انفسنا لا يتغير
بتغير العبارات وجعل الدلالات فان قولنا زيد قائم وزيد ثبت له القيام واتصف
زيد بالقيام الى آخر ذلك بعبارات عن معنى واحد والانكار مكابرة ولا شك ان
مدلولات الالفاظ متغايرة فليس ذلك المعنى مدلول اللفظ قال مولانا الاجل
انت خبير بان هذا انما يتم لو ثبت كون ذلك المعنى كلاما نفسيا ولم يثبت لجواز ان
الكلام النفسي مدلول الكلام اللفظي عند اهل الحق وما ذكره من جواز ان مراده من
المدلول معنى المدلول الالتزامي دون المدلول بالوضع عند الكلام فظهر من ذلك ان
اصلاح كلام القوم لا يمكن الا بالتوجيه الذي اشير اليه الاستاذ قدس سره اما مع تحقق
مع الغير او توارده فتامل بل قال الفاضل مولانا في الحال الحق ان ذلك المعنى من مدلولات
اللفظ ايضا اذ الكلام معان فالاول وهو المعنى اللغوية التي تتغير بتغير العبارات
ومعان لا لا اعتبرت القيام ... زيد ... وهذا المعنى الثاني هو الذي
يريد المتكلم افادته وهو لا يتغير بتغير العبارات وقد صرح بذلك الشيخ في المطول حيث
قال وهو الغرض الذي يريد المتكلم اثباته وهو المعتبر في علم البلاغة وفيه بحث لانا نقول الاول
عامي وهذا انما يجوز توجيه الاستاذ العلوي قدس سره بل صرح به الامام الغزالي ايضا في كتاب
احياء العلوم فتكون عين ما يقال عبد العزيز قوله وكذا الاخبار اه او استفهام فحكمه بلا مأمور اه
وان تورتم عن هذه الشناعة وحكمتم بالامر والنهي عند ازلية المأمور والمنهي عنه وان لم

يكن موجودا .: قوله ازلية اه لتعلقه بمعنى انه من الاشارة نحو قوله ام راضيا فذلك
الامر والنهي باعتبار تعلقه بشيء على وجه مخصوص يكون خبرا وباعتبار تعلقه بشيء آخر على
وجه آخر يكون امرا وكذا في البواقي نحو قوله بعوضها التنوع اه يعني انها ليست انواعا حقيقية
حتى يلزم ما ذكرتم بل هي اعتبارية تحصل له بحسب تعلقه بالاشياء فيجوز ان يوجد جنسها بدونها
ومعها ايضا فليس كلام ابي سعيد ببعيد جدا بما توجه نحو قوله وتمامها في الخبر لجهة
الاعتراض قال وفيه كلام او بتقدير تسليم الانحصار لا نسلم جواز جمعه بتغير العبارات
هذا ما قيل ثم قال والحق في الجواب ان الكلام النفسي هو معان معقولة انما تسمى خطابا
المعقول ايضا ضرورة فيجوز ان يكون الخطاب به مع من طلب معقول يوجد في زمان آخر قبل
او بعد ويكون ذلك الخطاب بحسب وقته وحاله وانما يستهجن ذلك في الكلام اللفظي لما يجب
فيه حضور المعنى طلب الحس قال هذا جواب بديع حسن انتهى قلت هذا هو الجواب الثاني الذي
اورده الشارح وهو جواب عن شبهة واحدة هو لزوم الخطاب بلا مخاطب
وليس فيه للشبهة الثانية التي هو لزوم الكذب على تقدير الاخبار بالماضي فتامل عبد العزيز
قوله ولما علم اه ولا يخفى ان هذا التوجيه على تقدير تمامه وتسليمه انما يجري في الامر لان الامر
خطاب المعدوم في الحال ... في المعتبر عليه انما يتم لانه هناك مخاطب موجود والمأمور
معدوم يبلغه المخاطب الموجود في المعتبر عليه ليس شيء منهما موجودا في خطاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم مع وجود المخاطب بحضور اولاد المأمورين ايضا موجودا مع هذا الفارق كيف يصح القياس
فتامل عبد العزيز قوله انما تعذر وجوده اه ويرد عليه ان ما يجده واحد منا هو الطلب على الطلب
وتخلية وهو ممكن وليس فيه ... اما نفس الطلب فلا شك في كونه سفها بل هو غير
ممكن الا وجود الطلب بدون من يطلب منه شيء محال كذا ذكره السيد السند

شرح المواقف قال الفاضل الخيالي في حاشية شرح العقائد وقال الفاضل مولانا
سعد في توجيهه ان المراد من طلب الرجل تعلم ولده الذي علم انه يولد له بعد موته بحوله
لم يحضر عنده اني امرت ابني ان يشتغل بتحصيل العلوم وهكذا وكذا فيبلغ الامر مدة
فاذا بلغ ذلك الى الولد حصل عنده حقيقة الطلب الا انه يعلم الطلب كما في خطابات الشرع
بالاوامر والنواهي كل مكلف يولد الى يوم القيمة فلا يتجه عليه ما ذكره هذا الكلام
اقول بعد تسليم عدم ورود ما ذكره وايراد عليه ان الكلام فيما ليس هناك مامور ولا
منتهي اليه فقال عبد العزيز قوله سيكون ياه الاتيا بالنسبة الى من كان ما سيكون عنده
كالكائن في كونه محقق الوجود في وقته المقدر له عبد العزيز قوله بعيد جدا لان بعد وجه البعد
ان ما ثبت بالقياس يكون ظنيا البتة فيكون خطابات النبي عليه السلام بل جميع
الاحكام الشرعية ظنية والاكثر بطلانه فتامل قوله لو قيل اه قال صاحب الصحايف بعد
ذكر شبه المعتزلة واعلم ان هذه الشبهة مشكلة والجواب عنها صعب لاسيما لزوم
الخطاب بدون المخاطب وان الاخبار بلفظ الماضي يستلزم الكذب واضطربت
الاراء في جوابها ثم اورد جواب عبد الله بن سعيد وقال هذا لا انا نفهم من كلامه
تعالى سوى هذه الاوامر والنواهي والاخبار والاستخبارات فان جعلها كلام الله تعالى
فقد سلم حدوث كلامه تعالى وان جعل غير ذلك فغير معقول وعليه بيانه اذ لا تصور
حقيقة بقيت بغير افراد فتكو اقول قد عرفت وجه صحة ما ذكره في حاشية استاذنا دام
سيد ما دام اياه ثم قال منهم من قال المعدوم مامور في الازل على تقدير الوجود قال وهذا ايضا
غير دافع لان الشبهة وهي ان المعدوم وخطابه باقية بحالها قال ومنهم من قال انه كلام
في الازل امر من غير مامور ثم بالاستمرار وبقي صار المكلفون بعد دخولهم في الوجود مامورين

بذلك الامر قال وهذا ابو الحسن الاشعري وهو ان الاب اذا قرب موته قبل ولادة ولده
ربما يقول لبعض الناس اذا ادركت ولدي فقل له ان اباك كان يامرك بتحصيل العلم
فيعلم هنا قد وجد الامر والمامور معدوم ثم لو بقي ذلك الامر الى اوان البلوغ لصار
مامورا به قال وضعف بحث الكلام فيما ليس هناك مامور ولا مبني اليه قال واجاب
بعضهم على اصل الاشاعرة ان كلام الله تعالى انما هو الخبر والخبر في الازل واحد لكنه
يختلف اضافته بحسب اختلاف الاوقات وبحسب ذلك يختلف الالفاظ الدالة
عليه كما في العلم فانه صفة واحدة يختلف باختلاف المعلومات قال والحق ان الاشاعرة
انما ذهبوا الى انحصار كلام الله تعالى وهذا الجواب الثاني التحقيق صاحب الصحايف
واورد الاعتراض على اثار الاجوبة قال عبد العزيز قوله ليكن كلامه اه ليس مما يتعلق بالحكمة حتى يلزم ليس كذا
ترتب الحكمة له ازلا في جميع الاوقات قوله ولا اختصاص اه ظاهر قطعا على الجزاء لما كان التكليف
ليقتضي ان هذا التوجيه انما هو لقوله بان الامر لو كان ازليا ولم يصح اذ لا امر بها
فالاولى ان يقول لو كان كلامه تعالى ازليا لكان ابديا فيبقى التكليف ابدا بعد
نسخ ذا والجزاء ومن اختص موسى عليه السلام بالطور ابدا كل شيء رأيت كما ذكر في الحاشية
وكما ذكره الملحوظ فقوح التوضيح فانه تبعه في جميع ما ذكره من الشبه الاربع وهذه الشبهة فانه ذكر
ذكر كلا منها على حدة وما عدل الا بهذا المحذور قال عبد العزيز قوله بل استمر بالازل اه
في جميع الاوقات والحق يلزم ان يكون موسى عليه السلام ازليا قوله تعلق تنجيزا اه تقسيم الكلام
والازلي تعلقاته لاتزال راجع الى الكلام قوله فالمختص بالطور سماع الكلام وظهوره اه
المتوقف على اسماع الله تعالى واظهاره فيما يتغير قوله تعالى وكلم الله موسى اسمع موسى كلامه
الازلي المستمر الى وقت سماع موسى وبعده فاختص به عليه السلام اسماع الكلام الاولى لحظة
لا التكلم به بعد تكون فانه ازلي يجب لا اختصاص له بزمان دون زمان الا رقته فتأمل عبد العزيز
قوله ونعنى اه ارد بهذا الجواب ان الكلام ازلي والتعلقات حادثة متنوعة والاستمرار الكلام

الوجه الثاني ان من كان درس المختلف القوم قولهم ان الباب ... واعلم ان هذا الوجه
تقرير وتقتضي البسط بان يقال لو كان كلامه تعالى متعلقا بالسوى نسبته الى جميع المتعلقات
لذاته كالعلم فان تعلقه بمتعلقاته لذاته فكما ان علمه متعلق بجميع ما يصح تعلقه به
كذلك كلامه يتعلق بكل ما يصح تعلقه ... الحسن والقبح شرعيين عندكم يصح
في كل فعل ان يؤمر به وان ينهى عنه فيكون كل فعل مامورا به ومنهيا عنه معا وهو باطل
عندكم ايضا وهذا الوجه الزامي منهم على الاشاعرة حيث لا يقولون بالحسن والقبح العقليين
ليمنعوا صحة تعلق الامر بما يتعلق به النهي وبالعكس دون الماتريدية فانهم ايضا قائلون
كالمعتزلة بالحسن والقبح العقليين في بعض المواضع فلهم ان يدعوا ان خصوصية ذوات
بعض الافعال تقتضي كونها مامورا بها وبعضها كونه منهيا عنها كما صرحوا بذلك في كتب اصول
الفقه ثم اذا وقع نوع شيء من لفظ القدرة مقارنا للعلم فقد وقع مثله في بعض نسخ
المواقف ايضا قال السيد السند هو سهو من القلم فان القدرة كما صرح به فيما تقدم لا يجب
تعلقها بكل ما يصح ان يتعلق بها كما يجب ذلك في العلم وكما ... صرح اشارة الى ما ذكر
صاحب المواقف في الجواب عن هذه الشبهة قال والجواب عنه ان الشيء الواحد
القائم للامور المتعددة قد يتعلق ببعض منها دون بعض كالقدرة القديمة فانها تتعلق
ببعض المقدورات وهي ما تعلقت به الارادة منها دون بعض انتهى ثم اورد السيد السند
عليه سوالا بان مخصص القدرة هو الارادة فلا بد في الكلام الى ذلك المخصص ويلزم
التسلسل واجاب بان تعلق الكلام ببعض دون بعض آخر كتعلق الارادة لذاتها ببعض
ما يصح تعلقها به دون بعض فلا تسلسل على ما انتهى عبد العزيز قوله يتعلق الامر والنهي كلاهما على
مذهب الاشعري دون الماتريدية فانهم قائلون بتعلقهما قوله يتميز بحسب التعلق اه ثم نظيره
مثله وهو ان ملكا اذا اصطلح مع غلمانه بان جميع من كان في مملكته على انه متى
قلت جاء الامر كان امرا لشخص معين ليطيع وللمقبل ان يتميز عند ما هو آخر ... ان

ان يطيع المرسل ونهيا لفلان عن شرب المحرمات وغير الاخرى على قدم وقدر اي بحسب ذلك
يكون كل تدبير وامر وحكم يجري في مملكته مربوطا بهذا الكلام الواحد ثم اذا اخبر كل
من كان في المملكة وتكلم الملك بهذا الكلام فهم كل واحد واحد منهم ما اختص به
بتلك المواضعة السابقة فلا ... ان ... فلان يخبر عن الغايب بالطريق
الاولى ويؤيد هذا ما ورد في الحديث الصحيح في تفسير قوله تعالى الى آخره
يجيب اهل المحشر في مقعد الحجة هو ذكر في التفاسير ان اهل المحشر يسمعون النداء للكلام الواحد
ليفهم كل احد من الجن والانس وغيرهم من ذلك الكلام ما به يختص به وليظن كل واحد
واحد انه يخاطب معه لا غير تعالى شانه وجل كبرياؤه كذا في الاعتقاد الى التحقيق
الى فظنه وهكذا وجدته في بعض الكتب الحنفية الظ وقد ذكره صاحب العمدة ايضا
عبد العزيز قوله وقد عرفت اه وهو السوال الذي ذكره بقوله فان قيل وجود الخطاب
وقد عرفت جوابه ايضا بل قال السيد في شرح المواقف ليس كلام ابن سعيد جوابا له
لو تمموه علوي قوله وقال الامام الرازي ... وهذا المذهب وان نسب الى الامام الرازي
لكنه مذهب اكثر الاشاعرة ... عليها بارت القوم الكذ ضعيف العز
قوله لا صحيفها اه الى المذهب الحق وهو كون الكلام الازلي واحدا قوله لكن ذلك الازم الاز والنهي
لو سلم تحقيق البعض راجعا الى اللاغير ليس اولى من عكسه خيالي قوله وقد يستدل له يعني ان بعض
اصحاب الاشعري استدل على وحدة الكلام بانه لو تعدد لاسند الى الذات اما بالاختيار
او بالايجاب وكلاهما باطلان اما الاول فلان القديم لا يستند الى المختار
واما الثاني فلان نسبة الموجب الى جميع الاعداد سواء فيلزم كلامات غير متناهية وقد ذكر
هذا الاستدلال في بحث القدرة وما يرد عليه من الاعتراض فعالية القدرة المتعددة

الى الذات اما بالقدرة والاختيار او بالايجاب وكلاهما باطل بعين ما
في الكلام ويرد على المقدمة الممكنة تبادر نسبة الموجب الى جميع الاعداد بانا ان
اردتم عدم الاولوية في نفس الامر فممنوع وعندكم لا يفيد ويزداد ضعف تلك المقدمة
بان هذا يصير الى ان الواحد الموجب لا يصدر عنه الا الواحد ويلزم منه نفي ما عدا القدرة
من ساير الصفات اذ تاثير الذات فيها لا يمكن ان يكون بالقدرة والاختيار
كما نبهت عليه بل يجب ان يكون بالايجاب فاذا صدرت عنه القدرة الواحدة
بالايجاب لم يصدر عنه صفة اخرى كذلك وهو خلاف ما ذهب اليه مثبتوا
الصفات كذا ذكره المحقق عضد الدين والسيد السند قدس سره فتامل عبد العزيز
قوله على وحدة الكلام اه لكن يرد عليه انه لو جوز كون الكلام الواحد متكثرا وانواعا
مختلفة باعتبار التعلقات لزم كون جميع الصفات راجعة الى صفة واحدة بل
الى الذات باعتبار ان يكون تعلقه بالتخصيص ارادة وباعتبار تعلقه بالايجاد
قدرة الى غير ذلك من الاعتبارات فان ذلك ليس بكمال التوحيد عبد العزيز
ويمكن الجواب عنه قوله وراء السبعة اه وهي العلم والقدرة والحيوة والسمع والبصر
والارادة والكلام قوله [illegible] المقدمتين اه يعني ان عدم الدليل عندكم لا يفيد وعدمه
في نفس الامر ممنوع وان سلم لم يفد ايضا لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم
[illegible] انتفى جميع ملزومات الشيء لا يلزم انتفاؤه وذلك لان [illegible] الملزوم [illegible] ان انتفاءه
يستلزم انتفاء لازمه [illegible] ملزوما [illegible] قوله بكمال المعرفة اه لعله اخذ هذه
المقدمة من قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فان بعض المفسرين قد فسروا قوله
الا ليعبدون وهو مطلق فيصرف الى الكامل قوله من العارفين اه اي [illegible] الاعصار

ان تعلقها من حيث انها بالعرفان قوله يعتبر السمع اه كما قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسعها فنحن مكلفون بان نعرف من صفاته ما يتوقف التصديق بالنبي عليه السلام على العلم به
قوله ولو سلم فما ادراكم اه يعني لو سلم ان التكليف بكمال المعرفة لكن لا نسلم انه في حق الكل
بل الكاملين ولا يظن بهم انهم لم يعرفوها قوله ان الكاملين اه كالانبياء والكاملين
من اتباعهم قوله ولا نسلم اه ان يتم التكليف بكمال المعرفة قوله ابو الحسن الاشعري اه وكذا
معتزلة بغداد على ما في شرح المواقف قوله وذهب الاكثرون اه منهم القاضي ابو بكر [illegible]
[illegible] الباقلاني وامام الحرمين والامام الرازي ومعتزلة البصرة قوله منه استمرار الوجود اه او البقاء
قوله لو كان باقيا اه ونفي اللازم يدل على انتفاء الملزوم قوله لما كان واجب الوجود لذاته
فلو كان البقاء زايدا على الوجود لكان الوجود باقيا بالبقاء لا بالذات فحينئذ لا يكون باقيا
بالذات ويحصل كونه باقيا بالبقاء فيفتقر الواجب في وجوده الى امر زايد وهو البقاء فيلزم
الافتقار في الواجب وهو باطل قوله واذا فسر البقاء اه اشارة الى ان المثبتين [illegible]
تارة باستمرار الوجود ويدعون ان الوجود في الزمان الثاني زايد على الذات واخرى بانه صفة
يعلل بها الوجود فاشار الى انه لا يرفع كونه زايدا على الذات بكل واحد من التفسيرين فتامل عبد العزيز
قوله واذا فسر البقاء اه واجيب بانه منقوض بالحدوث فانه غير الوجود لتحقق الوجود بعد الحدوث
يعني ان البقاء يحصل بعد ما لم يكن والحدوث زال بعد الثاني لانه الخروج من العدم الى الوجود
[illegible] لا مسبوقية الوجود به فلو دل ذلك الذي ذكرتموه في البقاء على كونه وجوديا زايدا
لكان الحدوث ايضا وجوديا زايدا كما ذكرناه لان العدم بعد الحصول [illegible] الحصول بعد العدم
[illegible] الدلالة على الوجود [illegible] الجملة اذ حاصله الاتصال الواقع بين العدم وما بعده
[illegible] الوجود ويلزم التسلسل في الحدوث الوجودي [illegible] لان الحدوث

لا بد ان يكون حادثا ثم ان الشيخ معترف بان الحدوث ليس امرا زائدا وجلا بل هو عبارة عن التجدد
الا اتصاف بصفة لا تحقق لها وصورتها كتجدد معية الله تعالى بحسب الحوادث وكذا زوال الاتصاف
لا تحقق له وذلك كله لجواز الاتصاف بالمعدومات وزوال ذلك الاتصاف نحو قوله واذا فسر البقاء بالصفة
او صفة يعلل بها الوجود قوله كان لزوم المحال اه وهو احتياج الواجب الى الغير قوله لا من سوى ذاته اه
او صفة ذات الواجب اذ الصفات ليست عين الذات وان كان الواجب موجودا في
الزمان الثاني لا من سواه لانهم فسروا البقاء بانها صفة يعلل بها الوجود في الزمان الثاني
قوله ليس من الذات اه اي ليس شيئا من الذات بل هو عين الذات كما هو مذهب الاشاعرة
قوله ولو سلم تقرره لو سلم ان الوجود شيء من الذات فالافتقار في الواجب لا الى سوى الذات
ما حصر تقريره اي الوجود
وان كان صفة الذات ينافي الوجوب قوله ينافي الوجوب اه لان الواجب بالذات
لا يحتاج في وجوده الى الغير قوله لو كان باقيا بالبقاء اه اقول فيعود الوجه الاول اذ لا
[illegible] ان البقاء ولو [illegible] فباقي المقدمات مشترك [illegible] قوله هو البقاء اه لا
النوع المطلق نحو قوله بل بالذات اه لا احتياج الى البقاء قوله كما ذكره صاحب المواقف اه حيث قال
صاحب المواقف والجواب منع احتياج الذات وان امتنع تحققها وما قيل من ان وجوده في
الزمان الثاني يعلل ممنوع غايته ما في الباب ان وجوده فيه لا يكون الا مع البقاء وذلك
لا يوجب ان يكون علة لوجوده فيه اذ يجوز تحققها معا على الاتفاق نحو قوله كما ذكره صاحب المواقف
اعلم ان صاحب المواقف ذكر الشقين الاولين في الاستدلال من جانب الاكثر واجاب
بالشق الثالث حيث قال والجواب منع احتياج الذات اليه وان امتنع تحققها في الشق
ادرج ابن الاستدلال وصف [illegible] ناشئ من الترديد قوله لا يفتقر الى الذات اه والمعروض حلا
قوله كانت باقية اه اذ لو لم تكن باقية زائلة فلم تكن صفة ازلية قوله وقد مر بطلانه اي

وبطلان قيام المعنى بالمعنى قوله هو باق اه اي الذات قوله قلنا فح اه اي حين يكون
بقاء البقاء نفس البقاء حاصل الجواب انكم جعلتم بقاء البقاء نفس البقاء تحرزا
تحرزا عن التسلسل فلم لا تجعلون البقاء نفس الذات لا زائدا عليه وكذا لم
لا تجعلون الصفات الاخر نفس الذات لا زائدة عليها ثم اذ لا فرق بين كون البقاء
نفس الذات وبين كون البقاء نفس البقاء وحاصل الاعتراض ان بينهما فرقا
وهو انه لو جعل الصفات نفس الذات والبقاء نفس الباري لزم المحال وهو رفع
الصفات بخلاف ما اذا جعل بقاء البقاء نفس البقاء وكذا اثبات صفات
الصفات نفس الصفات فانه لا يلزم محال بل لو لم يجعل لزم المحال لان
التسلسل وقيام المعنى بالمعنى قوله كما هو رأي اهل الحق اه الجليل [illegible] وغيره لانه
مثل الوجوب والامكان قوله ببقاء الصفات اه اي فاورد الاشكال من
في هذا المقام بعد تحقيقه قوله فاورد الاشكال اه تقريره انكم لما جعلتم بقاء
البقاء نفس البقاء وصفات الصفات نفس الصفات فلم لا تقولون ببقاء
الصفات ببقاء العلم والقدرة مثلا فانها ازلية فلا بد ان يكون باقية
والا يلزم الزوال فان كان هذا البقاء نفس الذات او الصفات كان بقاء العلم
والقدرة نفس العلم والقدرة وهو ظاهر البطلان والا يلزم قيام المعنى
بالمعنى تامل قوله حل هذا الاشكال اه اي الاشكال ببقاء الصفات
قوله وفيه بحث اه لمخالفته الدليل والضرورة لان هذا البعض [illegible]

الوجه الثاني قوله اللهم ... محمد

يقول بازلية الصفات فلا بد له من القول ببقائها وان لم يقل بانه تعالى

كان الله محلا للحوادث وهو باطل قوله وادعى الاشاعرة اه حاصله ان

ابو اسحق الاسفرائني

بقاء الصفات بنفس الصفات قوله وكان بقاء الذات بقاء له وبقاء البقاء

اي كان البقاء الذي هو صفة الذات بقاء الذات وبقاء للبقاء الذي هو الذي نفس

مثل العلم والقدرة وحاصله ان كل صفة تحصل للذات ما هو معناها ولنفس

بقاؤها فتامل عبد العزيز قوله كونه عالما وهذا كما ان الجسم اه اي كون بقاء الذات وصفا

زائدا عليه وكون بقاء البقاء هو نفسه لا زائدا عليه كما ان كون الجسم في مكان خاص

وصف زائد على الجسم لان الجسم بدون ذلك لا يكون ... يتحقق ايضا وكون الكون

هو نفسه لا زائدا عليه قوله ولم يكن العلم اه صفة لنفسه لما ذكر من بقاء العلم

هو نفس العلم والظاهر ان بقاء الشيء صفة لذلك الشيء فالبقاء صفة للعلم علمه

ان العلم صفة للعلم لان البقاء نفس العلم فيلزم ان يكون العلم عالما اذ

العالم ما يقوم به العلم فدفعه بان العلم صفة ليس لنفسه حتى يلزم كون العلم عالما

بل العلم صفة زائدة فتامل قوله فهذا المستحيل اه يعني لما كان البقاء عين العلم

يلزم ان الذات عالم بعلم لزم كونها عالما ببقاء وباقيا بعلم لان البقاء هو اه

يقتضي ذلك وهو محال عبد العزيز قوله السابع في بحث زيادة الصفات من لزوم النفي اه

وهو عدم لزوم حمل الصفات على الذات بمنزلة الذات ولزوم كون العلم

قدرة والقدرة علما والحيوة علما ونحو ذلك لان ذلك يقتضي الاتحاد

ولزوم عدم الانفكاك في اثبات الصفات الى اربابها لان ثبوت الشيء لذاته

قوله بقاء ... اه اي بقاء هو العلم

لذاته بين ولزوم كون الصفات واجب الوجود بمعبود من افضلين رازق العباد

لانها عين الذات والذات كذلك عبد العزيز قوله بخلاف الجوهر مع اعراضه اه فان بينهما مغايرة

اي بالمغايرة بينهما قوله لكانت عالمة اه لعدم التغاير بين العلم والذات قوله

بعلمه اه اي بعلم الذات قوله من ذلك فرع اه اي كون صفات الذات محمولة

... الا في صحة المواطات فرع صحة اتصاف الصفات بالصفات

ولم يثبت اتصاف الصفات بالصفات بخلاف اتصاف الصفات بالبقاء

فانه ثبت بالبرهان قوله ومنها التكوين اه ويرادفه الابداع والاختراع

والايجاد والانشاء والخلق والتخليق اصطلاحا وعند البعض منها الفعل

وعرفوه بانه اخراج المعدوم من العدم الى الوجود او يقال انه اعطاء الوجود اه

قوله ومنها التكوين اه وانما خص لفظ التكوين اقتداء بالسلف ...

وموافقة لخطاب كن في الاشتقاق فانه هو التكوين لطائف قوله اي هو ان التكوين

قوله وفسره اه اي التكوين قوله باخراج المعدوم من العدم الى الوجود اه لم يرد به

المعنى الاضافي بل الصفة التي هي مبدأ الاضافة كما ورد في العبارات فانها

دالة على الاضافة والمراد مبدأها فلا قوله اصل الباب اه بتحرير

النزاع في اثبات هذه الصفة الزائدة على البسيط هو اثبات مغايرة

المعدومة من حيث تعلقها باحد طرفي الفعل والترك واثبات مغايرة

... ان القدرة والارادة ... فمن يقول هو القدرة مع الارادة

فلا حاجة الى اثبات صفة زائدة على العلم قوله بانهم ... اي كون ازليا ...

الصفات ازليا قوله في الصفات الحقيقية اه اي الصفات الحقيقية المحضة
واما اذا كانت حقيقية ذات اضافة فيجوز حدوث تعلقها قوله كذلك اي
حقيقية قوله ولا يتوقف اه اي حصول المخلوقات والارزاق وغيرها قوله وهو مع اه
لا يوهم الكذب ولو اريد ان معناه قادر على الخلق او الخلق في المستقبل لكان عدولا الى
المجاز من غير تعذر الحقيقة قوله واجيب عنه بانه اه وفيه مناقشة وذلك ان المستدل قال الله
تعالى مدح نفسه وكلامه الازلي بانه الخالق فصفة التخليق تكون ثابتة في الازل وليلزم تعلقه
فيما لا يزال بلا خلاف قوله يسبح له ما في السموات وقوله وهو الذي في السماء اله فانه تعالى
عالم في الازل بانه يسبح له ما فيهما وانه يعبد فيهما والخبر فيما لا يزال عما تعلق علمه وهذا
التعلق انما حصل في الاخبار لا في الازل وانه اعم فضلا عن ذلك فيهما فرق وهو ان
التمدح في الازل باعتبار صفة نفسه وفي الثاني باعتبار المخلوق لحصول الدعاء في الازل
ضروري دون الثاني فانه لا بد ان يحصل فيما لا يزال فلم يكن الجواب مطابقا للسؤال
قوله من صفات الكمال اه لان يتصف بها بعد خلوه عنها قوله انما امر بان اه الصواب
قولنا لثاني النص التوافق كذلك عبد العزيز قوله ان نقول لكن اه اعلم ان الجمهور الماتريدية
من اهل السنة والجماعة لا يريدون تعلق وجود الاشياء بهذا الامر بل تعلق وجودها
عندهم بايجاد الله تعالى وتكوينه وهذا الكلام عبارة عن سرعة حصول المخلوق عنده اي و
والاشاعرة يريدون ان ايجاد جميع المكونات انما هو بخطاب كن وعند الشيخ فخر الاسلام
وشمس الائمة السرخسي خطاب كن موجود عند ايجاد كل مخلوق ولم يكن الوجود قبله
اليه [illegible] تأييده اظهار العظمة واعلام الملائكة بذلك وقيل انه من المتشابهة كذا

كذا في شرح الزبدة عبد العزيز قوله بانه يكون الاشياء اه اي يبدع ويوجد قوله لعجزه اه
اي [illegible] التكوين الاشياء [illegible] بكلمة ازلية قوله بانه اه اي حين اريد بالتكوين ايجاد الاشياء
بكلمة ازلية تعود الى صفة الكلام اذ الايجاد يتعلق بقوله كن والقول كلام قوله واجيب اه
حاصله انا لا نسلم ان التكوين صفة حقيقية قائمة به تعالى بل هو اضافية انظر ان المراد
حقيقية ذات اضافة فيجوز فيها التغير باعتبار التعلق قوله وذلك اه اي كون المخلوق صفة
لكان نقصا قوله لم لا ان التكوين اه اي فما يصح اتصاف في الازل لانه لو كان في الازل لكان
المكونات ازلية وهو باطل قوله وهو في الازل اه وراء [illegible] لكن يدخل في القدرة ولم يثبت صفة
مع الاستقلال قوله كما ذهب القائلون بالتكوين لهو المنفرد بالاخراج قوله انه اضافة اه
اذ هو نسبة بين المخرج والمخرج عنه قوله وتنافيهما انه اه يتركوا انه صفة حقيقية لكن لا نسلم انه
ازلية لانه لو كان ازليا لزم [illegible] قوله لو كان ازليا اه اي لو كان التكوين صفة ازلية
[illegible] الوجهين [illegible]
قوله كان فقبيل المراد اه اي صفة حقيقية مبدأ الاضافة وهي اخراج المعدوم من
العدم الى الوجود لا نفس الاضافة اعتبار قوله على انه كما ريداه هذا مخصوص بالوجه
الثاني على احد قوله وتخلف المعلول اه بل غايته ما لزم منه هو وجود المؤثر في بعض
زمان الاثر ولا محذور فيه عبد العزيز قوله قلنا دفع الدليل اه حاصله انكم دلائل تثبت
المغايرة بين التكوين ونفس المقدورة دون القدرة المقترنة بالارادة ونحن نقول
بها فلا يثبت صفة وراء السبعة قوله كيف اه اي كيف يكون غير القدرة المقترنة
بالارادة قوله فلهذا [illegible] الاصل كونه جائز التاثير قوله فلان هذا اه اي [illegible] يرد عليه
[illegible] ما ذكره من [illegible] هو التمثيل [illegible] الاستقصار عند الامام
عبد العزيز قوله ان التاثير في الاثر اه [illegible] السمرقندي [illegible]

[illegible] عبد العزيز

نعم معنى انه متى خلق الله تعالى وجب وجود المخلوق ولا يلزم العجز واما حصوله من الله تعالى
على سبيل الجواز لانه متى شاء خلق ومتى لم يشاء لم يخلق والقدرة ليكن ذلك وبالجملة تاثيرها على [illegible]
على سبيل الجواز وحصوله من الله تعالى على سبيل الوجوب فللتخليق جهتان جهة الوجوب وجهة
الجواز ولا يلزم من ايجابه كون الله تعالى موجبا بالذات لجواز كونه عين القدرة
لما بين بناء ان التخليق لجهة يغاير القدرة بجهتها واعترض الفاضل الخطائي على هذا الجواب
بان فيه اعترافا بان التخليق حادث لان صفات الله تعالى واجبة الحصول للذات
والتخليق على ما اختاره ليس واجب الحصول لله تعالى فيكون حادثا ولا نزاع لاحد في
ان التخليق الحادث مغاير للقدرة وانما النزاع في تحقيق الصفة القديمة المسماة
بالتخليق المغايرة للقدرة ثم صنع تحقيقا من عنده فقال ونقول بعون الله تعالى وتوفيقه
لا يبعد ان يكون المراد بالتكوين قادرية الله تعالى بحيث يقارن ارادة وجود المقدور
لوقت وجوده في الازل وهذا المعنى ليس مطلق القدرة والارادة فخطان المطلق
اما عند جمهور المحققين فلتحقق المغايرة واما عند المشايخ فلانه وان لم يكن غيرهما
للامتناع انفكاكه عنهما لكنه ليس عين مفهومي القدرة والارادة فيكون نسبة
هذا المفهوم الى القدرة والارادة كنسبتهما الى ذاته تعالى فيثبت صفة قائمة بذات الله تعالى
من مبدا الصدور للاشياء عن الذات وهي غير القدرة والارادة ولا نعني بالتكوين الا هذه
الصفة ثم قال هذا ما سنح لنا من تنقيح الكلام في تحقيق المقام بالالهام من هو محقق علوم
الافعال ومشغل الاشغال وقال الفاضل الخيالي وخطر بالبال ان التكوين هو المعنى
الذي نجده في الفاعل وبه يمتاز عن غيره ويرتبط بالمفعول وانه لا يوجد بدون
المعنى مغاير للقدرة والارادة حتى انه يوجد في الموجب ايضا بل نقول هو موجود [illegible]

٨٦

حتى في الواجب بالنسبة الى القدرة فكيف والارادة لا يكون صفة اخرى عند العزيز قوله بدا الظاهر [illegible]
اذ هو منافية للبديهية فان العقل يحكم ان المصدر ليس هو المفعول بل متعلقه قوله باعتبار تعلقه اه
تحصيل في العقل من مقايسة المفعول الى الفاعل اعني [illegible] قوله ومنها القدم اشتباه اه دليله
على كونه صفة موجودة زائدة ان القديم قد يطلق على المتقدم بالوجود اذ اطلاق عليه
الله مع ومنه قوله تعالى كالعرجون القديم والجسم لا يوصف بهذا الوصف في اول زمان حدوثه
بل بعده فتجدد القدم بعد ما لم يكن فيكون موجودا زائدا على الذات فكذا القدم الذي
هو التقدم بلا نهاية لا مجرد مدة متطاولة وابطال ما ذكره في البقاء بعينه [illegible] وقد يبطل دليله
بانه ان اراد بالقدم انه لا اول له في الخارج فلا نسلم انه صفة موجودة وان اراد انه
صفة لاجلها لا يختص الباري تعالى بحيز وهذا المعنى في كلام ابن سعيد الاستاذ [illegible]
وقال معنى كلامه انه تعالى مختص بمعنى لاجله ثبت وجوده لا في حيز كما ان المتحيز
مختص بمعنى لاجله كان متحيزا فكذلك يكون القدم مبنيا اذ معناه وجوده لا في حيز
على ان هذا المعنى بعيد عن المقصد جدا والقدم يتعلق بالزمان لا بالمكان وان اراد
غيرهما فلا بد من البيان والتصوير اولا ثم التقرير والتحقيق باقامة الدليل والتنبيه ثانيا
ما يقال من ان القدم امر اعتباري لا وجود له في الخارج فضعيف اذ الكثير من الصفات
كذلك تامل قوله ادراك الشيء اه الظاهر ان الاضافة بيانية اي الشيء ولو كان من اضافة [illegible]
المصدر الى المفعول لم يحصل الفرق بينه وبين العلم اذ هو جزئه تامل قوله وعند الجمهور اه
وقيل عن النعمة وهو في غاية الضعف اذ لا يصح نسبة الخلق الى المسلم بمعنى النعمة قوله مجاز اه
ويحتمل بمعنى القصد كما في قوله تعالى ثم استوى الى السماء اي قصد اليها فيعود الى صفة الارادة
وهذا غير سديد اذ الاستواء بمعنى القصد يتعدى بالى دون على [illegible] في الوقت تامل

قوله فالاستواء مجاز اه ويعود الاستواء الى صفة القدرة لا يقال الاستواء بمعنى الاستيلاء يقتضي
سبق المضادة والمغالبة والمعالم وهو في حقه تعالى محال وايضا الاستيلاء يعم
الكل فلا فائدة في تخصيص العرش بالذكر لانا نقول الاشعار ممنوع الا ترى ان الغالب
لا يستو تلك الامور كما في قوله تعالى والسماء بنيناها [illegible] ثم يفهم سبق هذه الامور ان
قبل الاستيلاء بار مخصوص وان الفائدة هي الاشعار بالاعلى على الادنى اذ مرار
في الاوهام ان العرش اعظم المخلوقات فاذا استولى عليه كان مستوليا على غيره
قطعا كذا لخص من شرح المواقف قوله بانه اريد اه بهم زيد به قدرتان شيء قوله بالمكان
المحوط بالكلاءة اه كلاءه الله حفظه صح قوله فلان بمرأى اه وصفه المعظم نحو
قوله وهو بعيد اه لانه لا يلائم سوق الاية فتامل قوله دليل التشبيه والجسم اه ليلا يقع العوام
في الضلالة قوله وقد بيناه اه في المبحث البديعية قوله في شرح التلخيص اه المطول
قوله قال المفصل الرابع اه المقصد الاول في الرؤية والكلام في الصحة وفي الوقوع وفي شبه
المنكرين فيه ثلث مقامات المقام الاول في صحة الرؤية وقد طال بحث نزاع المنتمين
الى الملة فذهب الاشاعرة الى انه تعالى يصح ان يرى ومنعه الاكثرون قال الامدي اجمعت
الائمة من اصحابنا على ان رؤيته تعالى في الدنيا والاخرة جائز عقلا واختلفوا في جوازها
سمعا في الدنيا فاثبته بعضهم ونفاه اخرون وهل يجوز ان يرى في المنام فقيل لا وقيل نعم
والحق انه لا مانع من هذه الرؤيا وان لم يكن رؤية حقيقة ولا خلاف بيننا في انه تعالى يرى
[illegible] ذاته والمعتزلة حكموا بامتناع رؤيته عقلا لذوي الحواس واختلفوا في رؤيته لذاته
قوله ان [illegible] تعالى مجوز اه هذه اشارة الى امكان الرؤية بالابصار قوله وان المؤمنين [illegible] يرونه
نقل عن [illegible] لا [illegible] نقل عن استاده [illegible] رؤية [illegible] الجنة للمؤمنين

[illegible]

١٧

للمؤمنين والمؤمنات ثابت عند اهل السنة والجماعة [illegible] قوله ارتسام صورة من المرئي
في الارتسام صورة المرئي في العين او الابصار الشعاع الخارج من العين الى المرئي حالة اليه
بها تحصيل ذلك الارتسام او الابصار قوله اذا غمضنا اه انا اذا علمنا شيئا رأيناه علما بالبديهة
ثم غمضنا عيني الى [illegible] مع حصول العلم فيها فعنده الحالة الزائدة عند النظر اليه هي الرؤية [illegible]
قوله ثم اذا ابصرناه فيه تطويل فان الابصار والتغميض كاف فيما هو المقصود من الفرق
بين الحالتين فانهما وان اشتركا في حصول العلم فيهما الا ان في الاولى امرا زائدا بديهة هو
المسمى بالرؤية لكن انما اورده استيفاء المراتب الادراك [illegible] ايضا لكنه اورد اولا
الثاني ثم الثالث وحكم بزيادة الثالثة وثانيا الثالث والاول حكم بالزيادة فما ذكره
هنا اخصر منه [illegible] قوله نسميها الرؤية اه المسمية بالرؤية قوله ولم تقتصروا [illegible] الادلة
في اثبات الرؤية ولم نقتصر على الادلة الدالة على الوقوع اذ الوقوع [illegible] الامكان
لانها سمعيات مفيدة للظن اذ الخصم [illegible] امكان المطلق [illegible] على
وفق مذهبه فذكروا ادلة الامكان او لا ثم الوقوع ثانيا ليعلم [illegible] الخصم [illegible] قوله
لانها سمعيات اه [illegible] تاويل السمعيات [illegible] مقابلة العقليات لا يحمل على
ظواهرها فافهم قوله في مقام النظر والاستدلال اه قوله فان تمسك اه على [illegible]
لم يقبل ذلك قوله وهو ان [illegible] اه [illegible] الوجه الاول [illegible] الاستدلال قوله وان الرؤية اه
وهو الوجه الثاني من [illegible] الاستدلال قوله لكنه قطعوا [illegible] النص الذي لا يحتمل التاويل
[illegible] على الامكان وقوعها [illegible] في امكانه اه [illegible] امكانه راجع الى طلب الرؤية
قوله بل وقوعه لنا اه انا قدم لانه الاصل في هذا الباب على موسى عليه السلام [illegible] قوله
وامكان [illegible] اه قدم ان الجبل [illegible] التي اختلف فيها اهل القبلة [illegible]

حقيقة الاسلام اعتقادا وعملا جملته ذلك في اعلاء [illegible] واما فرض الانبياء عليه
السلام فمحمل التامل عبد العزيز قوله بناء كليا اه بل ينبغي ان لا يصلح للنبوة اذ المقصود من البعثة
الدعوة الى العقائد الحقة والاعمال الصالحة [illegible] ولي فيه الترقي نظر عبد العزيز
قوله وهو محمل اه اذ لو كان ممتنعا لامكن صدق الملزوم بدون صدق اللازم شمو قوله
ان المعلق اه هو الروية قوله المعلق عليه اه وهو استقرار الجبل قوله واعترضت المعتزلة اه
واعلم ان الاعتراض الاول والثاني كلاهما مشتركان في الاجوبة الثلثة وافترقا
في الرابعة وتقريرها انها فاسد ان لم يعين النظر فلا دليل ولعدم مطابقة الجواب
مع انها لا تصح في النهاية قطع النظر عما ذكر من الوجهين لان موسى عليه
عالم وبه تعالى سامع كلامه مناجي ومخاطبه مختص من عنده بايات كثيرة فالعلم
الضروري حاصل له فلا يصح طلبه وانه انه كان كالجبل الذي هو اعظم اية فلا يستقيم
[illegible] الاية ثم الثاني فاسد في انه كما [illegible] ذلك الجبل الذي استقراره فلا يلايم
تعليقه بالاستقرار والاول فاسد لان الروية الموقوفة بالنظر المتعدية بالى نص
في الروية لا يكون بمعنى العلم فلا يصح حملها على ما عند عبد العزيز قوله الاول اه الاعتراض
الاول لا في المذهل العلاف ومتبعه الجبائي واكثر البصريين والثاني للكعبي والبغداديين عبد العزيز
قوله بل عبر بها عن لازمها اه كانه قال اجعلني عالما بك علما ضروريا عبد العزيز قوله عن لازمها اه
والعلاقة اسم اللازم على اللازم [illegible] استعمال الرائي بمعنى علم شمو قوله كيف لا يكون طلب
العلم الضروري وروية الالية قوله بالى الصاد اه ولا يكون بمعنى العلم قوله اذا وصلت بالى اه
لان الموصول بالى في القران انما هو النظر لا الروية قوله سهو اه وان لم يحمل على السهو
او التاويل لم يصح اصلا قوله ملكا [illegible] والباعة اه [illegible] الزمخشري في تفسير هذه الاية
[illegible] فرعون [illegible] يسال [illegible] كيف طلب موسى عليه السلام ذلك وهو
من اعلم الناس بالله تعالى وصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز عليه وبتعاليه عن الروية التي

التي هي ادراك ببعض الحواس وذلك انما يصح فيما كان في جهة وما ليس بجسم ولا عرض فمحال ان يكون
في جهة ومنع المجبرة احالته في العقل غير لازم لانه ليس باول مكابرتهم وارتكابهم وكيف يكون
طالبه وقد قال حين اخذت الرجفة الذين قالوا ارنا الله جهرة اتهلكنا بما فعل السفهاء
منا الى قوله تضل بها من تشاء فتبرأ من فعلهم ودعاهم سفهاء وضلالا ثم اجاب بان
طلب الروية ما كان الا لاجل تبكيت هولاء الذين دعاهم سفهاء وليلقمهم الحجر
وذلك انهم حين طلبوا الروية انكر عليهم واعلمهم الخطاء ونبههم على الحق فلجوا وتمادوا
في لجاجهم وقالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فاراد ان يسمعوا النص من عند الله باستحالة
ذلك وهو قوله لن تراني ليتيقنوا وينزاح عنهم ما دخلهم من الشبهة فلذلك قال رب ارني انظر
لو سال ثانيا بقوله فهلا قال ارهم ينظروا اليك واجاب بان ذلك لان الله سبحانه
انما كلم موسى وهم يسمعون فلما سمعوا كلام رب العزة ارادوا ان يرى موسى ذاته
فيبصروه معه كما اسمعه كلامه فسمعوه معه ارادة مبنية على قياس فاسد ولذا قال ارني
عما طلب وانكر عليه مع نبوته واختصاصه وزلفته عند الله تعالى وقيل له لن يكون ذلك كان
غيره اولى بالانكار ولان الرسول امام امته فكان ما خوطب به او ما خوطب راجعا اليهم
وقوله انظر اليك وما فيه من المقابلة التي هي محض التشبيه والتجسيم دليل
انه ترجمة عن مقترحهم وحكاية لقولهم ثم قال وجل صاحب الجمل ان يجعل الله تعالى منظورا اليه
مقابلا بحاسة النظر فكيف بمن هو اعرق في معرفة الله تعالى من واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد
والنظام وابي الهذيل والشيخين ابي علي الجبائي وابنه ابي هاشم وجميع المتكلمين ثم سال
عن وجه الاستدراك لقوله ولكن انظر الى الجبل بما قبله فاجاب بانه اتصل به على معنى
ان النظر الي محال فلا تطلبه لكن عليك بنظر اخر وهو ان تنظر الى الجبل الذي يرجف بك

ومن طلبت الرؤية لا اجلهم لبه طلبك الرؤية استعظم ما اقدمت عليه بالاية
من عظيم اثره وكانه عز وجل صعق عند طلب الرؤية ما اخذ عند نسبة الولد اليه فسلمه
خرلا ونحر الجبال هدا ان دعوا للرحمن ولدا من اعظم مكانه كما كان من قوله انا تباه
ذا ابها من جلالة فوق تراني تعليق لوجود الرؤية بوجود ما لا يكون من استقرار
الجبل مكانه بدكه دكا وتسويه بالارض ثم سال فانكان الطلب للنوع الوزرانه
ثم تاب واجاب من اجرائه تلك المقالة العظيمة وان كان لغرض صحيح من غير
اذن فيه من الله تعالى فانظر الى اعلام الله تعالى امر الرؤية في هذه الاية وكيف
ارجف الجبل بطالبها وجعله دكا وكيف اصعقهم ولم يخل كلهم من نوبان ذلك مبالغة
في اعظام الامر وكيف سبح ربه ملتجا اليه وتاب من اجرائه تلك الكلمة على انه
وقال انا اول المؤمنين ثم شنع على اهل السنة وقال ثم تعجب من المتسمين بالاسلام
المتسمين باهل السنة والجماعة كيف اتخذوا هذه العظيمة مذهبا ولا يغرنك تستره المتسمين
بالبلكفة فانه من منصوبات اشياخهم ثم انشد شعرا من رؤسائهم وقال القول ما قال
بعض العدلية فيهم لجماعة سموا هواهم سنة وجماعة حمر لعمري موكفة قد شبهوه بخلقه
وتخوفوا شنع الورى فتستروا بالبلكفة واجاب اهل السنة بان ما ذكره من الروايات
فكلها مفتريات وليس هذا اول مكابرة منه وارتكاب لها وان ما ذكره من
السؤالات فقد اصاب فيها وما اجاب به فقد اخطا حمية لمذهبه وتعصبا
لعقيدته وان القوم لما سالوا الرؤية في مرتبة اخرى فاخذتهم الصاعقة فاجابهم
الله تعالى بدعاء موسى عليه السلام وما ذكره بلفظ الجبارة فهو عند اهل الحق كفر
باب ادركطنين ذباب وما انشده من الشعر فقد اجاب عنه المحقق الفاضل ابو القاسم
الكرزمي فالمره فيهم بانه وقال الحمد الله ان شركا بسمت فرقة عدلا وتوحيد الاوقات الالفهم

هم يتبعون اضل باطل قولهم قول المجوس وقول اهل الفلسفة ثم كفرهم هذا يبون المهدي
جماعة يهدون صالحا منصوبا سبحان ربي ما اشد ضلالهم بلهم اضل من الحمر الموكفة
قولوا اشبهه بخلقه وتخوفوا وتستروا بالبلكفة ابن عبد العزيز في قوله للاجل قوم اهم
الهم تسجيل الاستشهاد على السال للاجل قولهم لن نؤمن لك حتى نرى الله
جهرة فاسد اذ العقيان مختلفان اعتقاد قوله هذا اعتراض الجاحظ وانباعه
تعالى هذا اول الدليل ان السؤال كان للاجل قومه قوله وانما اخذتهم الصاعقة
جواب عما قالوا من ان اخذ الصاعقة اياهم يدل على استحالة المسؤول عنه العزيز قوله
وانما اخذتهم الصاعقة جواب عما يقال ان اخذ الصاعقة بعد سؤال الرؤية عقوبة على السؤال الجوهرة
انما كان على المعصية دون الجائز فبالعقوبة يعلم ان الرؤية مستحيلة وتقرير الجواب ان العقوبة
انما هي لقصدهم التعنت و الالزام على موسى لا لطلبهم الباطل وانما دل عليه
قوله لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة تامل قوله التعنت والالزام اه لا
لا ستحالة المسؤول على ما ظنه المعتزلة فلا يدل على استحالته قوله الاشارة تقريره ان الاكلم
موسى عليه السلام طلب الرؤية لا اصل لنه يلزم ان انبياء الكلام كيف لطلب من الله تعالى
ما لا يجوز عليه بل طلبها لاجل قوله لانهم طلبوا الرؤية وقالوا ارنا الله جهرة
وانما اضافة السؤال الى نفسه للمنع فيقول للقوم اني طلبت الرؤية لنفسي فمنعت
فكيف تزعمون بها اذا المنع للسد منع للقوم بالطريق الاولى ولان جنسه الغير
لقطع دابر اقتراحهم حوف قصد الدقراح للسؤال من غير رؤية دليل واما ما قاله تقريره
انهم كانوا مؤمنين بموسى عليه السلام ومصدقين له في جميع ما يقول واخبر بكلام

قوله واصابه ما ز ممتنع الرؤية ولم يجنح الى طلب المحال الممتنع بل هو
مشاهدة الاحوال والاهوال من اخذهم الصاعقة والموت بها و
الاحياء بعده بدعاءه عليه السلام وان كانوا كافرين به فلا تجد منهم
طلبه وسماع جوابه بلن تراني لانهم وان سمعوا الجواب لكن قوم ان يفهموا
ان المتكلم بلن تراني هو الله تعالى وربما الجز بعد الجواب هو موسى عليه السلام
وهم لا يقبلونه قوله قوله نعم الى اه وهو لا يستلزم الا امتناع الاحتمال
ان يكون لعدم لياقتهم لحصول اللذة مطلقا او لكونها في الدنيا قوله والجواب اه بلن
تراني قوله ان سمعوا اه اي على تقدير السماع اشار بذلك الى انهم لم يسمعوا
الجواب لان الكفار لم يحضروا وقت السؤال ولم يسمعوا الجواب بل الحاضرون هم السبعون
المختارون فكيف يقبلون مجرد اخباره مع انكارهم المعجزات الباهرة كذا في شرح
المواقف عبد الغفور قوله بالجواب اه بلن تراني ثم قوله فهو الخبر اه اي موسى عليه السلام
قوله فاخبروا اما اخبروا اه اي سالوا قدوم من غير روية كذا فهم من الصحاح قوله وكل ذلك اه
اي كل ما ذكروا من التابع والملاءمة قوله ولما جاء اه اذ موسى عليه السلام كان
في الميقات وحده قوله وانما الحاضرون اه هذا القول الى اخره غلط لما فهم بالرجوع
القرآن العظيم تامل قوله هم السبعون له واعلم انه لما حكم بحضور السبعين حكم فيه ان السند
في شرح المواقف وليس ذلك بصحيح لان مجيء موسى عليه السلام لميقات ربه تعالى كان
مرتين مرة واحدة ليس معه من قومه واخلف في قومه هارون عليه السلام كما نطق
به التنزيل وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة
وقال موسى لاخيه هرون اخلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين ولما

بل ينبغي ان يطلب اطمئنانا الدليل السمعي على استحالتها
بعد طلب كثيرا

ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب ارني انظر اليك قال لن تراني الى اخره ومرة اخرى
مع السبعين المختارين وهذه المرة متاخرة عن الاولى ولم يطلب فيها موسى ولا فيها الرؤية الا انهم
ولا لقومه لكن القوم لما سمعوا كلامه تعالى طمعوا في رؤيته عبد الغفور قوله الا انه جوز
عليه السلام طلب الرؤية لتحصيل انه كان يعلم استحالتها بالعقل لحصول زيادة الطمانينة
للقلب بما ضده دليل العقل بالسمع فيتقوى علم استحالتها فان تعدد الادلة
وان كانت من جنس واحد يفيد زيادة قوة في العلم بالمدلول فكيف اذا
كانتا من جنسين ويتوجه اليه انه لو كان غرضه زيادة الاطمئنان لم يطلبه
بطريق طلب المحال الموهم تجويزه جهلا بل طلب الدليل على استحالتها على
ان الظاهر حمل الطلب على زيادة الاطمئنان المطابقة الجواب بلن تراني
وايضا بعيد عن مضمون الاية تامل قوله بعد ما ضده اه على التوهم الفاسد كما طلبه
قال ابراهيم رب ارني كيف تحيي الموتى قال اولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي فقد
طلب الطمانينة فيما يعتقده وعلمه بانضمام المشاهدة الى الدليل تم قوله
طلب المحال اه فلا يقدح في نبوته قوله لا يتوقف اه اذ الغرض من البعثة هو
الدعوة الى الله تعالى واحد وانه كلف عباده باوامره ونواهيه والمقصد
من وجوب معرفته تعالى هو التوصل الى العلم بحكمه وانه لا دخل فيها قوله طريق الاستدلال اه
اي بالعقل على امتناع الرؤية علم قوله عن ضلالة المعتزلة اه الكلام الردي من كل شيء
والعكس قوله انه طلب الرؤية اه هذا شروع لابطال الثاني قوله لو سلم فلا دلالة اه هذا
منع للشق الثاني من الملازمة قوله ليس بمتقبل هذه المسائل ان يحكم

قوله جواب الاعتراض قوله علق الرؤية اه تقريره ان النظر والتجلي والادراك
انما وقعت من انا لا نسلم ان الرؤية علقت على استقرار الجبل مطلقا اي من غير
تقييد بحالة او حالة السكون بل الرؤية انما علقت على وقوع الاستقرار
عقيب النظر وحال التزلزل والاستقرار اي حال الاندكاك غير ممكن لاجتماع
الحركة والسكون والتعليق على المحال محال قوله مرقد يقال في الجواب الخ
هذا الجواب الاستقبالي لصاحب المواقف وارتباط بالاعتراض على
وفقه الشرح مغنيهم واما على فن التقرير الذي حرره صاحب المواقف
لا يرد هذا الاعتراض وان اردت تحقيق ذلك فارجع اليه والى حاشية عبد العزيز
قوله لهذا اه اي ان المراد الاستقرار في حالة الحركة صح استعمال جعل
في الاندكاك لانه انما يستعمل فيما اذا كان يقتضيه والعدم لا يستلزم الاقتضاء
بل بالعكس كما في الحيوان والانسان لما ممكنا هو كان الاستقرار غير ممكن
لم يصح استعمال جعل في الاندكاك لان المفروض ان الاستقرار غير ممكن تأمل
قوله جعله دكا اه وفي المدارك والدليل على انه ممكن قوله جعله دكا ولم
يقل اندك وما اوجده تعالى كان جائزا ان لا يوجده او لم يوجده لانه
مختار في فعله ولانه تعالى ما ايأسه عن ذلك ولا عاتبه عليه ولو كان
ذلك من الجاهلية لعاتبه كما عاتب نوحا عليه السلام بقوله فلا تسألن ما ليس لك به
علم اني اعظك ان تكون من الجاهلين حيث سأل انجاء ابنه من
الغرق وان توهم متوهم ان نوحا عليه السلام كيف اعتقد على الله تعالى ان

انجاء ابنه الكافر وذا لا يجوز فكيف سؤال موسى عليه السلام كسؤاله فالجواب ان النجاة
الكافر ليس مما لا يجوز على الله تعالى فانه مرجوح وذهب اليه كثير من
علماء الامة وان لم يكن مذهبا مختارا فلا يكون هذا مثله فتأمل عبد العزيز
قوله ممنوع اه اي استحالة قوله وان اريد المقيد بالمعية اه اي استقرار المتحرك قوله
الامكان الذاتي اه للاستقرار قوله وهو اه اي امكان الرؤية قوله دون الوجود اه
والاستقبالي انما هو الوجود اي وجود الرؤية قوله وما يقال اي في تقرير الاعتراض
تقريره انه تعالى علق على الاستقرار وظاهر التنزيل يدل على ان الاستقرار مع الحركة هو المعلق عليه وهو
محال والتعليق على المحال محال فالرؤية محال وتقرير الجواب انه ان اريد الاجتماع فمسلم لكن ليس
هو المعلق عليه اصلا اذ المعلق عليه هو الاستقرار في حال الحركة وهو ممكن كما حقق انفا وان
اراد الاستقرار والمقيد بالمعية فالاستحالة ممنوع اذ التقدير خارج عن المعية فالاستقرار
في نفسه ممكن وان كان مع الحركة غير ممكن وهو ليس بظاهر من التنزيل فتأمل قوله وهو الامكان الذاتي اه
يعني ان الامكان الذاتي للاستقرار غير مقيد بزمان من الازمنة فيكون اعم وقد جعلتموه مستلزما
للامكان الرؤية الاستقبالي وهو اخص فيلزم استلزام الاعم للاخص وهو باطل
فاجاب بان ذلك انما هو في المفهوم اما في الوجود فلا انما تمت وبيان عبد العزيز
عن احد وجوه الاعتراض ١٢
قوله والجواب له اي للمجيب بعد الجواب صاحب المواقف وارتباطه بالاعتراض على وجه
واضح لانه قال الاعتراض على الوجه الثاني من وجهين الاول انه تعالى علق الرؤية على استقرار
الجبل اما حال سكونه او حال حركته الاول ممنوع والثاني مسلم بانه انه لو علق حال سكونه
لزم وجود الرؤية لحصول شرطه الذي هو الاستقرار وهو باطل فاذا ثبت انه علق حال

حركة ولا ضد وان الاستقرار حال الحركة محال فيكون تعليق الرؤية عليها تعليقا بالمحال
فلا يدل على امكان المعلق بل على استحالته فاجاب باختيار الشق الثالث وقال الجواب
انه تعالى علقه على استقرار الجبل من حيث هو من غير تقييد بحال السكون والحركة والا لزم
الاضمار في الكلام وان استقرار الجبل من حيث هو ممكن قطعا اذ لو فرض وقوعه لم يلزم
منه محال لذاته وعلى هذا ارتباط الجواب بالاعتراض ظاهر واما ارتباطه بما ذكر بها
تقرير الاعتراض فلانه ذكر في المنع تعليق الرؤية على استقرار الجبل مطلقا ثم ذكره في الجواب يكون اعادة
للمقدمة الممنوعة من غير ذكر دليل ولا يفيد البتة وبهذا اخذ المدقق التوضيح ايضا لكنه ذكر
الدليل بقوله والا لزم اختلال الكلام فيكون اثباتا للمقدمة الممنوعة بالدليل كما هو
قانون المناظرة فينبغي ان يلاحظ هنا ايضا ذلك حتى يكون موجها فتامل عبد العزيز
قوله من حيث هو من غير قيد اه بحال الحركة والسكون قوله ورد عليه اه تقريره ان الاستقرار
واقع في الدنيا قطعا فيلزم وقوع الرؤية فيها ايضا وهو لم يقع فكيف يصح التعليق وتقرير الجواب
ان ليس المراد بالاستقرار مطلقا ان الاستقرار السابق على النظر او اللاحق بعد الاندكاك
بل المراد الاستقرار عقيب النظر فكان الاندكاك بدلالة الفاء حتى فلا يرد السكون
السابق واللاحق اذ هو غير مراد فتامل قوله المراد استقرار الجبل اه ان الاستقرار السابق
على النظر والمتاخر عنه قوله ليس المقدم هنا اه من التعليق المذكور قوله لم يقع اه اللائق
ان يقول لا يقع فان عدم وقوع الجزاء هنا استقبالي قطعي قوله لم يقع يدل على المضي عبد العزيز
قوله بعدم وقوع المعلق عليه اه وهو الاستقرار سواء كان ممكنا او ممتنعا فلا يلزم امكان
المعلق قوله قوله ورد اه تقرير الجواب على ما في المواقف وشرحه انه قد لا يقصد [illegible] الكلام
حقيقة [illegible] ويلزم منه [illegible] قطعيا والحال انها كذلك فانه اذا فرض وقوع الشرط الذي

الذي هو ممكن في نفسه يلزم ان يقع المشروط فهو ايضا ممكن والا فلا يصح للتعليق وان اريد الشرط
والمشروط [illegible] مختلف على التقدير وجود الشرط وعدمه الا ان قال فائدة التعليق الربط
العدم بالعدم مع السكون عن ربط الوجود بالوجود لان المتبادر في اللغة
من مثل قولنا ان ضربتني ضربتك هو الربط في جانبي الوجود والعدم معا لا في
جانب العدم فقط كما هو المعتبر في المنطق عبد العزيز قوله لم يرها في غاية البعد اه
[illegible] تساوي الازمنة ممنوع لجواز ان يكون زمان يقتضي الرؤية كالاخرة دون زمان
يقتضي الرؤية كالاخرة دون زمان كالدنيا ولو سلم تساوي الازمنة فعدم الوقوع
لا يوجب المحالية فان كثيرا من الممكنات غير واقع ابدا وذلك ظاهر فتامل عبد العزيز
قوله الاقتناط اه ما [illegible] قوله ورد بان الاية على الاطلاع اه اذ لو كان
المقصود الاقتناط لم يوت بالجملة الشرطية بل حويت على السؤال كما حوبت نوح عليه السلام
[illegible] اني اعظك ان تكون من الجاهلين
تامل قوله وعدها انه قال لن تراني اه نظيره ان الله تعالى قال في جوابه لن تراني حيث نسب
عدم الرؤية الى موسى عليه السلام فانه يدل على انه قاصر عن رؤيته ولم ينسب عدمها
الى نفسه ولم يقل لست بمرئي ليدل على انه مستحيل الرؤية فقوله لن تراني يدل على نفي الجواز
لا الجواز فتامل قوله ما حكاه ابن فورك من الاشعري اه بل نقل عن الشيخ ابو منصور الماتريدي
ايضا قال معنى التجلي للجبل ما قاله الاشعري انه تعالى خلق في الجبل حيوة وعلما ورؤية
حتى رءاه كذا في المدارك عبد العزيز قوله وضعفهما ظاهر اه لا يلائم الضعف في القول الثاني
الرؤية موسى عليه السلام لا يدل على الامكان بل يجوز ان يكون عدم الرؤية لاستحالتها [illegible]
وفي الثاني ان يكون معنى التجلي ذاك بعيد عن الفهم تامل قوله [illegible] اه والعمدة في المسلك
القاطع مسلك الوجود وهو طريقة الشيخ ابي الحسن والقاضي ابي بكر ذكره [illegible] في المواقف عبد العزيز

قوله والاعراض اه اي زواله والسكون والاجتماع والافتراق انتهى قوله في بعض الدواعي العالية [illegible]
فلا يرى عندهم منه الا الجوهر انتهى قوله في الطول الذي هو جوهر اه يعني ان الطول والعرض ليسا
عرضين قائمين بالجسم اه كما تقرر من انه مركب من الجواهر الفردة فالطول مثلا ان قام
بجزء واحد منها فذلك الجزء يكون اكثر من جزء آخر فيقبل القسمة هف وان قام باكثر من جزء
واحد يلزم قيام العرض الواحد بمحلين وهو باطل فروية الطول والعرض هي روية
الجواهر التي تركب منها الجسم عبد الحكيم قوله لانه عرض اه فلا يرى الا الاعراض قوله [illegible]
وان لم يخطر بالبال اه نعلم انه لا حاجة في الطول الى شيء انتهى قوله في الاعراض اه
واعترض عليه الفاضل الخيالي بانه ان اريد التميز برؤية البصر فمصادرة وان اريد
باستعمال البصر فلا يفيد لان التميز بالبصر بين الحلو والحامض مع كونهما عرضين وليسا
مرئيين فلا يلزم ان يكون متعلقه مرئيا والتحقيق ان التميز بمدخل من البصر لا يقتضي
كون المميز مرئيا واجاب عنه اكثر الفضلاء بان الحكم برؤية الجواهر والاعراض [illegible]
مع مساعدة الخصم وما اورد في صورة الاستدلال وتسمية بالدليل فهو في الحقيقة
تنبيه الاستدلال فما اورد المنع عليه [illegible] لا يفيد القدح فلا نخوض عبد الحكيم قوله التحقيق اه
ان الجواهر والاعراض قوله فانا نميز بالبصر اه فيه مصادرة على ما صرح به الخيالي عبد الحكيم قوله صححه اه
نسبة لان الصحة بعد تقدير استغنائها عن العلة الى طرف الوجود والعدم على سواء انتهى قوله غير الوجود اه
اي وجود الجواهر والاعراض قوله عند العدم اه اي عدمهما لانهما اذا كانتا معدومتين
استحال كونهما مرئيتين بالضرورة والاتفاق انتهى قوله تعليل الواحد اه وهو صحة كون الشيء مرئيا انتهى
قوله بعلتين اه المختص احدهما بالجواهر والاخرى بالاعراض قوله وهي اما الوجود واما الحدوث اه
اذ لا مشترك بين الجواهر والاعراض سواهما فان الامكان لا يصلح [illegible] الى صحة
لما قد يتوهم كونها مصححة [illegible] انتهى قوله ولا مدخل اه اي لا مدخل للعدم في العلة [illegible]

بان يكون نفسها او جزءها لان التاثير صفة اثبات فلا يتصف به العدم ولا ما هو مركب منه
كذا في شرح المواقف قال الفاضل الخيالي يرد عليه انه لا يمنع الشرطية فلا يتم المقصود
انتهى لكن فيه كلام وذلك لان المراد بنفي مدخلية العدم هو كون العدم نفسها او جزءها
لا نفي عدم مدخلية العدم مطلقا حتى يرد ما ذكره كذا في حاشية ملا احمد [illegible] عبد الحكيم
قوله من ان المراد بالعلة اه يعني ان المراد بالعلة العلة القابلة لا الفاعلة من المؤثرة اي
المحل انتهى بل فحينئذ ان الحكم اي من علة لان العدمي ∴ عبد الحكيم قوله من ان المراد بالعلة
يعني ان المراد بعلة صحة الرؤية العلة القابلة لها والصالح لتعلقها لا العلة المؤثرة في صحتها
كما فهم فثبت ان الحكم لا بد له من علة لان العدم ايضا يحتاج الى المحل القابل وعلى هذا
المراد لا يرد شيء من الاعتراضات المذكورة هنا وانما قال احتياطا لجواز ان يرد اعتراض
يرد عليه ايضا عبد الحكيم قوله فالاعتراض الاول اه بحث فيه لم لا يجوز ان يكون علة [illegible] قوله الامكان اه
اذ هو عبارة عن عدم ضرورة الوجود والعدم قوله وجه اندفاعه اه تقرير الاندفاع ان المراد
بعلة صحة الرؤية ما يمكن ان يتعلق به الرؤية ولا بد ان يكون ذلك المتعلق امرا موجودا
لا ما يؤثر في الصحة واحتياج الصحة سواء كانت وجودية او عدمية الى العلة بمعنى
متعلق الرؤية ضروري والحدوث ليس مما يتحقق في الاعيان فلا يصلح ان يكون متعلقا
للرؤية له بالضرورة فتامل قوله لا يصلح متعلق اه والا لزم رؤية الحدوث [illegible] فتامل عبد الحكيم
قوله الثاني اه قال صاحب الصحائف وافحم الفاضل الخطابي اعلم ان الوجه المعقول الدال على جواز
رؤية الله تعالى هو انه تعالى كامل العلم لا يعزب عن علمه شيء فيدرك [illegible]
الى صرفة لان عدم هذا النوع من الادراك نقص يجب تنزيهه تعالى عنه فيجوز ادراكه ذاته الموجود
مشاهدة له تعالى في عين ذاته والمرئية المعينة ان تكون مشاهدة فثبت ان ذاته الموجودة

من الجسمية والجهة قابلة للمشاهدة والمقابلة لكونها ذاتية لا تختلف بالخواص
المختلفة لان ما بالذات لا يزول فنسبة الذوات الى جميع الابصار واحدة
فيكون قابلة بالنسبة ولو وقع التفاوت فانما يكون من جهة الرائي بان يكون قويا
يمع مشاهدة جالية والابصار رائية للاشياء الممكنة الرؤية وان لم تتوافق مشاهدة
جالية فلا امتناع فان يخلق الله تعالى فان بنيا قوة مشاهدة جالية غير الله تعالى
بتلك القوة اذ ليس من غير ان وجهة ومقابلة فعلم ان رؤية الله تعالى جائزة عقلا
فتأمل عبد الغفور قوله لا حاجة اه اذ المناط ثلاث سبه كل منهما مسد الاتي ورؤية الجسم
مستلزم رؤية العرض ولا بالعكس اذ يستحيل ان يرى الجسم عرضا لذا العرض قوله ان الثالث اه
الاولى تقديم الثالث على الثاني اذ هو تسليم المقدمة والثاني تسليم الثالث ان كان
ول والثاني مشترك في الجواب او رد الثاني تحقيقه تأمل قوله فلا يلزم ان يكون
هذا منع تجويز وان يكون تلك العلة مشتركة تقريره لا نسلم ان صحة رؤيتهما يستلزم ان يكون
علة الصحة مشتركة بينهما اذ لا تماثل بين صحة رؤية الجوهر والاعراض بدليل كل منهما
ان احدهما لا يسد مسد الاخر فيجوز بان يكون علة كل منهما على حدة ولو سلم تماثلهما
فلا نسلم امتناع تعليل الواحد بعلتين اذ هو مخصوص فيما اذا كان الواحد شخصيا اذ الواحد النوعي
كالحرارة بالشمس والنار يعلل بعلتين فان العلة في الاولى الخاصة طبيعة الضوئية للشمس
وفي الثانية الطبيعة النارية والجواهر والاعراض كذلك فيجوز ان يكون علة كل منهما
على حدة لا مشتركة قوله هو الهوية المشتركة اه قال السيد السند في الحاشية لا يلتبس
على النظر المنصف ان مفهوم الهوية المطلقة المشتركة بين خصوصيات الهويات
امر اعتباري كمفهوم الماهية والحقيقة فلا يتعلق بها الرؤية اصلا وان المدرك في
الشبح البعيد هو خصوصية الموجودة الا ان ادراكها اجمالي لا يتمكن به على تفاصيلها فان

فان مراتب الاجمال متفاوتة قوة وضعفا كما لا يخفى على ذي بصيرة فليس يجب ان يكون
كل اجمال وسيلة الى تفصيل اجزاء المدرك وما يتعلق به من الاحوال الا ترى الى قولك
كل شيء فهو كذا قال في هذا الشرح الجناب اخر في هذا المسلك تعقيبات اخر لطلعك
عليها ادنى تامل فاذن الاولى ما قد قيل من ان التعويل في هذه المسألة على الدليل
العقلي متعذر فلنذهب الى ما اختاره الشيخ ابو منصور الماتريدي من التمسك بالظواهر النقلية عبد الغفور
قوله هو الهوية المشتركة اه وقد اعترض عليه الشيخ في شرح العقائد بمنع كون متعلق الرؤية هو الهوية
المشتركة لجواز ان يكون متعلق الرؤية هي الجسمية وما يتبعها من الاعراض ويختار ان نفي الخصوصية
الجسم وخصوصية العرض لا يستلزم ان يكون المرئي هو الهوية لجواز كون متعلقها هي الجسمية
واجيب عنه في بعض شروح العقائد النسفية بانه لو كان متعلق الرؤية هي الجسمية فان
كانت بشرط الوجود يستلزم المطلوب والا لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولما لزم ان يكون المعدوم
مرئيا في حالة العدم وهو محال عبد الغفور قوله لا الخصوصيات اه اي خصوصية الهوية زيد مثلا
قوله لجواز ان يكون خصوصية الجوهرية او العرضية شرطا لها اه هذا منع لقوله فلزم صحة رؤيته تقريره سلمنا
ان الوجود علة لجواز الرؤية وان الوجود مشترك بين الواجب والممكن لكن لا نسلم انه يلزم صحة رؤيتها
ورؤيته لجواز ان يكون لها لصحة رؤيتها شرط وهو مفقود في الواجب من خصوصية الجوهرية او
العرضية فلا يصح رؤيته لعدم حصول شرطها اذا امتناع وجود المشروط عند انتفاء الشرط
او يكون خصوصية الواجب مانعا عن صحة رؤيته فما لم يرتفع المانع لم يتحقق الرؤية لامتناع
تحقق الشيء مع قيام المانع فتأمل قوله ضرورة اه لا يتوقف على نفي المانع وتحقق الشرط قوله
له الوجود اه مطلق الخ لان الشيء ذا هوية ما لا خصوصيات الهويات الموجودات كما
في الشبح المرئي من بعيد بلا ادراك خصوصياته واذا كان متعلقا مطلق الهوية المشتركة
لم يتصور هناك اشتراط بشرط معين ولا الغيبة بارتفاع مانع معين قوله ثم الشرط اه

وذلك لأن الشرط في الإيمان من الأمور الخارجة عن متعلق الرؤية والأجرة به قيل جاز أن يكون
الشرط والإيمان غير خارج عن المتعلق فيكون الصحة والامتناع لذاته لا لأمر خارج عنه
وأقول ولا يخفى أن المتبادر من الشرط والإيمان أن يكون خارجا عن ذلك الشيء وهذا القدر
يكفي في المطلوب تأمل قوله فقد يعترض إليه وإنما ذكر هذا الاعتراض على صدره وغير العنوان لعدم
مشاركته مع ما سبق في الجواب قوله وغيره أو من الممكن قوله لا يماثل حقيقة وجوده
لا يماثل وجود الممكن لا يكون وجوده غير وجود الممكن فلا يكون مشتركا بينهما كما قوله وجوابه
وهو أن كون وجود كل شيء عينه باطل والحق كون الوجود مشتركا بالدليل المذكور كما مر
قوله وجوابه ما مر أي الجواب الذي ذكرنا هنا أن المتمسك بهذا الدليل إن كان ممن يعتقد
كون الوجود مشتركا كما هو مذهب جمهور الأصحاب لم يرد عليه هذا الاعتراض وإن كان
ممن لا يعتقد كالشيخ فهو بطريق الإلزام ولا يجب كون الملزم معتقدا لما تمسك
به وهذا الجواب غير سديد إذ لا يليق بالمستدل إيراد الدليل الإلزامي في مقام إثبات
دعواه بل إرادة البرهان تأمل قوله على الأشعري رحمه الله من أن وجود كل شيء عينه اه وذلك لأن ما ذكره الشيخ
الأشعري قدس سره من أن وجود كل شيء عين حقيقته لم يرد به أن مفهوم كون الشيء ذا هوية
هو بعينه ذلك الشيء حتى يلزم من الاشتراك في الأول الاشتراك في الثاني بل أراد أن الوجود
وما صدق ليس لها هو شيئان متمايزان يقوم أحدهما مع الآخر كالسواد بالجسم
وهذا هو فالاتحاد الذي اشتهر من الشيخ إنما هو باعتبار ما يصدق عليه وذلك
لا ينافي اشتراك مفهوم الوجود فلا منافاة بين كون الوجود عين الماهية بالمعنى
الذي صورناه وبين اشتراكه بين الخصوصيات المتمايزة به وإنما والأكثرون
حكموا بالمنافاة بين الكلامين الذي ذكرناه هو التحقيق فإنهم كذا في المواقف
وشرحه وللعلامة الدواني عليه كلام في شرح العقائد العضدية قال وهذا
التأويل الذي أول به صاحب المواقف كلام الشيخ بعيد غاية البعد وقيل إن الشيخ وان

وإن أنكر اشتراك الوجود لتمام هذا الدليل على سبيل الإلزام إلى [illegible] القائلين
بالاشتراك فتأمل عبد العزيز قوله مجموع الأعلى الظاهر [illegible] إنما قال هذا لأنه لو أريد به
أنه عينه باعتبار ما صدق عليه لم يرد هنا الإلزام لأنه ينافي الاشتراك في مفهوم
الوجود تأمل قوله بها الرؤية له لما أن الرؤية [illegible] في كل حاسة بمحض خلق الله تعالى
من غير تأثير للحاسة فلا يمتنع أن يخلق الله تعالى عقيب صرف الباصرة إدراك
الأصوات وكذا في غيره كما هو أصل الشيخ الأشعري إذ لا توقف في خلق الله تعالى
بل بطريق جري العادة لكن على هذا يتم صحة رؤية المعدومات فلا يتوقف صحة
الرؤية على الوجود ويهدم أصل المدعي فتأمل ولهذا اتفق المحققون على اختيار
طريق الشيخ أبي منصور الماتريدي رحمه الله من التمسك بالدلائل النقلية عبد العزيز قوله والجواب [illegible] اه
لكن يرد على هذا صحة رؤية المعدوم مع أنه باطل بالاتفاق قوله وما ذكره [illegible] هذا الإلزام
مكابرة محضة [illegible] عن حيز العقل بالكلية [illegible] أنه مجرد استبعاد ناش عما هو معتاد
في الرؤية والأحكام الثابتة المطابقة للواقع لا تؤخذ من العادات بل ما حكم
به العقول الخالصة عن الهواء كيف [illegible] سائر المحسوسات فتأمل قوله [illegible] نقض اه
هذا النقض ذكره الإمام الرازي ثم قال عندنا في هذه المسألة ما اختاره الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي
رحمه الله من التمسك بالدلائل السمعية وتمسك بالدليل العقلي في دفع شبههم وقولهم لو كان
مرئيا لكان [illegible] بالمرئيات [illegible] أن الرؤية تتعلق بالمتضادات بالسواد والبياض و
الحركة والسكون [illegible] صاحب العمدة في بعض تصانيفه أقول إن
أرادوا المشابهة في الحقيقة فجوابه ما ذكره الإمام وإن أرادوا المشابهة في وصف
الرؤية فذلك غير ضائر كالوجود والحيوة وسائر صفات الذات فإنها متحققة في الله تعالى

المقابلة
ويفرق بين الملموسات والرؤية ايضا فانها في الملموسات مشروطة بالجهة
وغيرها من الشروط الثمانية وليس كذلك في الله تعالى عند محققي ما توهموا فتامل ثم
اقول قد نقلت عن صاحب الصحائف وهو الفاضل الخطائي دليلا عقليا ايضا
ناشئا عن المناقضات وللمشبهات فقال عبد العزيز قوله نقض الدليل بصحة
المخلوقية اه ان صحة المخلوقية مشتركة بين الجواهر والاعراض فلا بد لها من علة
مشتركة وهي الوجود او الحدوث او لا ثالث يشترك بينهما والثاني باطل لما تقدم
فتعين الاول وهو الوجود والمصحح هو مشترك بينها او بين الواجب فيلزم صحة
مخلوقية الواجب لان العلة اذا وجدت لا بد ان يترتب الحكم عليه لامتناع
تخلف العلة عن المعلول قوله والجواب انها امر اعتباري [illegible] لا نسلم انها وجودي مشترك
فيها وبين الواجب بل امر اعتباري قوله من ذلك اه اي من كونه علة قوله بما لا يحكى تمامه
بخلاف المخلوقية فانها تتعلق بما لا يتحقق له في الخارج كالمعدومات الممكنة علمنا قوله اما النقض اه
يعني لو صح هذا الدليل لاستلزم صحة كونه تعالى ملموسا لجريان الدليل فيها بعين ما ذكر في صحة الرؤية وكذا
يرد النقض بصحة المذوقية والملموسية ايضا كما سياتي في كلام عبد العزيز قوله اما النقض اه يمكن ان
يقال ان صحة الملموسية مختصة بالاعراض فلا تكون مشتركة بين الجواهر والاعراض فلا نقض
بصحة الملموسية لعدم جريان الدليل فيها ويمكن ان يقال ايضا كما صح انه تعالى جاز ان يكون
مرئيا بالقوة الباصرة لا في مكان ولا على جهة جاز ايضا ان يكون ملموسا بالقوة اللامسة لا
في مكان ولا على جهة ولا مماسة بين اللامس والملموس وذلك بان يخلق الله تعالى في
اعضاء الانسان ادراكا لمسيا بلا كيف ولا اتصال جسماني بين اللامس والملموس فلا نقض
بصحة الملموسية ايضا لعدم تخلف الحكم عن الدليل المذكور فتامل اذا كان قوله بصحة الملموسية

اه واعترض عليه المدقق التوسنجي بانا لا نعلل الرؤية بشيء بل نجوز كونه مرئيا تقتضي كونه من الامور
العينية لا من الاعتبارات المحضة كذلك يقتضي تعلق الخلق بشيء كونه مخلوقا تقتضي كونه مما لا يتحقق
في الاعيان فان الامور الاعتبارية المحضة لا يكون مخلوقة والعجب منه ان هذا الجواب انما يسلم اذا ورد
النقض بصحة الملموسية ولا وجه له غير ان يقال تعلق اللمس بشيء يقتضي كونه ملموسا يقتضي
كونه من الموجودات الخارجية والا فصحة الملموسية عبارة عن امكان كونه ملموسا وهو من الامور
الاعتبارية بمعنى لا تقتضي علة اذ ليس مما يتحقق عند الوجود وينتفي عند العدم كصحة الرؤية ولا
تفاوت في هذا المعنى بين صحة الملموسية وصحة المخلوقية اذ كل ما يقال في هذا يقال في ذلك
وبالعكس فمن اين يسلم ورود النقض باحدهما ويجيب عن الاخر انتهى ويمكن ان يجاب بان
الفرق بين صحة الملموسية وصحة المخلوقية فان صحة الملموسية متفرعة على الوجود
فيقتضي سببية عليها وصحة المخلوقية ليست متفرعة على الوجود بل الامر بالعكس فان تحقق
الوجود في الجواهر والاعراض متفرع على صحة المخلوقية فافترقا فليس النقض بالثاني كالنقض
بالاول فقال عبد العزيز قوله بصحة الملموسية فيرد انها امر وجودي يتحقق عند الوجود وينتفي عند العدم
قوله على ما ذكرنا اه يعني على ما ذكرنا من ان المراد بالعلة متعلق الرؤية وان [illegible]
المحض لكن يلزم محذور اخر هو ان يكون المرئي من كل شيء موجود هو الوجود المطلق المشترك
بين الموجودات باسرها وهو ليس من الموجودات العينية كما هو المدعى واما اجاب
الامام في نهاية العقول بالمكابرة لان الوجود علة لصحة كون الحقيقة المخصوصة
مرئية فالمرئية هو الحقيقة المخصوصة عبد العزيز قوله ويتوجه اه الوجود المطلق وهو
مشترك بين الممكن والواجب وهو ليس من الموجودات العينية قوله وقال الامام الرازي اه
محصله حاصل جواب الامام ان المرئي هو الوجود فقط وان اختلاف المختلفات من الكيفيات لا يرى

بالعلم الضروري لا بالرؤية عبد العزيز قوله حديث الرؤية اه وهو قوله صلى الله عليه [وسلم] انكم
سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته عبد العزيز قوله مخرج في الصحاح في كتاب الصحاح
يعني انه مشهور لا من الآحاد لكن في ارتباط الحديث بما قبلها خفاء فتامل عبد العزيز
قوله يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة النضرة الحسن والرونق يتعدى ولا يتعدى كذا في الصحاح
في البيضاوي ناضرة بهية متهللة قوله ناظرة اعلم ان النظر يستعمل على اربعة
معان احدها الانتظار ان كان مستعملا بنفسه نحو قوله تعالى انظرونا نقتبس والثاني
التفكر والاعتبار ان كان مستعملا بفي نحو نظرت في الامر العقلي والثالث يجيء الرأفة
والتعطف ~~بحرف~~ ان كان مع اللام نحو نظر الامير لفلان اي تعطف به
والرابع بمعنى الرؤية ان كان موصولا بالى فانها يستعمل مع الى فيكون بمعنى الرؤية قوله
اما مجاز من اطلاق اسم السبب على المسبب فان النظر اعني تقليب
الحدقة للرؤية قوله لا يقال اه يعني لا نسلم ان النظر موصول بالى لان الى اسم
بمعنى النعم وناظرة من النظر بمعنى الانتظار ومنتظرة نعمة ربها ولو سلم انه موصول
بالى وانها حرف فلا نسلم انه على حقيقة النظر لجواز ان يكون بمعنى الانتظار ولو سلم انه
يراد به النظر فلا نسلم انه بمعنى الرؤية او ملزوم لها او مجاز عنها لما ذكره فالمعتزلة القائلة
بان النظر المحمول على النظر نفسه وانه معناه مطلوبة في الدليل لان تقريره ان النظر الموصول
بالى والنظر الموصول بالى فهو بمعنى الرؤية قاله العلوي قوله واعترض اه يعني لا نسلم
ان الى هنا حرف بل اسم مفعول به فلا يمكن ان يكون النظر بمعنى الانتظار لكونه متعديا
بنفسه كما ذكر ثم معناه منتظرة نعمة ربها ولو سلم ان الموصول بالى حرف فلا نسلم
ان الموصول بالى بمعنى الانتظار بل يجيء بمعنى في اقوال الشعراء المذكورة قوله

[illegible]

في وجوه يومئذ منتظرة نعمة ربها عبد العزيز

٩٧

٩٨

قوله ... اه من المعلوم ان العطاش ينتظرون نظر المنعم نحو ... الى
الانتظار لصحيح التشبيه نحو قوله ناظرات اه اي منتظرات اثباته بالنظر من ...
قوله كما نظر العطاش اه الظمآن العطاش وزنا ومعنى واحدة ظمآن كعطشان قوله ينظرون اه
اي ينتظرون عطاءه انتظار الحجاج ظهور الهلال نحو قوله سحابة اه جمع سحاب وهو السحاب الملي بالماء
يستعار للعطية وضميره يعود الى الممدوح قوله الحجيج اه الحجاج قوله ولو سلم اه يعني لو سلم انه
ليس بمعنى الانتظار لكن لا نسلم انه بمعنى الرؤية او ملزوم لها او مجاز عن تقليب الحدقة
لانه قد يتصف بمثل الشدة والازورار وغير ذلك ولا يتصف بالرؤية ولانه قد تحقق
النظر دون الرؤية فكيف يكون بمعناها وجوابه لم يذكر فحصل بنايه التوفيق وهو
في كل خير رفيق ان كون النظر الموصول بالى بمعنى الرؤية حقيقة انما يثبت من اهل ...
فانكاره مكابرة غير مسموعة وما ذكرتم من مثل نظرت الى الهلال فلم اره ...
صحة نقله عن العرب محمول على حذف المضاف اي نظرت الى مطلع الهلال والله اعلم
ان نظرهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما هو باعتبار اعتقاده عليه السلام ونفي الاعتبار
عنهم انما هو بحسب الواقع فلم يكن سوء الادب ثابتا والنفي واحدا فلا تناقض فتامل قوله
واجب اه تقرير الجواب ان الكون الى اسما بمعنى النعم لا يلائم سوق الآية لانها مسوقة
لبشارة المؤمنين بالفرح والسرور والانتظار ولو بالنعمة فلا يلائم به البشارة ولذا
قيل الانتظار الموت احزان الشيء والانتظار اشد من الموت قوله ولهذا اه اي لاجل
بعده وعن آيته واضلاله بالنعم قوله الاول وهو الثاني اه وهو ما ذكر في شرح المواقف
ان المراد في الاول ناظرات الى جهة الله تعالى وهو العلو والفوق ولذلك يرفع اليه
الايدي في الدعاء او ناظرات الى اثار الله تعالى لنصرة المومنين يوم بدر وفي الثاني
انهم يرون ملك الله كما يرى النظام ويطلبونه ويشتاقون اليه ولا يمنع حمل النظر المطلق

عن الصلة على الرؤية بطريق الحذف والايصال انما الممتنع حذف دخول [illegible]
في الشواهد الثالث يرون سيالته ويجوز النظر المجرد من الصلة للرؤية علوي قوله كون انتظاره
نها جواب لقوله ولو سلم الاول قوله بمعنى انتظار اه بل بعض المفسرين صرحوا بان
الانتظار لا يسند الى الوجه ولو سلم فلا يصح هنا ايضا لانه الانتظار [illegible] قوله ولم يرد
عليه الايات اه اما في البيت الاول فبان المراد ناظرات الى جهة الرحمن وهو العلو
في الوقوف ولذلك يرفع اليه الايدي في الدعاء ولو سلم انه بمعنى الانتظار فالمضاف محذوف
اي منتظرات الى انعام الرحمن من الضرب والطعن الصادر من الملائكة التي ارسلها
[illegible] الله تعالى لنصرة المؤمنين يوم بدر وقد اجيب ايضا بان الرواية فيه يوم بكر فكان
مسيلمة [illegible] يوم بدر [illegible] من اتباع قتلها الكذاب الملعون وهو المراد بالرحمن والمراد بيوم
بكر يوم قتال بني حنيفة وهي من العرب منسوب الى حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن
بكر بن وائل بن واصد فعلى هذه الرواية فجواب ظاهر واما الثاني فمعناه لا يرون بلاء
كما يرى الظماء بمعنى النظراء يطلبون ويأتون اليه ولا [illegible] ان تحول النظر الظماء
بمعنى الظماء لان في الختام منقول بلا واسطة لان النظر بمعنى الرؤية ايضا [illegible]
بنفسه او لانه منصوب بنزع الخافض وهذا هو الجواب في الثالث قوله حين يهم اه
اي عن رؤية ربهم تبارك قوله لمحجوبون اه فلا يرونه بخلاف المؤمنين بيضاوي قوله وتخصيصهم اه
حيث قدم قوله عن ربهم على عامله وتقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر وهذا ضعيف
قوله احسنوا الحسنى اه نقل حافظ الملة والدين في المدارك الزيادة رؤية الرب
عز وجل كذا نقل عن ابي بكر الصديق وحذيفة وابن عباس وابي موسى الاشعري وعبادة
بن الصامت رضي الله تعالى عنهم اجمعين ثم قال وفي بعض التفاسير اجمع المفسرون
على ان النظر الى الله تعالى ثم نقل عن صهيب ولكن في العبارة تفاوت وحديث صهيب

صهيب اورده مسلم والامام الحسين في المصابيح وولي الدين التبريزي في المشكاة [illegible]
قوله انكم سترون اه اورده الشيخان البخاري ومسلم برواية جرير بن عبد الله واورده
ابن [illegible] الحديث عن عشرين رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم اجمعين
[illegible] قوله انكم سترون اه وهذا الحديث هو الذي ذكره في اول المبحث انه رواه نحو عشرين
رجلا من الصحابة رضي الله عنهم قال الطيبي شارح المشكاة رواه نحو عشرين صحابيا عن رسول الله
واكثر الاحاديث في هذا الباب واردة كثيرة منها ما تلقته منها رواه الشيخان عن جرير بن عبد الله رضي
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انكم سترون ربكم عيانا وفي رواية قال كنا جلوسا عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر الى القمر ليلة البدر فقال انكم سترون ربكم كما ترون هذا
القمر لا تضامون في رؤيته فان استطعتم ان لا تغلبوا على صلوة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
فافعلوا ثم قرأ فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها انتهى دل الحديث على ان المواظبة
على الصلوة سيما الصبح والعصر تؤدي صاحبها الى رؤية جمال الرب تعالى وتقدس وخص
الوقتين لان في الاول استراحة النوم وفي الثاني اشتغال البيع والشراء فان لم يحرج فيهما
والمواظب على هذين الوقتين يكون مواظبا على غيرهما بالطريق الاولى فالمواظبتهما في حق
الجميع ومنها ما رواه ابو داود عن ابي رزين العقيلي قال يا رسول الله اكلنا يرى ربه مخليا به يوم القيمة
قال بلى قال قلت وما اية ذلك في خلقه قال يا ابا رزين اليس كلكم يرى القمر ليلة البدر
مخليا به قلت بلى قال فانما هو خلق من خلق الله تعالى والله اجل واعظم انتهى ومعنى مخليا خاليا
بك خلوت به وخلوت اليه وتخليت به اذا انفردت به ان كلكم يراه منفردا بنفسه كذا في
الحديث [illegible] لا تضامون في رؤيته ان لا يزدحمون في رؤيته كما في الهلال [illegible] ومنها ما رواه
مسلم عن ابي هريرة رض قال قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيمة قال تضارون في رؤية الشمس

في الشمس ليس في سحابة قالوا لا قال فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر [illegible]
قال فوالذي نفسي بيده لا تضارون في رؤية ربكم الا كما تضارون في رؤية احدهما اه
ولفظ تضارون روي بتشديد الراء وتخفيفها والتاء مضمومة فيهما وفي رواية اخرى تضامون
بتشديد الميم وتخفيفها فمن شددها فتح التاء ومن خففها ضمها وفي رواية البخاري لا تضامون
او لا تضاهون على الشك وقوله لا تضارون بالتشديد من الضرر وبالتخفيف من الضير
بمعنى الضير يعني لا يكون في رؤيته تعالى رؤية جلية لا يحيل مراء ولا مرية فيخالف فيها بعضكم و
يكذبه كما لا يشك في المراء والمرية في رؤية الشمس والقمر وتضامون بالتشديد من الضم اي لا ينضم بعضكم
الى بعض في طلب رؤيته لخفائه كما تفعلون في رؤية الهلال وبالتخفيف من الضيم بمعنى الظلم
اي لا ينالكم ضيم وظلم في رؤيته تعالى فيراه بعض دون بعض واصل تضامون تضيمون نقلت فتحة
الياء الى الضاد فصارت الياء الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها وكذا اي تضارون بالتخفيف
واما المشددة فاصله تضاررون سكنت الاولى وادغمت في الثانية وخفف تضارون
ومنها ما ذكره المحدث المحقق ولي الدين التبريزي في المشكوة والعلامة الطيبي حيث قال وقد روى
ابن ماجة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بينا اهل الجنة في نعيمهم اذ سطع لهم
نور فرفعوا رؤسهم فاذا الرب قد اشرف عليهم من فوقهم فقال السلام عليكم يا اهل الجنة
وذلك قوله تعالى سلام قولا من رب رحيم فينظر اليهم وينظرون اليه فلا يلتفتون
الى شيء من النعيم ما داموا ينظرون اليه حتى يحتجب عنهم ويبقى نوره عبد العزيز قوله [illegible] اه
هذا الحديث رواه الامام احمد والترمذي برواية ابن عمر رضي الله عنهما عبد العزيز قوله [illegible] اه
قال علماؤنا اهل السنة والجماعة اذا كان خبرا [illegible] نزل عليه صلى الله عليه وسلم [illegible] اول
فقد تقدم ظاهره ولا يليق ذلك وليس ادب [illegible] على [illegible] نظر الا [illegible]

لان هذا الكلام بعد ثبوت تغير الرسول عند الخصم وهو غير مسلم فتامل عبد العزيز قوله وهب البعض من الكفار اه
الى ربهم مشكوة قوله وقد صح هذه الاحاديث اه الاولى ان يستثنى منها الحديث الاول فانه مشهور
رواه جماعة من الصحابة بلغوا احد وعشرين كما صرح به في اول المبحث وتعلقه عمر بن الخطاب ايضا فتامل عبد العزيز
التفصيل اه من كون المرئي بلا صفة او حكما قوله او فيهما اه محل نظر بالمكان [illegible]
[illegible] وجعله خارجا عنه قوله فكيف في العين اه فلا يلزم الرؤية اذ في الرؤية لا بد ان يكون المرئي واحدة
في جهة [illegible] القرب ولا في غاية البعد قوله فيلزم اه الكل ممنوع فان جاجة في ادراكات في حالة
هل يقول احد انه [illegible] قوله [illegible] اه بان يرى البعض عقيب البعض لا معا قوله الا [illegible] اه
اي لا اذا كان احدهما في جهة الآخر قوله فيكون هواه ان الله تعالى قوله الجواب [illegible]
اي لا يلزم [illegible] في وقت رؤية بمقابلة شعاع على الآخر فهو باطل بل هذا انما
يصح في الاجسام قوله والحاصل [illegible] اطال [illegible] قوله افعال العباد كما هو مذهب اهل الاعتزال
قوله [illegible] كما هو مذهب اهل الحق قوله نزاعنا اه واعلم ان النزاع انما هو في الانكشاف
قوله [illegible] او حقيقة وارادة
التام بالبصر كما صرح به في شرح العقائد لا في مطلق الانكشاف التام [illegible] لان رؤية الله
في رؤية الله تعالى وغيره وان كانت الشروط مختلفة كالجهة والمقابلة [illegible] في شرح المواقف [illegible]
على وجه المكشوف في الاختصاص بالجهة وعدم صحتها [illegible] بالمقابلة والانطباع
على وجه [illegible] فتامل عبد العزيز فان قلت هل النزاع حقيقي لان المعتزلة [illegible]
وجوزها اهل السنة [illegible] وهنا قلت نزاع حقيقي في الانكشاف [illegible] الثاني [illegible]
قوله بالانكشاف اه اي بالبصر صرح به في شرح العقائد قوله الى اخر في الشبهة الثاني [illegible] اه
الثاني ان الرؤية اما بالشعاع والانطباع وكلاهما ظاهر الامتناع فلنا لو سلم اللزوم [illegible] خاصة

قوله ان الرؤية اه وهذا الرؤية والمشروطة بكون المرئي في مكان وجهة ...
لتجرده عنه واختصاصه بالجسميات شرح تجريد قوله كما هو الا مع اه ولانه يلزم كونه في جهة قوله وكذا
وتوثر الحجاب لانهم الا ما ذكرتموه هو من الرؤية عندنا بل عند الفلاسفة ايضا ملكا اختلافهم
فيه فلا يكون منه الشبهة نقضا علينا ولو سلم ان معناها عندنا ما ذكرتموه فنقول هذا الرحمن ...
فاشاهد دون الغايب لتقايس الغايب على الشاهد باطل قوله متنازع فيه اه ان شئت ان الرؤية
باتصالها قوله قال في حاشيته لكون زمان وجه حصول الرؤية اه اذ لو لم يجب الرؤية لجاز ان يكون
المقابلة بحضرتنا جبال شاهقة الخ قوله لان المقابلة اه اي مقابلة المرئي بالباصرة في جهة من الجهات
او كونه في حكم المقابلة كالمرئي في المرآة قوله الحكم بكون الشرائط اه اي بان يكون الشرائط الواجب في
... وان كان ضعيفا قوله فقد تحقق الجزم اه اي سلامة الحاسة وكون الشي جايز الرؤية
قوله شاهقة اه اي مرتفعة قوله والجواب ان اريد اه ان اريد بالتجويز لو لم يجب الرؤية لجاز ان
يكون بحضرتنا جبال شاهقة لا نراها جواز ذلك اي امكان الجبال الشاهقة بحيث لا نراها في نفس
الامر بمجرد التجويز العقلي الذي يجتمع مع نقيض الشاهد لا يلزم من فرض الوقوع محال فليس قطع البطلان
بل قطع الصحة فيجوز ان يكون الامر كذلك واللازم الا نعقلا كون الملكي ممتنعا وهو باطل
قطعا قوله بل قطع الصحة لانه مطابق للواقع قوله كيف اه ... ام يلزم من هذا الشهادة
بل دايما قوله بل الشاهد فلا يكون قطع البطلان قوله عند العقل اي تردد العقل وعدم جزمه
بانتفائها حاشية تجريد قوله فان استنادها اه اذ العقل لا يجوز ذلك قوله وتجويز ذلك اه
يعني ... ان كنا نجوز وجودها ونجزم بعدمها وذلك لان التجويز لا يستلزم الوقوع ولا ينافي
الجزم بعدمه فمجرد تجويزها لا يكون قطع البطلان قوله وليس الجزم اه هذا جواب ... كما ...

... لان كونها ... ممنوع وكذا قطعية الدوران في جميع الصور على انه ليس ... وكذا ...
في بعض الصور علوي ٣
في كتب المواقف قوله فلان وجود شرايطها اه وحينئذ يلزم عدم الجزم عند عدم وجوب الرؤية
عند وجود شرايطها على قوله مع الجبل اه بل مع الجد به هو الاعتقاد وعليه في قوله الا في الجنة
لكنه يلزم منه رؤيته في الدنيا وفي الجنة قوله فيما ذكرنا اه من كون المرئي مقابلا والحاسة
وفرط الصغر واللطافة سليمة وغاية القرب والبعد والحجاب بعدهم ما ذكر قوله يقطع ببطلانه اه
في لغة الضرورة قوله وهو دور اه اي الاشتراط دور بعد ان يلزم الدور في الشرط وهو الانضمام
اي الانضمام لكل منها لم يتوقف على انضمام الاخر اليه والا فرده لكل فرد يتوقف على الانضمام من غير على ...
قوله واجيب اه هذا جواب عن الوجه الاول قوله عن الثاني اه هذا جواب عن قوله لانا نقول فيكون الا ...
جوابا عن الثاني ولا يخفى ما في العبارة من التمحل تامل قوله لا يدركه الابصار اه اذ المدرك في
الحقيقة هو القلب او الروح قوله ادراك البصر اه بطريق الاضافة والاسناد الى الالة ...
بعض بطريق المجاز قوله او يتلازم بها اه فان الادراك لازم للرؤية قوله ادركت الغرة الا ...
ان قيض لانه بمنزلة قوله رأيته وما رأيته قوله والجمع المعرف ... وللعموم ... قوله وصح الاستثناء اه
كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا على قوله لا تحال اه تنزه اه ... الالة ... الالم
والجمع المعرف المفيد للعموم والشمول اذا دخل عليه النفي يفيد سلب العموم ونفي الشمول وهو سلب ... العموم
السلب وشمول النفي يكون سلبا كليا بمعنى الاية لا تدركه جميع الابصار وهو مدعانا وهو ان بعض الابصار
لا يراه ... وهم الكفار دون لا يراه احد قوله لانا نقول اه حاصل الجواب انه كما يحتمل السلب العموم كذلك
يحتمل عموم السلب وهو مراد الخصم لانه الموافق للاستعمال الشايع دون الاول ولا يخفى
ان ... الاحتمال ينافي عموم السلب وسلب العموم والمحتمل ليس بقابل للحجة تامل ولا يخفى ان هذه
العبارة في السوال والجواب غير محررة على وجهها عند العزيز قوله وتحقيقه اه اي تحقيق الكلام
الذي فيه النفي بانه كيف يكون لعموم السلب وسلب العموم قوله وان اعتبر النفي اه يعني ان اعتبرت
اثبات النسبة الى جميع الافراد والاجزاء او الاثم نفيا اثبات تلك النسبة فهو سلب العموم

قوله بل لما نحن فيه من ان الا... بمنزلة الفعل المثبت عن ضربه اه ... ثبت والمقصود ...

فيكون ايجابا جزئيا لان النفي اذا ورد على الجمع لان نفي الجمع ... او لا ثم نفت ذلك النفي الى الكل فهو لعموم السلب لا سلب الكل فيكون كليا اذ لم ... النفي الى ... او جزئيا بل شمل الكل وعمومه قوله على نفي وقيد اه ان اعتبرت القيد اولا ثم عليه النفي ... رجع الى القيد فبعد ... الفعل مثبتا قوله كتقييد النفي اه اعتبرت النفي اولا ثم اوردت عليه القيد فيكون القيد مثبتا والفعل منفيا قوله للاكرام تعليل اه فلو كان المعنى على سبب التعليل لكان الضرب مثبتا والاكرام نفيا وهنا عكسه اي الاكرام مثبت النفي مع ترتب الضرب اي اهانة قوله نفي للكيفية اه اي نفي لكون المجيء ملتبسا بالركوب وثبوت له بالمشي قوله مع الاستطاعة اه بنفي على الحج وثبوت للاستطاعة قوله اذا تعلقت اه للنهي اذا تعلقت بالفعل يكون قيد الفعل ويرجع النفي الى القيد فيكون بعد النفي فيه على ... واذا تعلقت بالنفي فانه يكون قيد النفي فلا يتوجه عليه النهي ... قوله اسناد النفي اه نفي كذا ... ليلي ... نفي الاسناد وان كان ظاهره نفي الاسناد قوله قيد للمنهي اه ثم لو يكون النهي واردا عليه فيكون المنهي منهيا اذا كان مقيدا واذا لم يكن معه لا يكون منهيا لان النهي في الحقيقة انما ورد عليه دون المنهي كما في قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وان المنهي انما هو الصلوة في حالة السكر دون الصلوة فقط وامثال ذلك كثير فلينظر في كلامهم قوله قيد النهي اه ... النهي بدونه فيكون القيد في الحقيقة لطلب الترك والنهي متعلق بالمنهي عنه فقط قوله قيد للنهي اه ولو كان قيد المنهي لفسد المرام لانه حينئذ يرد النهي على الكفر والمرتكب لدخول الجنة فيوهم جواز الكفر الغير المعلل لدخولها وهو باطل واذا كان قيد النهي كان طلب الترك عن الكفر سببا لدخول الجنة وهو صحيح قوله لتاكيد النفي اه وان ... حصل بالباء الزائدة في نفي الايمان عنهم قطعا قوله لاختصاص النفي اه بزيد الغرض تخصيص زيد فيجوز ان يكون غيره مضروبا ... غير زيد واذا كان النفي الاختصاص كان المعنى المقصود ... تخصيصه ... فيجوز ان يكون زيد مضروبا مع غيره قوله واذا تخصصت اه اي كون الكلام المنفي لسلب العموم تارة

١٠١

... لعموم السلب اخرى قوله فالاثبات اه ... ثبوت الا ... في الجملة لان نفي التاكيد لا يستلزم نفي المؤكد قوله فلهذا اشار اليه اه مقدمة لان ... قوله اذا نفي اه اي كون الكلام المنفي لسلب العموم تارة ولعموم السلب اخرى قوله على نفي الجواز اه لان نفي المحال المجوز لا الوقوع قوله والجواب اه اي عن الوجه الاول قوله لكنه ... عمومه اه ... اي الابصار عام بل هو خاص اشارة الى المعين كما يدل عليه قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن وخرقوا لهم بنين ... على عمومها ولو سلم فلا نسلم ان الكلام لعموم السلب بل هو لسلب العموم كما يدل عليه قوله تعالى وهو يدرك الابصار ولو سلم فلا نسلم عمومه في الاحوال والاوقات بل هو مختص بعدم الرؤية في الدنيا ولا بد من الحمل عليه جمعا بين الادلة ... الدالة على ... والدالة على نفيها فان الادلة الشرعية اذا تعارضت وجب التطبيق بينها ما امكن قوله نفي الرؤية في الدنيا جميعا اه من انها سالبة مطلقة عامة تسلب جميع المحمول عن الموضوع بالاطلاق العام اي بالفعل لا الدائمة تسلب فيها المحمول عن الموضوع في جميع الاوقات اي في الدنيا والاخرة ... قوله ... يرد عليه اي على المنع الاخير باثبات المنوع تقريره ان قوله لا تدركه الابصار يمدح لله تعالى وتنزيه له فهو من صفاته السلبية وصفاته ازلا وابدا في الدنيا والاخرة فكيف يصح النفي في الدنيا دون الاخرة قوله فمخرج الى الذات اه ... تعالى قوله فغاية الظهور ... لان الاية ظاهرة في العموم لا نص ... قوله في العمليات دون العلميات اه لانها تفيد الظن ... وهو كاف فيها دون العلميات اذ لا بد فيها من القطع قوله اذ صيغة ... قوله ولهذا اه اي ... ان الادراك هو الرؤية المخصوصة ... الى الرؤية المحيطة ... الرؤية ونفي الادراك لان نفي الخاص لا يستلزم نفي العام ولا ... قوله ولا ... اه ... التمسك الثاني قوله ما ذكرنا اه من عموم الرؤية وخصوص الادراك واثبات الخاص يستلزم اثبات العام واللازم التناقض لما ذكرنا من ان الادراك

والرؤية ممتنعة بان فاثبات احدهما ونفي الآخر تناقض

قوله وقد صار اه في ادراك الحواس الذي هو حقيقة الادراك بالبصر فيكون ذلك من المعرفة دون الجزئية قوله لم يكن لتوله اه الى آية في مقام المدح لما هو مستحيل نفي صفة تعالى قوله فالمدح حينئذ اه لعل وجهه ان هو عبارة عن الذات والادراك عبارة عن الاحاطة فيلزم احاطة الذات ولا مدح له عند العقل فتامل عبد العزيز

قوله فالتمدح اه معنى انه تعالى وان رأى ونظر اليه الابصار لكن لا تدركه ولا تحيط به كما يدرك الاشياء فان قوله لما اشرنا اليه اه من ان ادراك البصر هو الادراك بالبصر بالاستناد الى الدول وهو وان كان مجازا لكن جرى مجرى الحقيقة بوشاع شيوعه حتى صار حقيقة عرفية قوله لما اشرنا اليه اه ان الادراك البصري عبارة شائعة في الادراك بالبصر استنادا الى الآلة فيكون المنفي ادراك المبصرين والبصر آلة له قوله اللهم اه وما كان هذا الجواب يخرج عن الآية ومنافيا لقوله وهو يدرك الابصار صدره باللهم الدال على الضعف فتامل قوله اشارة الى الجواب اه اعلم ان المعتزلة استدلوا بهذه الآية الكريمة على امتناع الرؤية فاستدل اهل السنة بهذه الآية على جوازها بطريق المعارضة القلبية ومداره على ان الممتنع لا يمدح التمدح بنفيه لكن الاتصاف والتحقيق هو ان امتناع الشيء لا يمنع التمدح بنفيه اذ قد ورد التمدح بنفي الشريك واتخاذ الصاحبة والولد في القرآن كثيرا مع امتناعها فحينئذ عن ذلك علو الكبير فظهر ان الآية لا تدل على الجواز كما لا تدل على الامتناع لان المنفي فيها هو الادراك الذي هو اخص من الرؤية وانتفاء الاخص في قابل عبد العزيز قوله ولا مدح له اه ان لا مدح لنفي الرؤية في حق المعدوم قوله المرقومة التي اه تقريره ان نفي الرؤية وقع في مقام التمدح بل المدح به يقتضي جواز ما هو الممتنع لا يمدح بنفيه فلو كانت الرؤية ممتنعة لم يحصل التمدح بهذه الآية كالمعدوم فانه لا يمدح بعدم رؤيته لامتناعها فالتمدح انما يحصل اذا كانت الرؤية ممكنة وتنفي اللمتنع والتعزز والحجاب

الكبرياء في تقرير الاعتراض ان القياس على المعدوم باطل لان عدم التمدح فيه لكان انه خلوه عما هو اصل المدح والكمالات وهو الوجود واشتماله على ما يعيبه وهو العدم واما الموجود فانما يتمدح بالنفي وان كان هو الممتنع فتمتنع الاشياء من صفات الخلق واشتماله على سقوط النقص قوله وان لم يجز اه ان لا يجوز ان يرى ونفي الرؤية عنها ليس بمدح قوله في ذلك اه اي في الوجود قوله فاعترض اه على هذا الجواب بان صورة لا يستقيم على اصلكم قوله كل موجود اه فالاصوات والطعوم والروائح جاز رؤيتها عندكم ايضا قوله ان نفي الرؤية اه واما نفيها عن الوجود الى نفي الرؤية الغير الذي هو النقص فليس بكمال النقص قوله واجيب اه تقرير الاعتراض ان النفي اذا كان صفة كمال يجب ان يدوم والا لزم النقص لان زوال الكمال النقص فيجب ان لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة وحاصل الجواب ان الدوام انما هو في صفات ترجع الى الذات والصفات الذاتية واما التي ترجع الى الصفات الفعلية فيجوز زوالها ومثل هذا الزوال ليس بنقص قوله بان ذلك اه اي وجوب عدم الزوال قوله يستقيم هذا اه ان التمدح اه في صفات الافعال يجوز زوالها ولا نقص فيه قوله بدرج كل دب ودرج اه الكذب من دب ودرج اي كذب الاحياء والاموات والدبيب للحي والدرج للميت من قولهم درج القوم اذا انقرضوا قوله الافعال قوله والتمدح اه ان نفي الادراك قوله فليتامل اه اذ لا يلزم ان يكون نقيضه وهو الادراك البصر او عدم ادراك البصر نقصا بخلاف ما اذا كان المجموع تمدحا واحدا لان نقيض نفي المجموع والنقص انما يلزم نفي المجموع لا نفي كل واحد منها فيجوز نفي قوله وهو يدرك الابصار فلا يثبت جواز الرؤية على ان قوله في ذلك اه ان عدم الرؤية في المستقبل على التابيد قوله لم يثبت اه بل يثبت خلافه حيث قيده بالابد في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا فلو كان التابيد كان قوله ابدا زائدا او اجيب على التابيد التابيد غلطا اذ انهم يتمنونه في الآخرة فلعله لم العذاب الدائم فتامل قوله ولو سلم الظهور اه ان ظهور دلالة الكلام على عموم الاوقات

فلا يفيد يقينا لكونه لا عبرة به في الاعتقاديات لانه مفيد للظن المعتبر في العمليات
والاعتقاديات فقوله او وحيا الوحي يطلق على ما في المنام لبعض الانبياء عليهم
كما امر ابراهيم عليه السلام بذبح الولد كما قال تعالى حكاية عن ولده قال يا بني اني ارى في
المنام اني اذبحك فانظر ماذا ترى وانما كان هذا الرؤيا امرا لقوله تعالى حكاية عن ولده يا ابت
افعل ما تؤمر ستجدني ان شاء الله من الصابرين وعلى الالهام كقوله تعالى واوحى ربك الى
النحل وقوله تعالى واوحينا الى ام موسى وعلى ما ينزل به الملك على الانبياء عليهم السلام فان
المراد بقوله او يرسل رسولا الملك كما يفهم من كلام الشيخ كان المراد بالوحي الالهام دون
الرؤيا وان كان المراد به الانبياء كما ذكره بعض المفسرين كان الوحي والانبياء بالتلقين
وانما كان كلام الرسل كلام الله تعالى لقوله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى قال
قوله على الرؤية اه قال بعض الافاضل في تحقيق هذه الرؤية اعلم انه قد ثبت ان جبريل
عليه السلام قد رائي في صورة دحية مرارا وان رآه في تلك الصورة فقد رآه
رؤية حقيقية ليس من جنس اغلاط الحس ولو قلت انه رآه ما حيث فان للملك والجن
قوة على اختراع ابدان تتنوع كما ان لنا تبديل ثوب بآخر وهم اجسام لطائف على
الاصح وما راى احد جبريل عليه السلام في صورته الاصلية الا خاتم الانبياء
صلوات الله عليه وعلى آله اجمعين ولا ترتيب ان الانبياء يرون جبريل والملائكة فيه
وان كان على غير شكله وقد ثبت في الاحاديث بروايات متنوعة ان الله تعالى
يتجلى للمؤمنين في القيامة فلم يسجدوا اساما ثانية تجلى في غير صورة عرفوه بها ثم تجلى
اليهم في احسن صورة فاكبوا له ساجدين فظهر بهذه المقدمات ان غير المتشكل
يجوز تشكله فاقول لا يبعد ان تكون رؤيته تعالى بنا صلى وعلى في احسن صورة صورها
نداء المقدس ومن رآه كمن رأى في التمثيل البدر والذي رآه هو الله سبحانه حقيقة

... ومن رأى هذا فهو مدعي فاطلاق الرؤية عليه في زمان انه ممكن الله تعالى لصورة
والمعتزلة غير ممكن من نفي مثل تلك الرؤية الا انه يمنع ان مثل تلك الرؤية رؤية الشخص
حقيقة ولا باس لنا في ارتكاب مثل هذه المجازات والاقتصار بالنفي
الوحي فيما الاديان على مفاهيم الوقف فاعلم النفي والكشف فان الله تعالى
على ما يريد وسيع وله الحمد والمنة وعلى نبيه الصلوة والتحية عبد العزيز قوله سبقت الاية اه
سبقت الاية لنفي الرؤية للبشر حين الكلام لا لنفي التكلم الا على الوجوه الثلثة. وكل
منها ينافي الرؤية اما الاول فلان المشافهة لا يسمى وحيا لان الوحي هو الكلام الخفي
بسرعة في المنام او الالهام واما الاخير فظاهر واذا ثبت نفي الكلام اعتراضا والزام
فاذا لم تعترف بالرؤية في تلك الوقت لا لنفي الرؤية ولا نسلم منافاة الوحي للرؤية
بل انما سبقت الاية لبيان انواع تكليم الله تعالى للبشر والوحي هو كلام يسمع بسرعة
سواء كان بحجاب او بلا حجاب ... ان يحمل الوحي على حال الرؤية ليصح جعل قسيما لـ... وراء
حجاب عطف عليه وقسيما له اذ لا معنى له سوى كونه بدون الرؤية ... كما من اصحب حجاب
فلو حمل الوحي على العموم لكان قوله او من وراء حجاب لغوا الا ... وانه باطل
واعترض عليه في بعض شروح الطوالع بانه انما يكون لغوا لو لم يكن المراد بالوحي الالهام
كما ذكره المفسرون واما اذا فسر به فالعطف صحيح البتة عبد العزيز قوله الى ...
لا مع تبشره اي سمع لا صوت من البشر ان يكلمه الله تعالى الا وحيا اي الهاما او رؤيا
كما في النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفث في روعي او رؤيا في المنام لقوله عليه السلام رؤيا الانبياء
وحي وهو كامر ابراهيم عليه السلام بذبح الولد او من وراء حجاب بان يسمع كلاما من الله تعالى
كما سمع موسى عليه السلام من غير ان يبصر السامع من يكلمه وليس المراد ان السامع محجوب
عن الرؤية في الدنيا او يرسل رسولا ملكا فيوحي الملك اليه باذن الله تعالى ما يشاء

بين الوجه انه على صفات المخلوقين فالجواب ... فان احمد حنبل في ...
يتكلم تارة بواسطة وتارة بغير واسطة اما عيانا واما من وراء حجاب كما في
التفسير عبد العزيز قوله كلاما خفيا اه اي ليس بصوت ولا حروف ولا لفظ قوله بزيادة اه
اي بوحي لبركته قوله كموسى ... من وراء حجاب اه اي يوصل اليه ... والى جلد ... الله تعالى
كما كان لموسى عليه السلام في الوادي المقدس طوى وفي الطور قوله والجواب في ذلك اه
ان سوق الاية الكريمة لنفي الرؤية قوله وحيا اه فان الوحي كلام يسمع لبركته ...
اشارة الى ان هذه المصادر نوعية قال القاضي يجوز ان يكون وحيا ورسلا
مصدرين ومن وراء حجاب ظرف وقعت احوالا عبد العزيز قوله وقال الذين لا يرجون
وانت تعلم ان قوله تعالى وقال الذين لا يرجون لقائنا ... صريح في جواز الرؤية تامل ...
قوله لولا انزل علينا الملائكة اه ... نزول الملائكة قوله او نرى ربنا اه فيامرنا
مخبرا بصدق محمد عليه السلام ...
بتصديقه واتباعه ... قوله في انفسهم اه ...
بلا واسطة من الانبياء الذين هم اكمل خلق الله تعالى في الكمل ...
ذلك ... قوله كبيرا اه ... وعتوا ... باخذ ...
قوله والجواب ... ان هذه الامور المذكورة انما هي للتعنت والعناد قوله
وذلك اه اي الاستعظام والاستكبار رؤيته ظلما واعتقادا ... انما هو
لتعنتهم وعنادهم حيث قالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله قوله لا يطيقهم رؤيته اه
اي ... ان هذه الامور المذكورة انما ترتب على طلب الرؤية لا ...
طلبوا الرؤية في الدنيا ولا شك ... وكانوا قد طلبوا على طريق ... المقابلة
قياسا على الاجسام والاعراض فهو ... محال قوله ما قال بعض ...

وعتوا عتوا كبيرا اه ... بغير ...

...جيب سؤال يرد على قوله ومن الايمان التصديق بانه لا يراه المؤمنون في الدنيا ...
ان الحكم بانه لا يرى في الدنيا يخالف ما ذكر نقل عن السلف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
راى ربه ليلة المعراج فقد ثبت رؤيته تعالى في الدنيا فكيف يصح ان من الايمان التصديق
بانه لا يرى في الدنيا فاجاب بان ذلك النقل مختلف فيه ... الجمهور فلا يرد ...
فتامل عبد العزيز قوله ...
اعلم ان العلماء اختلفوا في ان رؤية الله تعالى في المنام اما بكيفية او بدونها فالذي
يفهم من كلام الامام الغزالي هو الاول قال في تفسير قوله صلى الله عليه وآله وسلم من راني في
فقد راني ليس معناه ان الرائي رؤية المخصوصة المودعة في روضة المدينة ...
من الشكل والهيئة ليس رؤية له عليه السلام ولا شخصه بل معناه انه يرى في المنام مثالا
وهو ... واسطة بيني وبين ... فيعرفني بها وكما ان روحه صلى الله عليه وآله وسلم الباقي
منزه عن اللون والشكل والصورة فكذا ذات الله تعالى منزه عنها لكن ... في المنام يرى مثالا
لله تعالى يكون ... للجمال الالهي ... كيف يصح ...
في المنام على رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنبي مثل وليس لله تعالى مثل واجاب
بان هذا جهل بالفرق بين المثل والمثال فالمثل عبارة عن المساوي في جميع الاوصاف
او في جميعها والمثال لا يحتاج فيه الى المساواة فالمثال يصح في حق الله تعالى ...
في حقه باطل قال ... ولم يبين الامام ان المثال ما هو والظاهر ان المراد به
هو المثال المعنوي اذ المثال نوعان صوري وهو الصورة المحسوسة في الاعيان من ...
الانسان مثلا ومعنوي مثل ما يقال صورة المسألة وصورة حال فلان هكذا اي ...
... والذي ... العقيدة ... المنسوبة بالايجاز ...
بعض ... جواز رؤية الله تعالى في المنام بلا كيفية ... مقابلة ...

وتشبثا بالجمع عن كثير من السلف والخلف من العلماء وارباب السلوك

من العارفين بالله اما الحديث فلما نقلنا من المصابيح والمشكوة وقد ذكر القوم مثله

في الكتب الكلامية واما المنقول عن السلف فقد روي ذلك عن سلطان العارفين

الشيخ ابي يزيد البسطامي انه قال رايت ربي في المنام فقلت يا رب كيف الطريق

اليك فقال اترك نفسك وتعال ورأى الشيخ احمد بن خضرويه ربه في المنام فقال يا احمد

كل الناس يطلبون مني الا ابا يزيد فانه يطلبني وروي عن حمزة الزيات … نجم

الكرماني انهما راه تعالى نقله صاحب العمدة ثم قال وقد حكي بل … زاهد كان يختلف الى

… انه راه تعالى وقد رايت … معبد الا مختلطا بالناس فكان

يرى في الليالي فسألت عن حاله فقالوا انه راى ربه وقد نقل ذلك عن الامام الاعظم

ابي حنيفة رحمه الله تعالى نقل صاحب الرسالة المسماة بخيرات حسان في مناقب الامام ابي حنيفة النعمان

في الفصل السادس والثلاثون روي ان الامام راى الله تعالى في المنام تسعا وتسعين مرة ثم

راه تمام المائة … ذلك وقد نقل ذلك عن الامام الشافعي ايضا وقد نقل عن الامام

احمد بن حنبل انه راى ربه تعالى مرارا كثيرا وقد امره في كل مرة بهذا الدعاء اللهم …

… وعظم جلالك في قلوبنا … وثبتنا على دينك وقد نقل عن

رئيس المفسرين ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه راى ربه تعالى قد ذكر الشيخ مجد الدين الفيروز

ابادي … المحدث الصنعاني صاحب المشارق انه ادرك … ابن عباس رضي الله عنه

قال … فقلت كم انزل الله تعالى على … من كتاب وصحيفة …

… فقلت ثم … فقال اثنين وسبعين قلت فهل وجدت فيها …

… ادعى به … اعطاه ما سأل قال نعم قلت … قال اللهم اني اسألك يا من

… في كل مسألة … ناظرا او مجيبا

مجيبا وان لك من كل حاجة علما ناطقا محيطا … صادقة وايادي

فاضلة ورحمتك واسعة ونعمتك سابغة انظر الي … برحمتك يا كريم يا ذا الجلال

والاكرام فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه اني رايت الله رب العزة في المنام وسمعت

هذا الدعاء منه كما قرات انتهى ومثل هذا نقل عن كثير من السلف رحمهم الله تعالى وارجو

من الله الكريم عبد العزيز قوله … الدليل … وهو الوجود … الوجود

… ليس الكلام … بالشم والذوق واللمس من غير

اتصال الله تعالى بالحواس فاثبته الجمهور ونفاه بعضهم عبد العزيز قوله بالشم والذوق …

استدرك … الافتراق … الادراك واللمس والذوق والشم من كل جانب …

دليل الوجود وجريانه في سائر الحواس فان تعليل الحواس بالوجود يقتضي ان يكون …

ملموسا ومذوقا ومشموما وان لم ينازعوا فيه فالاولى ان لا يعللوا … من الادراكات

سوى الرؤية والعجب انه جزم بضعف هذا الدليل في الرؤية ايضا حيث قال …

… ان ضعف هذا الدليل …

بالوجود لما اقتضى كون الله تعالى مرئيا اقتضى تعليل اللمس والذوق والشم بالوجود

كون الله تعالى ملموسا مذوقا مشموما ولما ان الوجود يصلح علة للرؤية يصلح علة لهذه الحواس …

سواء اكتفوا … الرؤية ايضا او لا … عبد العزيز

قوله … بالحواس … في هذا المقام بالسلوب والاضافات …

والوجود والصفات … عبد العزيز قوله … الشم والذوق و

اللمس … يلزم كونه مشموما ومذوقا وملموسا قوله اختلفوا … الاصل …

… جمهور المتكلمين من اهل السنة والمعتزلة …

… من اهل السنة واهل الاعتزال عبد العزيز قوله … من الفرق الاسلامية …

قوله ان ما يعلم اه اشارة الى ان العلم بالوجود بمعنى التصديق بانه موجود في الخارج
هو المعتبر في الايمان وبه يندفع الاعتراض المذكور فلا يقال عبد العزيز قوله واحدا اه الى قوله
بجزم قوله وظاهر ان ذلك ليس علما بحقيقة الذات يعني ان العلم بانه … الى آخره وانه
حي عالم قادر وانه واحد لا شريك له الى آخره لا يستلزم عدم … حقيقة علم لو
انه خالق ورازق ليس علما بحقيقة الذات لانه لا يعلم بواحد منها ان الذوات ظاهر
قوله قد اشرنا الى تقرير انه كان في الحاشية عبد العزيز قوله ولهذا اه اي لاجل ان
ليس ما يعلم منه يمنع تصور الشركة في الذات لم يعتبر في بيان التوحيد ونفي الشركة الا
الدليل ولو كان المعلوم منه يمنع تصور الشركة فيه لما احتيج الى الدليل قوله ما يعلم اه
من العلم بالوجود والاضافات والسلوب والصفات قوله يمنع الشركة اه اي يمنع
تصور الشركة فيه قوله وما قيل اه في جواب الثاني ان لا نسلم انه جزئي حقيقي بل كلي منحصر في فرد
واحد ممتنع التعدد فمدفوع بان المراد مفهوم لا فانه يصدق عليه قوله ومعلوماتهم اه
فيجوز ان يعلم الله تعالى ما افاض … به ان يعلمه بحقيقته قوله ولهذا اه اي لاجل ان
الكلام في حقيقته لا في هويته قوله قرر الشيخ … اه يعني ان القائلين بامتناع المعلومية
قرروا اولا انه لا تركيب في حقيقة الواجب وبنوا عليه امتناع المعلومية لان العلم بها
انما يحصل بحد او رسم فلو كان بالحد لزم التركيب في حقيقته وقد فرضنا انه لا تركيب فيها
ولو كان بالرسم فلم يعلم الحقيقة اذ الرسم لا يفيد الحقيقة قوله وهذا البحث اه وهو ان
هل يعلم حقيقته ام لا قوله … الى آخر اه من المعتزلة قوله ادعى ذلك اه اي ذلك القول
وهو ان الله تعالى ماهية لا يعلمها الا هو عبد العزيز قوله وذلك اه اي وجه الانكار قوله … لو ان
قال الحكيم المحقق الشريف … المقصود … ان العلم ان الوجود
حيث كان وكيف كان … التي عليه اكثر الناس وادراكه …

… بن عمرو … من معتزلة

يعني الكشف وان كان في بعضه بعض غموض كادراك الالوان بالسمع … والالوان بالادراك
وهو كلام نفيس كما هو مذهب الاشعري … ولكن … ان ما طريقه الادراك
كلها انما هي الوجود وان يجوز … قابلية الكل … والقابل فاعل مختار قادر
مع ذلك … فلا يعزب عن علمه امثال ذلك بل جوز … وقوع ذلك صاحب الكشف وقال
الكشف وقال … ان … وادراك … ثم ذكر
الادراك وانها ليست عادية فقال … بدون … ضعف …
بصيرة فلما فهم الامام الاشعري ان ذلك … وجوز فقال ان الادراك بهذا الترتيب المعهود عادية
… فاذا اراد … ذلك خوارق بنسبة الولاية لان الله تعالى يخرق العوائد للاولياء
الذين تقربوا اليه بالفرائض والنوافل بالاسوة الحسنة وحسن الاتباع والموافقة مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فالمشاركة معه في المشرب والمأخذ وصفة الايمان والمعرفة فمنهم من
جعل الله تعالى ادراكه في بصره فيدرك به المدركات من المحسوسات والمعقولات ومنهم من
يدركها بالسمع ومنهم من يدركها بالشم وقيل كان الشيخ عبد القادر الكيلاني قدس سره منهم اي
اهل الشم عبد العزيز قوله وهو قول اه اي القول المنقول من ابي حنيفة رضي الله وهو ان لله تعالى ماهية
لا يعلمها الا هو عبد العزيز قوله حكى … القاضي اه اي القاضي ابو بكر الباقلاني قوله احترازا اه …
… قوله لزم العلم اه والا لزم الحكم على المجهول وهو ممتنع قوله والا لم يصح الحكم اه
اي وان لم يكن هذا القول اعترافا بالمعلومية لكان الحكم بعدم المعلومية على المجهول فلا يصح الحكم قوله
وايا ما كان اه اي سواء كان الحكم عليها بالاثبات او بالنفي يثبت المطلوب وهو العلم بالحقيقة
والا لم يصح الحكم قوله وامتناع العلم بحقيقته اه وكذا منعه امام الحرمين محيي السنة البغوي والامام حجة الاسلام
الغزالي … وكذا الكلام الصوفية … بالاقتناع ومذهب القاضي ابو بكر الباقلاني …
… من المعتزلة الى التوقف عبد العزيز قوله ذلك اه … في النفس

قوله وهو في نفسه … ان للواجب … قوله او يخلق الله …
العلم الضروري فيما هو متعلق بالكسبيات وبان يتعلق النظر … وهو جائز بالنظر
الى بعض الاشخاص قوله قد يتخلف اه اذ لا يمتنع ان يعتقد … قوله الا في الاختيارية اه
انما قيد بالاختيارية لان الاضطرارية بخلق الله تعالى اتفاقا لا خلاف فيها الا من الملحدين قوله
على انها اه اي على ان الافعال الصادرة … لا اليه قوله ولا يجب في خلاف هذا الحكم اه
بل نعلم المقلد علمهم وفطنتهم للمجانين يتميزون بين القيام والاكل … قوله هذا … ان الفاعل
من قام به الفعل لا من اوجده قوله وبهذا اه اي بما ذكرنا من ان الفعل انما يسند الى من قام به
لا الى من اوجده … قوله لا يثبت … اذ الاعادة الى العباد انما هو باعتبار القيام
دون الايجاد ويخفى انه … والنجار من المعتزلة قوله وهو كون فعل العبد اي بقدرته اه
وهو باطل بالمذاهب المذكورة … قدرة الله تعالى وهو مذهب …
او قدرة العبد وحده وهو مذهب المعتزلة … اي بالتعلق وهو مذهب
الاستاذ … والنجار من المعتزلة … بان يكون قدرة الله تعالى متعلقة بقدرة العبد وهو
مذهب الحكماء … تاثير قدرة العبد في قدرة الله … ولا بد ان
تعلق … القدرتين … فاما اصل الفعل بقدرة الله تعالى ووصفه بقدرة العبد ككونه
طاعة ومعصية وهو مذهب القاضي ابي … على ما صرح
السيد … فالاحتمالات … فتامل … قوله ان خلق العباد قيل …
قوله فعندنا بقدرة … ليس لقدرة العبد تاثير فيه بل الله سبحانه اجرى عادته بانه يوجد في العبد قدرة
واختيارا فاذا لم يكن هناك مانع اوجد فيه فعله المقدور مقارنا بهما فيكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى
ابداعا واحداثا ومكسوبا للعبد … السنة والمراد بكسبه اياه مقارنته لقدرته وارادته من
غير ان يكون هناك منه تاثير او مدخل في وجوده سوى كونه محلا له … مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري
… قوله وحده اه على سبيل الاستقلال قوله وعند الاستاذ … ابي اسحق الاسفرايني قوله

بمجموعه باصل الفعل اه اي بصفته الفعل قوله عند القاضي اه ابي بكر الباقلاني قوله بمحض الفعل اه اي بذاته
قوله وبقدرة العباد … التأديب والاهانة فان اصل اللطم بقدرة الله تعالى مخلوق له
واما كونه تاديبا ليكون طاعة او ايذاء ليكون معصية فبقدرة العبد … الجبر … سائر
قوله بقدرة يخلقها الله تعالى اه يريد ان افعال العباد واقعة بقدرة خلقها الله تعالى في العبد فالله
تعالى يوجد في العبد القدرة والارادة ثم تلك القدرة والارادة توجبان وجود المقدور …
قوله ولا نزاع للمعتزلة اه بل النزاع للمعتزلة مع الحكماء في ان قدرة العبد التي بها يقع الفعل مخلوقة لله تعالى
فلا امتياز لمذهبهم عن مذهب الحكماء … وجه الامتياز ان تاثير قدرة الله تعالى في قدرة العبد
عند الامام ذكره الحكماء بطريق الايجاب وعند المعتزلة بطريق الاختيار … لا يقيد …
ان صحة الفعل والترك انما هو بالنظر الى نفس القدرة واما بالنظر الى تمام القدرة والارادة …
الا وجوب القدرة والمراد … اللازم … وخلاصة المراد ان كسب العبد ان … القدرة
كان العبد مختارا فيه وان … القدرة والارادة كليهما فلا اختيار …
بهذا فلا امتياز … قوله ولا يفيد اه … قوله ولا يفيد … ذكره الامام …
الامتياز … قوله القدرة والارادة … قوله بان الصحة اه …
الفعل والترك في كون الفاعل مختارا قوله عند المعتزلة … فرق …
والتوفيق عند المعتزلة بطريق الاختيار وعند الحكماء بطريق الايجاب … قوله كتبهم
كالمواقف والصحائف والاصفهاني قوله … الامام اه الظاهر ان المراد امام الحرمين …
… الخالق الا الله اه … منهم … الجبائي … انه …
جوزوا اطلاق الموجد … اطلاق الخالق … ابو عبد الله البصري
بجرأته على ما هو اعظم منه … الخالق … الحقيقة الا العبد وان الله …
تامل قوله على الحقيقة اه … على الحقيقة … بطريق المجاز … النزاع
لفظيا … قوله … اه منع لزوم التعليل … واصل قوله وذلك … تقريره
ما لزوم الاستغناء عن … الطلب … المطلق ١٢

انما يتم في حركة المرتعش وحركة الماشي السليم الاعضاء اقبالا وادبارا فان الماشي
لما يقدر على التسكين وان اراد الوقوف مرات بحذف الماشي وليس ذلك الا صدق الحكم باختياريته
قد يكونان من نوع واحد كذا قال الموافق قوله وكذا الجبر المطلق اه يعني لما بطل مذهب الجبر المطلق ومذهب
الاستقلال على الوجه الاخير رجع الى مذهب الحق على الوجه الاول فبقي الكلام بين الجماعة الكسبية
الذين يدعون الكسب من العبد والجماعة القدرية الذين يدعون القدرة المستقلة للعبد وهم المعتزلة
والظاهر ان مذهب الشافعي اما سقط عن الاعتبار او داخل في مذهب اهل الحق فتامل فيه
قوله كحركة المرتعش اه وهو الذي له رعشة والعروق المتحركة لما يحصل قوله الا على تقدير الالة اقول
ان المراد بالتعلق القدرة وهو مقارنته بقدرته وارادته من غير ان يكون هناك منه تاثير
ومدخل في وجوده سوى كونه محلا له قال وهذا مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري هو تعلق قدرة العبد
وارادته الذي هو سبب عادي لخلق الله تعالى الفعل في العبد انتهى عبد الحكيم قوله مشتملا كلاهما اه انتهى
لكون احدهما طاعة والاخر معصية قوله وما به الاشتراك اه لكونهما حركة قوله وهو الكسب اه
فالكسب عنده المحل الذي هو الفعل الصادر للقدرة المتعلقة به فان لم يكن مع ذلك الفعل
قدرة لا يسمى كسبا قوله وفيه نظر اه وجه النظر ان كون فعل العبد طاعة او معصية انما هو
يكون بمعنى الامر والنهي بعد اعتبار تعلق قدرة العبد به وتاثيره كما هو مذهب
الاشاعرة فيجوز ان يكون الفعل طاعة باعتبار تعلقه على وفق الامر بل بغير تاثير قدرة العبد
فيه ولا يلزم كونه مطيعا كما لا يلزم كونه اكلا وشاربا بحكم علوي قوله وفيه نظر اه
ولعل وجه النظر ان اصل الفعل لا يوجد الا بوجود المتعين فاذا تعلق تعلق الفعل بالقدرة الموجبة
بطريق الاولى فيلزم انتفاء تعلقه بقدرة الله تعالى وهو باطل قال الخيالي قوله محل قدرته اه
وهو ان يتعلق قوله وملخص الكلام اه اي الكلام في افعال العباد قوله وصاحب العقائد اه
اي التوسط قوله يستلزم اه وذلك لان وقوع الفعل باصل القدرتين [illegible] ويدل
[illegible] بالاخرى [illegible] بالاولوية و[illegible] محلا [illegible] قدرة وهذا

ونحو [illegible] ان [illegible] القدرة [illegible] خالق [illegible] للعبد [illegible] فهو خالق [illegible] بعض [illegible] مدعيا

[illegible]

قوله مثل الحكم ان الغيم زيد نحو مخصوص بدل برفع عمرو اه وكذا قيام زيد في وقت مخصوص بدل قعوده
في ذلك الوقت فانهما امران ممكنان في حد ذاتهما وانما المحال الجمع بينهما قوله بكلام
وذلك ان ما لا يتحقق اه هو غير المعين بمعنى المبهم لعدم التعين وهو المعنى الذي اراده [illegible] التحقق
الا وهو التعين في نفسه واما غير المعين بمعنى غير المعلوم بخصوصه فهو يتحقق قطعا فيجوز ان [illegible] الى
سبب غير معين بهذا المعنى لانه يكون معينا في نفسه ولا ينافيه التحقق وايضا يجوز ان يتوقف [illegible] على
انه يكون احدهما موجبا والاخر كاسبا كما هو المذهب فلا يلزم اجتماع المستقلين [illegible] ايضا
يجوز ان يتعلق بقدرة العبد على انه كاسب لا موجد وقدرة الله تعالى موجد فلا يلزم عدم [illegible] قدرة
الله على ايجاده [illegible] قوله لا يتحقق [illegible] قوله لا يصلحه اه لان الكلام [illegible] الايجاد
قوله لا يكون ممكنا اه ولا يلزم الدور والتسلسل قوله من المتقدم اه وهو بها قدرة الفاعل المختار
قوله الا الوقوع اه اذ المفروض ان المانع من وقوع احدهما هو الوقوع بالاخر قوله بخلاف [illegible] اه
جواب سوال مقدر تقريره انه اذا كان الفعل بقدرة الله تعالى يلزم ايضا لانه اذا حصل الفعل
امتنع ايجاده ثانيا لاستحالة ايجاد الموجود وتقرير [illegible] بان ايجاد الفعل [illegible] للقدرة بالتاثير
قوله [illegible] الوجوه العقلية اه بالتفاصيل قوله ان العبد [illegible] على مذهب الحنفية القائلين بالقصد
دون الماتريدية القائلين بكون العبد محلا للفعل من غير تاثير فتامل عبد الحكيم قوله كان عالما بتفاصيلها
اما الكسب فيكفيه القصد والعلم الاجمالي اذ عبارة عن القصد التام والايجاد عبارة عن افادة الوجود
للغير وبينهما بون بائن فيكفيه العلم الاجمالي دون الخلق والايجاد كذا قيل واجيب [illegible]
انا لا نسلم ان العلم بالتفاصيل شرط بل يكفيه العلم الاجمالي ولو سلم فلا نسلم لزوم البطلان لانه يجوز ان يخلق
بلا علم بالتفاصيل [illegible] في ذهنه وزال لسرعته ورد الاول في [illegible] الاصفهاني [illegible] شرح
الطوالع ان ما [illegible] بالاختيار لا يكون الا [illegible] فلا بد له من قصد جزئي وهو لا يتصور الا بعد
العلم بذلك [illegible] ان يعلم بتفاصيله وما [illegible] الثاني بانه لا شعور بالتفاصيل ولا [illegible]
مع الجواز [illegible] حال المباشرة فلو كان [illegible] الى الشعور [illegible]

والثواب فتأمل قوله اما الملازمة اه ان الارادة والنهي قوله لرجحان ه والاولى
الترجيح للا مرجح قوله ذلك النفي اه الذي يكون مما لا يمكننا قوله لظهور اه للمتأمل بين
العالم والفاعل قوله يقصد عند افعال اختيارية فيه بحث لانا لا نسلم ان ما يصدر عنه
بترجيح الا انها لو كان اختياريا لكان عالما به لان الافعال الاختيارية انما يكون
من قصد وهو ما يتصور بدون العلم فقد اشتهر ان القصد يتبع العلم ولو سلم فلا نسلم انه
لا الشعور الاول هو علم بالتفاصيل لجواز ان يكون له شعور وعلم بها لكن قد زال
ونظيره ما ذكره الامام وغيره من ان بعض [illegible] فتأمل قوله من غير شعور اه اعترض
عليه بانه يجوز ان يشعر بالتفاصيل بانه لو سئل عن التفاصيل بحثه ولو حال المباشرة
لم يعلم ان العلم بالعلم بعد التوجه والالتفات قطعا فتأمل عبد العزيز قوله
تفاصيل اه فان قيل يكفي في الاختيار العلم الاجمالي فلا يلزم ان يكون المختار عالما
بتفاصيل فيه قلنا لا يكفي الاجمالي لان [illegible] بالاختيار الا لمن قصد
جزئي لان نسبة الكلي الى الجميع سوية والقصد الجزئي لا بد له من علم جزئي فلا بد ان يعلم المختار
في فعله بتفاصيله ثم قوله تفاصيل اه واجيب عنه في العقائد بمنع ان القصد
الكلي [illegible] تفصيل الموصل يكفيه العلم الاجمالي ولو سلم منع انتفاء الى الجواز ان يشعر
بالتفصيل لكن لا يشعر بشعوره بذلك الشعور او يشعر به لكن لا يبقى وهذا اللفظ ذكره في شرح
المواقف ايضا واجيب عن الاول في الهامش والاصفهاني في ان الاجمال لا يكفيه قصد
جزئي اذ نسبة الكلي الى الجميع سوية فالقصد الجزئي لا بد له من علم جزئي فلا بد
ان يعلم المختار تفاصيل افعال الله تعالى واجيب عن الثاني في شرح المقاصد
العقائد وحاشية الخيالي بانه لو سئل عن التفاصيل ولو حال المباشرة لم يعلم
العلم بالعلم [illegible] والالتفات قطعا لحصول فعلم عدم شعوره قطعا فتأمل قوله

[illegible] عطف على قوله [illegible]
بالسكنات [illegible]
ذكر وبالجملة اه الظاهر انه عطف على قوله الطاعة فتأمل عبد العزيز قوله والعقاب اه
جمع منصوب وهو العظم اللين عبد العزيز قوله العضلات اه كل عصبة معها اللحم [illegible] عبد العزيز